مجلة مركز التخطيط الفلسطيني

تصدر عن مركز التخطيط الفلسطيني

السنة الثالثة عشر – العدد 50-51 | يوليو- أكتوبر 2016

مدير التحرير

أ. جمال البابا

سكرتير التحرير

أ.عاطف المسلمي

إشراف فني :

أ. أحمد الطيبي

إعداد وتنسيق:

أ.محمد حمودة

هيئة التحرير

د. مازن العجلة

د. عبد الحكيم حلاسه

د. إبراهيم المصري

أ. غادة حجازي

أ. مطيع بسيسو

أ. سمية السوسي

رئيس التحرير

د. خالد شعبان

مركز التخطيط الفلسطيني

تأسس مركز التخطيط الفلسطيني في عام 1968 بقرار صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة، المنعقدة في القاهرة في تموز 1968، كمؤسسة دراسية تتبع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. انتقل المركز، في عام 1982، أسوة ببقية مؤسسات المنظمة، من بيروت إلى تونس، ثم انتقل ثانية في عام 1994 إلى ارض الوطن، وصدر قرار باعتباره مؤسسة دراسية تابعة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى جانب تبعيته لرئيس اللجنة التنفيذية. وفي العام 2005 تم اتباعه بوزارة التخطيط الفلسطينية كمركز دراسي وبحثي مستقل في مقره بمدينة غزة ، وفي عام 2006 أعيد المركز باعتباره دائرة سياسية من دوائر منظمة التحرير الفلسطينية إلى وضعه الطبيعي وتحت رئاسة عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذه المجلة أو خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

المحتويات

دراسات

دور إسرائيل في نشر المخدرات في مدينة القدس.....	د.خالد شعبان أ. أماني عطا الله	5
أثر العزل السياسي على الاستقرار السياسي المفهوم وتجارب تاريخية.....	أ.أحمد محارب	24
خيار الدولة الواحدة..فرص النجاح والفشل.....	أ.حسن نبهان سلامة	59
إشكالية العلاقة بين تعطيل المجلس التشريعي وعملية التحول الديمقراطي في فلسطين	أ.رواد بدوي	77

تقارير

الانتحار في فلسطين.. بين الانقسام السياسي والفقر المدقع.....	أ.غادة حجازي	109
الجماعات الجهادية في فلسطين	أ.إسلام موسى	126

ترجمات

متاعب في الجنة الزعامة العربية في إسرائيل وتحديات الساعة..... أ.زهير عكاشة 135

سقوط الديمنيو الحرب في سوريا، أوروبا وتركيا..... أ.ز .ع 148

الدبلوماسية بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية..... أ.نهال ثابت 154

وثائق

157

دراسات

دور إسرائيل في نشر المخدرات في مدينة القدس

د. خالد شعبان

أ. أماني عطا الله

المقدمة:

تعتبر مدينة القدس والسكان المقدسيين كأي مجتمع آخر، معرضاً لمجموعة من الأخطار الاجتماعية، ومن بين هذه الأخطار تبرز قضية المخدرات والحبوب المسببة للادمان كأحد أهم الآفات التي يعاني منها سكان المدينة المقدسة من الفلسطينيين، ولكن تبقى الإشكالية في هذه المدينة أنها محتلة ، وقد شهدت مدينة القدس خلال عام 2009 تزايداً ملحوظا في أعدد المدمنين والمتعاطين للمخدرات بأشكالها المختلفة، وإن أخطر ما شهدته هو ازدياد عدد النساء والفتيات اللواتي يتعاطين ويستعملن المخدرات بكافة أنواعها خصوصا غير الممنوعة قانونيا كالمسكنات والمنشطات، وبالذات العقاقير الخاصة بالنحافة التي انتشرت في أوساط النساء والفتيات، وما يصاحب ذلك من مضاعفات نتيجة سوء الاستخدام الذي يؤدي إلى الإدمان وبالتالي إلى مشاكل عديدة داخل الأُسر من

طلاق وتفكك أسري وغير ذلك من السلبيات الاجتماعية(مؤسسة المقدسي، تقرير صادر عن الدائرة الاجتماعية www.alquds.online.org)

ويرتبط بالمخدرات أثار سلبية كثيرة منها ارتفاع نسبة السرقة وأيضا ازدياد ظاهرة تسرّب الطلبة من المدارس، والعديد من المشاكل الاجتماعية، وارتفاع نسبة الجريمة وأمور كثيرة غير أخلاقية وغريبة عن عاداتنا وتقاليدنا وديننا، وازدياد عمليات الاغتصاب والسطو والقتل والفقر والبطالة والعنف وانتشار بعض الأمراض الخطيرة كالتهاب الكبد الفيروسي والإيدز وغير ذلك

.(www.tohady.com)

وتشير الإحصاءات أن عدد المدمنين قد ارتفع خلال عشر سنوات ليصل اليوم إلى أكثر من ستة آلاف مدمن وعشرين ألف متعاطي في القدس وحدها من أصل ثمانين ألف في الضفة الغربية وقطاع غزة و عشرة آلاف مدمن في الوطن العربي" ، و قد تفشت هذه الآفة في الجزء الشرقي من المدينة، بشكل سريع حيث بلغت نسبة المدمنين في المدينة 2.5% من عدد السكان ، أي حوالي ستة آلاف مدمن وهي من أعلى النسب في العالم، في حين بلغت نسبة المتعاطين 6.2% من عدد السكان وتمثل هذه النسبة حوالي عشرين ألف من سكان المدينة ،وعليه فإن نسبة المدمنين والمتعاطين تتجاوز 8.7% من عدد السكان وهي من أعلى نسب العالم أيضا، وهذا ما يجعل القدس اليوم بوابة المخدرات للضفة الغربية وفلسطين عموما. و: "إن ما يزيد من خطورة هذه الظاهرة هو سرعة انتشارها واتساع تأثيرها بين فئات الشباب والمراهقين بشكل خاص، حيث ارتفع عدد المدمنين والمتعاطين الذين تتراوح أعمارهم بين 14-25 عاماً من 70 شخصاً عام 2001 إلى 780 شخصاً عام 2004 أي بزيادة 111% خلال 4 أعوام فقط، إضافة إلى ارتفاع نسبة الوفاة بسبب التعاطي من 15% إلى 16,5% خلال العام 2008م وهناك 130 حالة وفاة بسبب المخدرات خلال العامين الماضيين 85% منهم في القدس.(مؤسسة المقدسي، تقرير صادر عن الدائرة الاجتماعية www.alquds.online.org). وكشفت جمعية "الهدى" لعلاج وتأهيل المدمنين التي تتخذ من المقام التاريخي للنبي موسى مقرا ثانيا لها إضافة

لمركزها في مخيم شعفاط، أن عدد مدمني المخدرات العرب في القدس وضواحيها (30 ألف نسمة) يبلغ نحو ستة آلاف في حين وصل عدد المتعاطين لها نحو 25 ألفا في العام 2009".(شاهين، www.toaqsa.com).

تحاول الدراسة الكشف عن اسباب انتشار الظاهرة ودور الاحتلال الاسرائيلي في ذلك ودور المؤسسات الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية في الحد من انتشارها وصولا الى منعها لما لها من اضرار بالغة على الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة .

- أسباب انتشار المخدرات في القدس

1- اتساع أعداد العاطلين عن العمل من الشباب والشابات وما يمثله ذلك من معاناة لدى هؤلاء الشباب والشابات الذين قضوا سنوات من أعمارهم يتعلمون ويتلقون العلم والدروس ويتأهلون من أجل أن ينتقلوا إلى الحياة الإنسانية الطبيعية ..ومع ما يعنيه ذلك من استمرار تراكم المسئوليات والأعباء الملقاة على الأسر الذين قدموا كل ما لديهم من أجل أن يتعلم أبنائهم وينهوا دراساتهم الجامعية لكي يخففوا جزءاً من أعبائهم . وما يعنيه أن يقضي هؤلاء الشباب والشابات أجمل سنوات أعمارهم (الشبابية) في انتظار المجهول دون تأدية أي عمل ودون تحقيق هدف من أهداف طفولتهم وشبابهم فقد تجاوزت أعمار الكثيرين منهم الثلاثين عاما وتقارب بعضهم سن الأربعين وهم لا يزالون في انتظار الحصول على الوظيفة وفرصة العمل. وما يمثله ذلك أيضاً من مخاطر وانزلاق الشباب والشابات في أعمال وممارسات وأنشطة خارجة عن القانون تضرهم وتضر بأسرهم وبالمجتمع

2- الاحتلال الإسرائيلي والمجتمع "الإسرائيلي" بطبيعته يتكون من قوميات مختلفة وفئات أثنية يعاني هو نفسه إجهاد التكيف في غياب إجماع قومي على نمط حياة "إسرائيلي" واحد وهكذا تتعقد عملية تكيف المجتمع الفلسطيني في القدس وتتخذ صفة القهر بالإضافة إلى ذلك لم تتوفر للإنسان الفلسطيني المؤسسات الاجتماعية التي تيسر له التكفل بسلبيات التكيف المفروض ومعالجتها

وقد منعه التحكم "الإسرائيلي" في حريته وغياب الخبرة السابقة من إنشاء مؤسسات تساعد في حل مشكلاته الاجتماعية.(الدقاق،1990، ص237-239).

3-الفقر والبطالة وسوء الأوضاع الاقتصادية التي لحقت بالفلسطينيين منذ العام الأول لاندلاع انتفاضة الأقصى المباركة، وتزايدت في الأعوام التالية، بفعل إحكام الإغلاق، وإطباق الحصار كانت سببًا من أسباب لجوء المقدسيين إلى الإدمان .

4-وجود القوانين الصهيونية المشجعة على الإدمان، إذ يحق للمدمن أن ينتفع وعائلته من التأمين الوطني الشهري، الذي يكون بمثابة دخل بديل عن الدخل الذي يجلبه رب الأسرة من كده وعرقه . ولا يقوم الاحتلال بتشريع قوانين للمتعاطين حتى عندما يقوم بسجن المتعاطين فهو لا يسجنهم لفترة تزيد عن 3 إلى 6 شهور أو إلى عشرة شهور بالكثير بهدف الخروج من جديد والعودة إلى تعاطي المخدرات.(اليوم العالمي للمخدرات، تقرير، www.polst.com).

5-شعور الشباب المقدسي بفقدان الهوية والانتماء الوطني، الشباب المقدسي تائه بين الهوية الإسرائيلية والوطنية الفلسطينية، فهو في الضفة الغربية مرفوض؛ لأنه يتمتع بالتأمين الوطني الإسرائيلي، وكذلك في دولة الاحتلال مرفوض، لأنه عربي، وهذا الأمر يؤدي بالشباب إلى حالة من التشتت في الهوية، أو الانتماء لمجتمع أو لدولة معينة، بالإضافة إلى افتقار القدس إلى ثقافة وطنية سليمة، حيث إن الشاب المقدسي لا يوجد له مرجع أو قيادة محددة، هل هو فلسطيني أم إسرائيلي، ما يدفع الكثيرين منهم إلى الانطواء على ذواتهم، والانحراف إلى المخدرات، خاصة في ظل حالة الفراغ والضياع وانعدام الموجه والمرشد لديه."

6-الواقع السيئ والظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة هي وراء تعاطيهم للمخدرات من أجل التخفيف والهروب من صعوبة هذه الظروف.

7- تقليد الآباء فمنهم من كان آبائهم يتعاطون المخدر ويشربون الكحول وتعاطاها هو لأن والده لا يستطيع منعه طالما هو يتعاطى ذلك لأنه يعتبر أباه

القدوة والنموذج ، فمن هنا وجب على هؤلاء الآباء التوقف فوراً عن استعمال المخدرات والكحول والرجوع للتحلي بالخلق الحسن السليم من أجل أن يحفظوا أبناءهم من السلوك المنحرف وتعاطي المخدرات . وان توقف الآباء عن التعاطي هو عامل أساسي في وقاية أبنائهم.

8- الأصدقاء، يتعرض الكثير لضغوط من أصدقائهم، حيث تهدف هذه الضغوط إلى إلزامهم بحكم المجموعة ليكونوا مقبولين فيها. وكلما اقترب الأبناء من سن المراهقة أصبح ضغط الأصدقاء أكثر وأقوى هذه الضغوطات وإن كانوا من رفاق السوء تؤدي إلى تعاطي المخدرات.

9- الضغوطات والفقر (بركات، 2014، هنا القدس).

10- المشاكل الأسرية من أجل الهرب من الواقع(بركات، 2014، هنا القدس).

11- سهولة الوصول إلى المخدرات لأن القانون الإسرائيلي يسمح للشخص بحمل جرعة من المخدرات(بركات، 2014، هنا القدس).

12- التأمين الوطني الإسرائيلي يشجع الشباب على الإدمان بحيث إذا أثبت المدمن أو المدمنة إدمانهم على المخدرات شهرياً عين له راتب شهري مما دفع الكثيرين من العاطلين عن العمل إلى اللجوء لهذا الأمر(بركات، 2014، هنا القدس).

13- عدم وجود مراكز علاجية وصعوبة الوصول إلى المراكز المتوفرة. (بركات، 2014، هنا القدس).

14- إغراق سلطات الاحتلال الإسرائيلي أسواق المدينة بالمخدرات التي باتت تُباع بشكل علني فقال "زياد الخوري" أن سوق المخدرات لا يعرف الليل والنهار وأن القدس وخاصة البلدة القديمة منكوبة فيوزع كبار التجار من اليهود المخدرات في الشارع المقدسي بواسطة تجار عرب ثانويين(عوف، www.sasapost.net).

15- رُخص المخدرات ووجودها بكميات كبيرة (عوف، www.sasapost.net).

16- الاختلاط الكبير بين المقدسيين والإسرائيليين (عوف، www.sasapost.net).

17- غياب المؤسسات التثقيفية والتطوعية خاصة في مجال التوعية والإرشاد والتنبيه من خطر المخدرات وسهولة تداول المخدرات في جميع أنحاء المدينة(عوف، www.sasapost.net).

18- المتعالج يواجه صعوبة عند عائلته وأصدقائه ومحيطه وهذا ما يطلق عليه "مثلث الخطر" يؤكد على أن المجتمع تحت حجة وشرف العائلة (معاوية بركات: ظاهرة المخدرات).

19- بعض الحالات غالباً ما تنشأ نتيجة جهل النساء لموضوع الإدمان وسوء استخدام وبدون إشراف طبي وعدم التوجه إلى مراكز الإرشاد أو العلاج ، وعندما يقعن فريسة لمرض الإدمان، وبدلاً من ذلك يتوجهن إلى المشعوذين لاعتقادهن أنه مس من الجن، مما يضاعف من سوء أوضاعهن.

20- العقاقيرالتي يتم بيعها بشكل علني في الصيدليات، والتي يؤدي بعضها إلى الإدمان السريع وبالذات التي تحتوي على كميات كبيرة من المنشطات التي تسدّ الشهية وتزيد الحركة وهي من المخدرات غير الممنوعة حسب القانون الإسرائيلي ، ونتيجة إساءة الاستخدام تقع المشاكل وتبدأ المضاعفات.

21- شهد العام 2009م زيادة في نسبة تعاطي المخدرات الكيماوية، لكونها أرخص بكثير من المخدرات الطبيعية كالاكستازي والكابتجون والمتادون، والتريب" حيث يمكن تصنيعها محليا.(مؤسسة المقدسي، تقرير صادر عن الدائرة الاجتماعية www.alquds.online.org).

22- وتدل المؤشرات الإحصائية على أن نسبة تعاطي المخدرات بين فئة الشباب سجلت نسبة لا بأس بها والتي حدثت اغلبها في جيل 15 –23 سنة

عن طريق أصدقاء السوء إضافة إلى الشعور باليأس والإحباط والرغبة في التغيير .وقد تبين أن العاطلين هم أعلى نسبة من مكونات هؤلاء والمقصود هم الأحداث الذين تركوا مدارسهم ولم يعملوا في نفس الوقت وبقوا يتسكعون في الشوارع أو الأماكن الأخرى التي تشجعهم على الانحراف وقد بلغت نسبتهم (45%) ثم نسبة الطلبة وهم المستمرون على الدراسة ونسبتهم (37%) ويليهم العاملين بأعمال غير ثابتة ونسبتهم (18%) والمقصود هم العمال الذين يزاولون مهناً غير فنية (مساعد سائق، صباغ أحذية، الدوران في الشوارع، وغيرها) والتي تكون عاملاً مساعداً في انحراف الشباب.. إن هناك تدنياً في المستوى الثقافي لدى هذه الفئة من الشباب والذي يعتبر عاملاً مساعداً من عوامل انحرافهم حيث أكد اغلب علماء التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع على وجود علاقة عكسية بين المستوى الثقافي والانحراف، فكلما كان المستوى الثقافي عالياً انخفض معدل الانحراف. أما ما يمثل المستوى العلمي لأولياء أمور الأحداث فتبين أن أعلى نسبة ظهرت هي المرحلة المتوسطة وتليها المرحلة الإعدادية أما الذين يقرأون ويكتبون فكانت نسبتهم أعلى من المرحلة الابتدائية فيما ظهرت نسبة عالية من الأميين، أما حملة الشهادات الجامعية فكانت نسبة متدنية وفي هذا يتضح مدى تأثير المستوى الثقافي للوالدين على تربية واتجاه أبنائهم حيث أن المستوى العلمي للآباء يساعد على إتباع الطرق السليمة في متابعة الأبناء (شاهين، www.yoaqsa.com).

أنواع المخدرات:

مخدرات خفيفة: (الحشيش، الماريوانا). الهروين، الكرك، الكرستال، المسطولون، حبوب الهلوسة.

مخدرات ثقيلة: (كورت اكستتري) هذه المواد تؤثر على متعاطيها بصورة مباشرة وحادة وتضرب الجهاز العصبي وتؤثر على سلوك وتصرفات المتعاطي بشكل خطير فبعد تعاطي المخدر في معظم الحالات يصبح الشخص عنيفاً ويفقد السيطرة على نفسه بحيث يعتدي على الأملاك العامة ويهاجم أهله وجيرانه وبعض الأحيان يتعرى في الشارع ويعيش الشخص تهيؤات ويقلد أصوات

الحيوانات أو يقوم بسلوكيات جهنمية لا يمكن تفسيرها ويتم الترويج له تحت ذريعة أنها منشطات لزيادة النشاط أو إزالة الخجل أو زيادة الثقة بالنفس ويتم توزيعها على شكل حبوب بألوان مختلفة ابيض واحمر وغيرهما وعليها رسومات متنوعة وتعطى أحيانا للشباب يوم زفافه بحجة أنها منشطة وتعرضه لحالة هستيرية عنيفة وهذه المادة أرخص أنواع المخدرات ومعظم الذين يتعاطونها أصلاً غير مدمنين وتوزع على طلاب المدارس أو في سوق العمل ويتعاطى حالة أو حالتين في كل منطقة من المناطق التي توجد بها المخدرات ومنهم تحت سن العشرين.

ومن الواضح أن هذا النوع من المخدرات يُروج تحت مسمى مخدرات قانونية ومسموحة وشرعية ومرخصة قانونياً.

ونوع المخدر الذي تستخدمه الفتيات يختلف عن الذي يستخدمه الشبان وهناك عدد من الفتيات يُسئن استخدام بعض العقاقير التي تؤدي إلى النحافة فهذه تحد من الشهية وتزيد من الحركة وسوء استخدامها يؤدي إلى الإدمان وبالنهاية يبدأن بالبحث عن عقاقير أقوى وهنا يلجأن إلى المخدرات وهناك فتيات أُسقطهن شبان بهدف ممارسة الجنس معهن وتصبح ممارسة الجنس لهذه الفتاة أمراً عادياً للحصول على المخدر (أرناؤوط، 2013).

أماكن تعاطي المخدرات:

أماكن معروفة لدى الجميع فإذا سألت أي طفل عن محلات بيع أو تعاطي المخدرات سيذكرها لك مثل حاجز شعفاط العسكري ومنطقة باب العمود ومغارة سليمان وحي النسيان في سلوان وجبل المكبر والعيسوية والطور والطوارئ وضاحية السلام والبلدة القديمة ووادي قدوم وبيت حنينا (وكالة فلسطين اليوم، 2013).

منطقة الرام والعيزرية وضاحية البريد أكثر المناطق انتشاراً للمخدرات كونها مناطق يلجأ إليها فقراء المدينة للسكن وتنتشر المخدرات في صفوف الطبقة المتوسطة والأغنياء (عوف، 2015، www.sasapost.net).

الفئـــة المســـتهدفة: أعمـار المـدمنين مـن 16-60 عامـاً والمـدمنين علـى المخدرات ينقسمون إلى أربعة مجموعات:

1- المجربون وهم الذين يتعاطون المخدرات بهدف التجربة.

2- المســتخدمون الاجتمــاعيون والــذين يتنــاولون المخــدرات فــي المناســبات الاجتماعية.

3- المنتظمــون الــذين يتنــاولون المخــدرات بشــكل منــتظم مــرتين أو ثلاثــة خلال الأسبوع.

4- المحترفـون الـذين يتنـاولون كافـة أنـواع المخـدرات ووصـلوا لمرحلـة لا ينفـع فيها العلاج. (بركات، 2014، هنا القدس).

أعـــداد المتعـــاطين: 15-20 ألـف مـواطن يتعـاطى مـنهم 6 ألاف مـدمن وقيـل أن هنـاك120 حالـة وفـاة فـي السـنوات الأربعـة الماضـية نتيجـة تعـاطي جرعـات زائدة من المخدرات (عوف، 2015، www.sasapost.net).

بدايـــة الظـــاهرة: كانـت الظـاهرة تقتصـر علـى بضـع مئـات قليلـة مـن المتعـاطين لكـن أعـدادهم تضـاعفت عقـب هجـرة الـروس اليهـود التـي بـدأت 1995 (عواودة ،2009، الجزيرة نت).

دور إسرائيل في انتشار الظاهرة:

إسـرائيل منـذ احتلالهـا للمدينـة عـام 1967 وهـي تعمـل بصـمت لتحويـل مدينـة القـدس لبـؤرة سـكنية تعـاني مـن آفـات اجتماعيـة واقتصـادية ونفسـية جمـة. فإسـرائيل منـذ أكثـر 40 عامـاً وهـي تعمـل علـى تـرويج وبيـع المخـدرات بـين المقدسـيين والهـدف هـو صـناعة جيـل يكـره المقاومـة ويسـاعدها أمنيـاً عبـر الاسـتيلاء علـى العقـل والوجـود الإنساني الفلسطيني.

فمُروجـو المخـدرات تُعـرض علـيهم حمايـة أمنيـة مـن قِبـل الاحـتلال حيـث وضـعت علـى مراكـز البيـع المعروفـة كـاميرات مراقبـة بهـدف التـدخل السـريع لحمـايتهم

من أي استهداف فلسطيني وفرض الاحتلال قوانين تمنع الآباء من تأديب من يتعاطى المخدرات من أبنائهم وقد يدفع الأب غرامة تصل إلى 50 ألف شيكل إن ضرب ولده المتعاطي وقد يُعتقل من فترة 3–10 أعوام إن تكرر الاعتداء (عوف، 2015، www.sasapost.net).

وفي مقابلة مع راسم عبيدات أكد أن الهدف من بيع المخدرات وترويجها وسماح إسرائيل بذلك هو تفريغ القدس وإشغال أهلها باي أمر غير موضوع السياسة ومقاومة الاحتلال وهي من الأسلحة التي يستخدمها الاحتلال لإحكام قبضته على الإنسان العربي في القدس فالهدف هو تدمير العقل البشري وخلق جيل عميل لإسرائيل فيتناسى القضية وهم الوطن وأكد عصام جويحان مدير الدائرة الاجتماعية في مؤسسة القدس لتنمية المجتمع أن هدف الاحتلال هو أن يكون الناس منشغلين بهمومهم الخاصة وألا يفكروا بأي أمر آخر مثل الوطن والهوية وإنهاء الاحتلال (ارناؤوط، 2013، فلسطين).

عندما تنبه المقدسيون لخطورة ظاهرة المخدرات على أبنائهم قاموا بإغلاق أوكار تعاطي المخدرات وصد التجار عن البيع في أماكن وجودهم إلا أن شرطة الاحتلال تدخلت لصالح تجار المخدرات وقامت بفتح أوكار جديدة (عوف، 2015، www.sasapost.net).

فدولة الاحتلال الإسرائيلي تشجع الشباب المقدسي تحت طائلة القانون على تعاطي المخدرات حيث ينص القانون الإسرائيلي على منح الشخص الذي يتناول الهيروين لمدة 3 أيام متواصلة راتباً شهرياً بمعدل 2000 شيكل (507$) للأعزب و 4000 شيكل (1000$) للمتزوج ونظراً للضائقة الاقتصادية التي يعاني منها المقدسي فيُقدم على الإدمان من أجل الحصول على المال (عوف، 2015، www.sasapost.net).

إسرائيل معنية بأن يصبح كل المواطنين الفلسطينيين في القدس عملاء لهم ويبيعون عقاراتهم ليشتروا المخدرات بعد أن يُصبحوا مدمنين.

الشرطة الإسرائيلية تعمل على مدار الساعة في القدس العربية التي يعيش فيها الإسرائيليون لمنع انتشار المخدرات فأي تاجر مخدرات يفكر بالبيع في القدس الغربية سيكون رهن الاعتقال في أقل من أسبوع وإسرائيل لا تسمح للأجهزة الأمنية الفلسطينية بالعمل في مدينة القدس (وكالة فلسطين، 2011).

وعندما يقوم أي أحد بالتصدي لمروجي أو متعاطي المخدرات فيكون رد الشرطة الإسرائيلية باعتقال هؤلاء الأشخاص بداعي التصدي لأخذ القانون باليد. كما أن القوانين الإسرائيلية بطريقة غير مباشرة تسمح تعاطي المخدرات في القدس الشرقية ومن ذلك القانون الذي يمنح مخصصات شهرية لمدمني المخدرات وهي بذلك تشجع على الإدمان وفقاً للقانون الإسرائيلي هناك لجنة في "تلبيوث" وإذا ما ثبت لهذه اللجنة أن الشخص تناول الهيروين لمدة 3 أيام متواصلة فإنها تقرر صرف راتب شهري له بمعدل 2200 شيكل للأعزب وما بين 4 إلى 5 ألاف شيكل للمتزوج ويزداد الرقم كلما كان لديه أولاد أكثر فهذا الراتب يعطى للمقدسيين المدمنين على المخدرات فقط بعكس اليهود والقانون الإسرائيلي يمنح هذا الراتب لكل يهودي يثبت عليه الإدمان حتى لو كان الإدمان على الكحول أو أي نوع من المخدرات (ارناؤوط، 2013، فلسطين).

وقال محمد صادق مدير مركز إعلان القدس "أن مخابرات الاحتلال أعدت خطة محكمة خلال أكثر من 40 عاماً لترويج وبيع المخدرات بين المقدسيين وذلك بهدف صنع جيل يكره المقاومة أو يساعدها أمنياً عبر الاستيلاء على العقل والوجود الإنساني الفلسطيني ويدلل صادقا على قوله فإن مروجي المخدرات في القدس معروفون وتُفرض عليهم حماية أمنية من قِبل الاحتلال حيث وُضعت على مراكز البيع المعروفة كاميرات مراقبة بهدف التدخل السريع لحمايتهم من أي استهداف فلسطيني بل بحسب صادق فرض الاحتلال كذلك قوانين تمنع الآباء من تأديب من يتعاطى المخدرات من أبنائهم وقد يدفع الآن غرامة تصل إلى 50 ألف شيكل إن ضرب ولده المتعاطي وقد يُعتقل لفترة من 3-10 أعوام إن تكرر الاعتداء.

وأكد عصام جويحان مدير الدائرة الاجتماعية في دائرة القدس لتنمية المجتمع أن المخدرات من الأسلحة غير التقليدية التي يستعملها الاحتلال حتى يُحكم قبضته على الإنسان العربي في القدس والذي يُعتبر حجر عثرة في وجه الاحتلال تجاه القدس.

وقال إن إسرائيل نجحت في ذلك فالمخدرات فعلياً، أثرت على الوضع الاجتماعي وحطمت البنية الاجتماعية وسببت فقدان التماسك العائلي في القدس فشردت العائلات وازداد العنف والجريمة من سرقات واغتصاب وقتل إضافة إلى سقوط كثير من الشباب في براثن المخابرات الصهيونية التي تستغلهم لتنفيذ أغراضها الإجرامية (عوف، 2015، www.sasapost.net).

دور السلطة الوطنية الفلسطينية:

السلطة الوطنية الفلسطيني تنبهت للظاهرة متأخراً وظلت مساعدتها في هذا المجال محدودة في وجه الاحتلال (عواودة، 2009، الجزيرة نت).

وحذر مسؤول ملف القدس في حركة التحرير الفلسطينية "فتح" حاتم عبد القادر من تفاقم المشاكل الاجتماعية كتفشي العنف والبطالة خاصة انتشار آفة المخدرات وقال للجزيرة نت "أن معالجتها تحتاج لدعم عربي واسع "وأضاف "نعاني من تمزق بالنسيج الاجتماعي والعائلي وهذه الآفة شملت المدارس والبنات، لذا نحن بحاجة إلى جهود استثنائية لمواجهتها بالوقاية والإرشاد والعلاج، فالخطر داهم لا على هوية القدس العربي فحسب بل على سكانها" وأضاف " أن نسبة تعاطي المخدرات بالقدس هي أعلى نسبة في العالم وهذه الآفة شملت المدارس والبنات ولذا نحن بحاجة لجهود استثنائية (عواودة، 2009، الجزيرة نت).

أحمد قريع "أبو علاء" عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومسؤول ملف القدس قال " إن المتهم الأول في اتساع ظاهرة المخدرات في القدس هو الاحتلال الإسرائيلي" وقال " أن الظاهرة تستفحل في أوساط الشبان وإسرائيل هي التي تسمح لهذه المادة أن تصل إلى الناس وتسمح لبعض التجمعات الشبابية بالترويج لهذه السموم".

معروف أن الاتفاقيات السياسة مع إسرائيل شملت الأراضي الفلسطينية إلى أ، ب، ج والسيطرة الأمنية الفلسطينية تنحصر فقط في منطقة أ ومنطقة ب، ج فهي تابعة أمنياً لسلطات الاحتلال مع وجود السلطة الوطنية الفلسطينية فهذا يجعل من الصعوبة على السلطة الوطنية الفلسطينية شن عملية ملاحقة تجارة؟ المخدرات لأن السلطات الإسرائيلية تكبل دور السلطة الوطنية الفلسطينية في محاربة المخدرات (عوف، 2015، www.sasapost.net).

دور المؤسسات والجمعيات في محاربة آفة المخدرات:

يبدوا أنه من العسير الحديث عن دور المؤسسات الفلسطينية الرسمية في معالجة الإدمان، وذلك بسبب محاربة إسرائيل للمؤسسات الفلسطينية الموجودة في القدس، ومنعها من التواجد في المدينة المقدسة ، ولذلك ارتكزت قضية محاربة المخدرات على المؤسسات الأهلية الوطنية والإسلامية. كما انه لا يمكن تطبيق التشريعات والقوانين الفلسطينية على سكان المدينة المقدسة وهو ما يؤدي إلى غياب تطبيق الضغوطات على جرائم الإتجار والتعاطي للمخدرات، كما أن هناك نقصا شديدا في البرامج والمراكز الاجتماعية والإرشادية الوقائية المختصة منها والعلاجية، وبالتحديد المراكز التي تتعامل مع متعاطي المخدرات والمدمنين عليها ويلاحظ أن هذه الجمعيات تدعو إلى:

– دعوة كافة الهيئات المسئولة من اجل إنجاز الخطوات اللازمة من اجل إنجاز مجموعة من الخطوات الوقائية، وإن كانت مؤسسات السلطة غير موجودة فإن أفراد السلطة موجودين وعملياً يستطيعون التأثير في ذلك.

– وضع آليات من اجل إيجاد برامج للتوعية والإرشاد والرقابة وأخطار المخدرات، وهي ما تتطلب مزيداً من التعاون بين الجمعيات الأهلية والمؤسسات الوطنية.

– ضرورة وجود وعي وطني لدى كافة العاملين في المجال الوطني من أطباء وصيادلة وذلك للحد من الاعتماد على الأدوية المخدرة.

– إنشاء مراكز علاج للمدمنين.

وتؤكد الدراسات انه لم يكن هناك وجود لأية مراكز خاصة بمكافحة المخدرات حتى نهاية عام 1998، علماً بوجود مركز واحد خارج الأسوار، هو جمعية الصديق الطيب. وهناك بعض النشاطات التي تتركز حول التوعية من المخاطر الصحية والاجتماعية من تعاطي المخدرات وتقوم بها بعض المؤسسات داخل البلدة أو خارجها على شكل ندوات أو محاضرات أو نشرات إرشادية. وفي عام 1999 أنشأت جمعية كاريتاس مركز البلدة القديمة للإرشاد، ويهتم بالتوعية من مخاطر المخدرات.

لقد شكلت مشكلة المخدرات القضية رقم 2 من حيث الأهمية لسكان البلدة القديمة خاصة بعد قضية ترميم المنازل. وقد ذكرتها جميع المؤسسات الأهلية والتعليمية، والشخصيات المهتمة بأوضاع البلدة القديمة. ويمكننا التأكيد هنا على أن الجميع أبدى قلقه الواضح إزاء انتشار هذه الظاهرة الخطيرة وتفشيها بين صفوف الشباب الفلسطيني في البلدة القديمة، بشكل خاص، ومدينة القدس، بشكل عام. ومما لا شك فيه فإن سبب هذه الظاهرة يعود إلى مجموعة من الظروف الاجتماعية والعائلية والاقتصادية، وخاصة انتشار الفقر.

وبالتأكيد فإن هذه الظاهرة تقود إلى العديد من المشاكل الاجتماعية والأسرية والمجتمعية. "وقد أبدت نساء كثيرات قلقهن على بناتهن نتيجة للتهديد القائم جراء وجود أحد المدمنين من أفراد الأسرة (كالأب أو الابن مثلاً) ولعل النساء في العائلات اللواتي أدمن على المخدرات، هنّ الأكثر عرضة للمضايقات والتحرش من قبل المدمنين. فالعديد منهن يعانين نفسياً وجسدياً ويتعرضن للشتم والضرب والإيذاء النفسي والجسدي والأخلاقي".

إن هذا الوضع يتطلب من المؤسسات الأهلية العاملة داخل المدينة وخارجها تطوير:

1. برامج إرشادية وتثقيفية توجه للشباب والشابات في الأحياء وفي المدارس.

2. إيجاد مراكز للرعاية الصحية والنفسية للمدمنين على المخدرات.

3. توفير المساعدات المادية لأسر المدمنين ومساعدتهم على الاعتماد على أنفسهم من خلال إقامة مشاريع صغيرة.

4. العمل على إعادة تأهيل المدمنين اجتماعياً ومهنياً والعمل على دمجهم في المجتمع.

5- وجود دورات تثقيفية وورش عمل وشن حملة توعية في الحارات والأزقة.

وقد أكدت بعض الدراسات الميدانية ، في مجال مكافحة المخدرات أن تضاءل نسبة الجريمة في منطقة شعفاط المحيط هي نتاج الإقبال العالي من المتعاطين على المخدرات على المراكز العلاجية التي تقدم البرامج العلاجية الدوائية والنفسية والاجتماعية لفترة زمنية ملائمة في حين لا تقتصر مشكلة التعاطي على المخدرات على المدمن ذاته بل أنها تصل الجوانب الأسرية العائلية والمجتمعية بشكل كامل، حيث إن العائلات التي يتعاطى أفرادها مهددة لانهيار روابطها الأسرية وذلك يخلق أوضاعاً صعبة للأطفال مما يعني حرمانهم الكثير من الحقوق التي يجب أن يتمتعوا بها.(شاهين، ww.yoaqsa.com).

وأكدت دراسات ميدانية أخرى حول دور الأسرة المقدسية في وقاية أبناءها وحمايتهم من الانحرافات السلوكية وخطر المخدرات حيث بينت الدراسة بأن الأبناء يكونون أكثر عرضة للوقوع في الخطأ والانحراف عندما تكون الأسرة فاشلة في الحفاظ على التواصل مع أبنائها، أما الأسرة التي تتشارك مع أبنائها في التربية والعلاج والحوار والإرشاد وتساعد أبناءها في التعرف إلى الإشارات التحذيرية للانحراف وتعاطي المخدرات . وهو ما يؤكد على دور الأسرة في وقاية أبنائها من المخدرات والإدمان والانحرافات حيث أن الآثار السلبية لتعاطي المخدرات على الأسرة ودور الأسرة في الوقاية وتحديد السلوك والسياسة التربوية

المتبعة والأب نفس الدور الأساسي للاحتلال الإسرائيلي وأثره المباشر والغير مباشر في بناء الشخصية وتركيبية الأسرة الفلسطينية.(القدس ميديا ،دور الأسرة الفلسطينية في حماية أبنائها من المخدرات).

ودينياً أكد الدكتور الشيخ عكرمة صبري رئيس الهيئة الإسلامية العليا رئيس مجلس أمناء الهيئة الوطنية لمكافحة الآفات الاجتماعية في القدس بأن الأسرة هي اللبنة الأساسية في بناء الفرد والمجتمع. وتعتبر المجتمع الإنساني الأول الذي يمارس فيه الإنسان أول علاقاته ولذا هي المسئولة عن إكساب الفرد أنماط السلوك الاجتماعي وكذلك إكسابه العادات والتقاليد والمعتقدات، لذا تعتبر الأسرة هي اللبنة الأساسية في تنشئة الفرد وهي الركيزة الأولى والحاضن الأول والخلية الاجتماعية ، ولذا وجب على الوالدين التمسك بالنواحي الدينية والأخلاقية وأن يكون سلوكها متزنا ما بين الأقوال والأفعال وتنمية روح الاستقلالية والاعتماد على الذات والاهتمام بصداقة الأبناء وتربيتهم تربية متوازنة بعيدة عن الإهمال والقسوة والتسامح والحماية الزائدين.(القدس ميديا ،دور الأسرة الفلسطينية في حماية أبنائها من المخدرات).

والأهم من ذلك هو الحفاظ على الأسرة من التفكك بعيداً عن الخلافات التي يمكن أن تدفع بالأبناء إلى الهروب واللجوء إلى رفاق السوء ، ومن هنا تكون بداية الانحراف.

مع تعاظم نسبة متعاطي المخدرات في المدينة المقدسة، تنبهت عدد من الجمعيات لهذا الخطر وراحت تقدم خدماتها للمدمنين الذين يرغبون في الإقلاع عن الإدمان، غير أن قوات الاحتلال كانت لها بالمرصاد، فالدعم المادي محظور عليها، وكذلك الحصار مطبق عليها عبر عزل أجزاء المدينة المقدسة عن بعضها، فإحدى تلك الجمعيات في منطقة أبو ديس، حيث يضطر المدمن للالتفاف حول الحواجز العسكرية وجدار الفصل ساعات، لكي يصل للجمعية ويتلقى الخدمة العلاجية غير المتوفرة في بلدته، لعدم منح الجهات الإسرائيلية التراخيص اللازمة لمزاولة عملها، ناهيك عن عدم وجود جهات داعمة لمثل هذه الجمعيات، فالجمعية التي تأتي بالمدمن لمعالجته تكون عاجزة عن توفير العلاج

لـه، فقد كانـت تعتمـد سـابقًا علـى مسـاعدة أهـل الخيـر والتجـار فـي المدينـة المقدسـة، ومـع تـدهور الأوضـاع الاقتصـادية أغلقـت العديـد مـن الجمعيـات، واقتصـر دور بعضها الآخر على التوعية والإرشاد.

عبـد القـادر الحسـيني مـدير مؤسسـة فيصـل الحسـيني قـال " أن القـدس هـي أكثـر مدينـة مفتوحـة علـى الطـرف الآخـر ويتـاح لـه أن يعمـل بحريـة الإتجـار بالمخدرات في مدينة القدس" (ارناؤوط، 2013، فلسطين).

هنـاك العديـد مـن الجمعيـات التـي تعمـل جاهـدة للحـد مـن خطـر المخـدرات وتحـاول تقـديم الخـدمات العلاجيـة والوقائيـة مـا أمكـن ذلـك ومـن هـذه المؤسسـات تعتنـي بعـلاج الإدمـان والتوعيـة مـن مخـاطره مثـل مؤسسـة الائـتلاف المقدسـي وجمعيـة الهـدى لمقاومـة وتأهيـل المدينـة ومركـز عناتـا وجمعيـة حمايـة الأسـرة والمجتمـع لمعالجـة مـدمني المخـدرات وتعمـل هـذه الجمعيـات مـن أجـل الحـد مـن انتشار المخدرات والسموم المخدرة والوصول إلى مجتمع خالي من المخدرات.

أطلقـت الشـرطة بالتعـاون مـع مؤسسـة بـرامج الطفولـة والعمـل الجمـاهيري فـي 2015/9/16 حملـة توعيـة ضـد المخـدرات والاسـتخدام غيـر الآمـن للإنترنـت فـي ضـواحي القـدس الهـدف مـن هـذه الحملـة توعيـة الأمهـات وربـات البيـوت مـن المخـاطر المحتملـة التـي قـد تواجـه أبنـائهن فـي مجـالي الإنترنـت والمخـدرات وقـد عُقـدت أولـى هـذه المحاضـرات فـي مدرسـة ذكـور قطنـة الأساسـية وحضـرتها 35 سيدة من أولياء أمور الطلبة وأكد مدير شرطة ضواحي القدس المقدم متولي عماد ياسـين علـى التعـاون بـين المؤسسـتين آمـلاً أن تشـمل هـذه المحاضـرات أكبـر قـدر ممكـن مـن الأمهـات حتـى تسـتطعن حمايـة أطفـالهن مـن هـذه المخـاطر (حملـة توعيـة مـن مخـاطر المخـدرات فـي ضـواحي القـدس "هنـا القـدس"، الأثنـين 2015/3/18، www.honaalquds.net).

دور البلدية في مكافحة المخدرات:

يعتـرف احمـد وهـو عامـل اجتمـاعي فـي قسـم الشـؤون الاجتماعيـة فـي بلديـة القـدس المحتلـة، بـإن جهـود البلديـة فـي مكافحـة المخـدرات مُجـرد قطـرة فـي بحـر،

وأشار إلى أنه "نظراً لاتساع الظاهرة الخطيرة تحتاج إلى مائة مركز لتقديم الفعاليات الوقائية والخدمات العلاجية رغم أن بعض الجمعيات والمؤسسات الأهلية تسعى للعمل وحدها على إنقاذ ما يمكن إنقاذه" وقال أحمد "أن الاحتلال يشجع على تفاقم الظاهرة بالتغاضي عن المتاجرة التي تتم في وضح النهار واستنكاف البلدية عن توفير موارد حقيقية لمواجهة الآفة التي تتمدد يوماً بعد يوم جراء حالة الانفلات الأمني".

وتابع أحمد "يظهر هذا جلياً عندما يصول ويجول مروج المخدرات في شرق القدس وما أن يحاول بيع سمومه لأحد سكان الشطر الغربي من المدينة حتى تداهمه الشرطة (عواودة، 2009، الجزيرة نت).

دور وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية في المدارس:

يقوم الأخصائيون بتقديم برامج توعية في المدارس وهناك بعض الجمعيات الصغيرة التي تقدم خدمات ومساعدات اجتماعية لعائلات المقدسيين. (عوف، 2015، www.sasapost.net).

دور المجالس المحلية والشرطة:

بحثت الشرطة مع مجلس محلي في بيرنبالا سبل التعاون المشترك وتطوير آليات العمل بما يصب في مصلحة الوطن وأثمر الاجتماع عن وضع آليات وحلول لبعض المشكلات التي تواجه أهالي البلدة وبحث التعاون على إيجاد قانونية لا تتعارض مع القانون والمصلحة العامة. (الشرطة مجلس محلي بيرنبالا يبحثان التعاون المشترك في ضواحي القدس، 12،2015/28، www.palpolice.ps).

المراجع

1- إبراهيم الدقاق، الأوضاع الاجتماعية في القدس العربية، في كميل منصور (إشراف) ،الشعب الفلسطيني في الداخل ،مؤسسة الدراسات، الفلسطينية، بيروت، 1990، ص237_239.

2- الشرطة مجلس محلي بيرنبالا يبحثان التعاون المشترك في ضواحي القدس، 2015/28،12، www.palpolice.ps.

3- القدس ميديا ،دور الأسرة الفلسطينية في حماية أبنائها من المخدرات.

4- المخدرات في القدس، عبد الرؤوف ارناؤط، كانون الأول 2013، صوت الذين لا صوت لهم

5- المسح الاجتماعي بمحافظة القدس 2010، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السلطة الفلسطينية.

6- اليوم العالمي للمخدرات، تقرير، www.polst.com.

7- حسني شاهين، أسباب تعاطي المخدرات، تقرير، www.yoaqsa.com.

8- حسني شاهين، انتشار المخدرات وطرق الوقاية والعلاج منها،تقرير،30\9\2008 ، www.yoaqsa.com.

9- حسني شاهين، أسباب ظاهرة انتشار المخدرات ، www.toaqsa.com.

10- حملة توعية من مخاطر المخدرات في ضواحي القدس "هنا القدس"، الأثنين 2015/3/18، www.honaalquds.net.

11- عبد الرؤوف أرناؤوط: المخدرات في القدس ، كانون أول 2013، فلسطين Palestine assail. Com

12- مؤسسة المقدسي، تقرير صادر عن الدائرة الاجتماعية www.alquds.online.org.

13- معاوية بركات: ظاهرة المخدرات.

14- ميرفت عوف: المخدرات في القدس الظاهرة التي خلفتها وترعاها دولة الاحتلال، 2015/9/7، www.saaspotst.com.

15- وديع عواودة : آفة المخدرات في القدس ، 2009/2/16 الجزيرة نت www.aljazeera.net.

16- وديع عواودة القدس المحتلة، آفة المخدرات تستفحل في القدس، الجزيرة نت.

17- وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، القدس العربي تبيعها بشكل علني: إسرائيل تغرق القدس العربية بالمخدرات.

18- هنا القدس: ظاهرة المخدرات في القدس أسباب ودوافع ، معاوية بركات: 2014/22،9، www.honaalquds.net

أثر العزل السياسي على الاستقرار السياسي المفهوم وتجارب تاريخية

أحمد مجدي منصور محارب*

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مفهوم العزل والإقصاء السياسي، وأنواعه ودرجاته، وكذلك استعراض لمفهوم الاستقرار السياسي وأهم مؤشراته ومظاهره، ومدى تأثير الإقصاء على الاستقرار، بالإضافة إلى التطرق لمجموعة من أهم التجارب التاريخية التي أدت إلى عزل شخصيات مؤثرة عن الحكم سواءً عن طريق الانقلابات العسكرية أو ثورات شعبية أو التدخلات الخارجية. وذلك من خلال إتباع مناهج البحث التاريخية والوصفية، وتوصلت الدراسة إلى إثبات حدوث فجوة كبيرة في استقرار أي دولة إذا تم عزل قيادات ذات تأثير في صناعة القرار، حيث أن العزل إذا ما تم بأي طريقة فإن عملية التغيير على مستوى مؤسسات الدولة أي كانت تحتاج إلى وقت كبير، ما يساعد على عدم استقرارها في جميع مناحي الحياة.

---

* طالب دكتوراه علوم سياسية

abstract

the research aims to identify the concept of political isolation and political exclusion, its types and degrees. Also, the concept of political stability will be depicted along with its main indicators and aspects and the extent of effect of exclusion on stability. Further, a set of the most important historical experiences will be addressed that excluded important characters from authority either through military coups, popular revolts or foreign intervention, through following historical and descriptive research methodologies. The study concluded that there is a big gap in any country's stability if leaders with decision making ability were excluded. Exclusion results in making any change on the country's associations level time consuming; this urges instability on all life aspects.

المقدمة:

المعاصرة التي تمر في تاريخ الوطن العربي، وتكمن أهمية هذا التحول كونه تغيير في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، حيث يأتي عبر ثورات شعبية سليمة لها أهداف واضحة، مطالبة بتداول سلمي للسطلة وحماية واحترام حقوق الإنسان، ووجود تعددية سياسية على أساس ديمقراطي، ومشاركة سياسية فعالة للجميع، أو طريق انقلابات عسكرية أو غيرها، ومرت الكثير من البلدان بتجارب تغيير لأنظمتها السياسية بشكل كامل، بسبب اتباعها لسياسات غير عادلة في تلك الدول، أدت إلى حدوث متغيرات داخلية، منها عدم نزاهة الانتخابات، والركود الاقتصادي، وسوء الأحوال المعيشية، وعدم مشاركة الشعوب في الحياة السياسية وغيرها من العوامل أدت إلى حدوث ثورات شعبية أطاحت بأنظمتها السياسية، في بعض الدول، أثرت بما لا يدع مجال للشك على الحياة السياسية، وأحدثت تحولاً أدى لحدوث تغيرات جذرية في النخب السياسية الحاكمة، فكان قانون العزل السياسي لكثير من الشخصيات البارزة وأيضاً الأحزاب.

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول فهم خليفات ودوافع التحولات ضد الأنظمة الحاكمة، وتنحي بعض الرؤساء في فترة زمنية قصيرة، واستحداث قانون العزل السياسي لبعض الشخصيات البارزة، وما مدى تأثير ذلك على مستقبل الحياة السياسية، وكذلك استقرارها في كافة المجالات.

تساؤلات الدراسة:

تأتي هذه لتساهم في الإجابة على التساؤلات الآتية:

1-ما علاقة الاقصاء والعزل السياسي بالاستقرار السياسي.

2- هل وجود بعض الاستثناءات من العزل السياسي يؤثر سلباً أم إيجاباً على الاستقرار السياسي.

3- هل تطبيق قانون العزل السياسي يساعد على الاستقرار السياسي في البلدان التي تتحدث فيها عملية التحول وبأي طريقة كانت.

فرضيات الدراسة:

استندت الدراسة على مجموعة من الفرضيات الأساسية، هي:

1- أن علاقة الاقصاء والعزل بالاستقرار السياسي من الممكن أن تكون علاقة ايجابية او علاقة سلبية.

2- أن فترة العزل السياسي سواءً كانت فترة مؤقتة أو فترة طويلة ستؤثر بلا شك على الاستقرار السياسي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة على النحو الآتي:

1- تسليط الضوء على أهم المفاهيم المتعددة للعزل والإقصاء السياسي، وكذلك الإستقرار السياسي.

2- تكمن أهمية الدراسة في استعرضها لأبرز التجارب التاريخية العربية والأجنبية ومدى تأثيرها على الحياة السياسية، كما أنها تبرز كيف تمت عملية العزل في كل تجربة في كل دولة على حدا، وتحديد كيف تمت عملية العزل.

3- مدى تأثير عملية العزل على استقرار أي دولة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الاتية:

1- تقديم تأصيل نظري وتاريخي لمفهوم العزل السياسي.

2- بيان مظاهر سياسة العزل السياسي وتحديد أبعادها.

3- الوقوف على أبعاد وإمكانات الاستقرار السياسي في ظل تطبيق سياسة العزل.

4- تتبع موجز لسياسات العزل والاقصاء التي مورست وما زالت تمارس على شخصيات تعتبر بارزة، وإبعادها عن ممارسة الأعمال السياسية، والمشاركة في إدارة شؤون البلاد، وكذلك تسيير إدارة الشأن العام، وذلك من خلال عرض لبعض التجارب التاريخية المختلفة.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج التاريخي من خلال استعراض لأهم التجارب التاريخية التي أدت للإقصاء والعزل، وكذلك المنهج الوصفي في وصف الحالة وتحليلها.

أولاً: العلاقة بين العزل السياسي والاستقرار السياسي

مفهوم العزل السياسي:

تعريف العزل في اللغة: ورد في المعجم الوسيط أن عَزَله، أبعده ونحّاه ويقال عَزَله عن منصِبه، وأفرزه[1] كأن يقال عزل الموظف عن الخدمة.

تعريف العزل السياسي: إن مفهوم العزل السياسي يشهد مجموعة من التعريفات المتعددة، وإن تؤدي هذه المعاني في النهاية إلى هدف واحد، فمنها:

1- عُرف العزل السياسي: أنه إجراء تَقدم عليه الأنظمة أو الفئات الحاكمة ويقضي بإقصاء بعض رجال السياسية عن ميدان النشاط والعمل السياسي، وحرمانهم من القيام بممارسة حقوقهم السياسية، كالترشيح للمناصب والوظائف أو الانتساب لتنظيم سياسيي ونقابة مهنية، فالعزل يعني اسقاطاً من الحقوق المدنية، وتلجأ إليه أنظمة الحكم أحياناً بقصد إبعاد العناصر المناوئة لسياستها أو المتعاونة مع قوى تشكل خطراً عليها، وقد يتم هذا الإجراء لحماية الثورات والأنظمة الثورية والحفاظ على مكاسبها بوجه مؤامرات الاستعمار، وهو موقف قد تأخذه جماعات سياسية ضد جماعات سياسية أُخرى[2].

2- وعُرف كذلك بأنه إجراء بمقتضاه يتم استبعاد بعض عناصر من الشعب عن ميدان العمل السياسي، لتأمين نظام الحكم القائم، أي حرمانها من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب، ويشمل ذلك استبعاد العناصر المعزولة من الاشتراك في أي تنظيم، كالمجالس التمثيلية بمختلف درجاتها، أو الأضلاع بالوظائف العامة أو التنظيمات الجماعية كالنقابات والاتحادات المهنية،

1 مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، م 1، ط 4، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص599.

2 عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 4، ط 1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983، ص 104.

والعزل لا يتعدى شخص المعزول بمعنى أنه لا ينسحب الى غيره ممن يرتبط بهم عائلياً[3].

3- وفي تعريف لمركز القاهرة لحقوق الإنسان فإن العزل السياسي عُرف على أنه تطهير مؤسسات الدولة من بقايا البيروقراطية، التي كان يستند عليها نظام سابق في دولة ما في أفعاله وتجريد العناصر التابعة له من الشريعة وضمان استبعادها من العملية السياسية الوطنية، كذلك

هو وسيلة لعقاب الأفراد عن الخلل السياسي الذين تسببوا فيه، فهو أداة يعبر فيها المجتمع[4].

عن الرفض العام لهذا السلوك الإجرامي في إدارة الدولة وتوجيه تحذير قاسي لمن يتقلد تلك المناصب في المستقبل، بالإضافة إلى أن العزل السياسي يكفل توفير قدر من العدالة للضحايا ويُمكن الضحايا من استعادة كرامتهم، ويساهم في تعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وقدرتها على إنقاذ القانون[5].

4- وقد عرف رضا الشوك العزل السياسي: بأنه إقدام السلطة على استعمال القوة ونفوذها بأشكال متعددة في فرض العزل على بعض الأشخاص والأحزاب والحركات السياسية ومنعهم عن مزاولة النشاط السياسي أو القيام بأية فعاليات ذات طبيعة سياسية، وذلك لأسباب تتعلق بالخصومة السياسية أو

3 أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط 4، القاهرة، دار النهضة العربية، 1980، ص991.

4 مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدالة الانتقالية والعزل السياسي، من خلال الرابط التالي: http://www.cihrs.org/?page_id=2772

5 مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدالة الانتقالية والعزل السياسي، من خلال الرابط التالي: http://www.cihrs.org/?page_id=2772

الاختلاف السياسي، ويمكن تنفيذ ذلك حتى ضد الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية والدستورية[6].

5- وكما يعرف حيدر الأسدي العزل في الاصطلاح القانوني: هو عقوبة تترتب على ارتكاب الموظف خطأ بالغ الجسامة، يجعل من بقائه في الوظيفة أمراً مضراً بالمصلحة العامة للدولة. وهو أيضا الفصل من الوظيفة بمعنى آخر، وفي حالة عزل رئيس الجمهورية تكون العقوبة ذات طابع سياسي، ويترتب عليها فقدان رئيس الجمهورية لمنصبه وانتقال صلاحياته إلى غيره هنا يميز الكاتب بين العزل والاستقالة والإقالة، فالاستقالة هي فعل إرادي يقوم به الموظف العام ذاته. وبينما لا يترتب على الإقالة أي إجراء جنائي ضد الموظف، فإن العزل يكون تمهيدًا لمحاكمة الرئيس أمام المحكمة المختصة بحسب الجُرم الذي ارتكبه. والعزل قد يكون قضائياً، أي يصدر عن هيئة قضائية مُشكَّلة لهذا الغرض، كما في الولايات المتحدة أو شعبيًّا، من خلال أغلبية الثلثين في المجالس النيابية، كما في ألمانيا ومصر. أو سياسيًّا، كأن يسقط المجلس النيابي عن الرئيس الثقة، بسبب ارتكابه أخطاء في الحكم تجعله غير صالح لمباشرة سلطته؛ إذ يُعد بقاؤه في الحكم مصدراً للخطورة التامة على سياسة الدولة ومصالح الأفراد والتوازن العام بين السلطات، كما في حالة الدستور العراقي الذي تم إقراره في عام2005[7].

من خلال ما سبق من عرض لمجموعة من التعريفات يتضح لنا أن العزل السياسي هو إبعاد كل شخص أو مجموعة أو حركة أو حزب أو تنظيم، عن العمل أو الاختلاط في الحياة

---

6 رضا الشوك، العزل السياسي إجراء تعسفي معادي للديمقراطية، الحوار المتمدن، العدد 1031، من خلال الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=27215

7 (3) حيدر محمد الأسدي، عزل رئيس الجمهورية في حالة الخيانة العظمى، ط1، (بابل) العراق، عمان، مؤسسة دار الصادق الثقافية، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2012.

السياسية الرسمية لدولة ما، وذلك لأسباب متعددة إما أن تكون العبث بمقدرات الدولة، أو أنها لا تعمل من أجل النهوض بالدولة وذلك من خلال استغلال مواردها لأغراض شخصية، أو أنها لا تأخذ بالمشاركة السياسية الفعالة، من خلال مشاركة شعبية أو من خلال تداول سلمي على السلطة، وقد يتعرض هذا الشخص أو التنظيم أو الحركة للعقوبة القانونية، كالسجن مثلاً أو إبعاده من الدولة.

أنواع العزل السياسي: إن العزل السياسي للحكومات يأخذ أشكالاً متعددة، منها ما قد يكون بفعل ضغوطات من الجماهير، ومنها قد يكون بفعل سيطرة المؤسسة العسكرية، ومنها ما يحدث بفعل التدخلات الخارجية، وهنا سنحاول استعراض أهم الأنواع التي تحدث من خلالها عملية العزل السياسي **وهي:**

1- العزل بالثورات الشعبية: قد يكون النظام الحاكم في دولة ما يمارس أساليب قمعية ضد أبناء شعبه، ولا يقوم بممارسة العملية الديمقراطية، والتي في النهاية تعطي كل ذي حق حقه المسؤول في منصبه والمواطن كذلك، كذلك الأمر قد تفرض الدولة نظاماً اقتصاديا يجعل الكثير من طبقات المجتمع تحت وضعية مظلومة، كفرض ضرائب باهظة مثلاً واستغلال موارد الدولة لصالح الجهات الحاكمة على حساب الطبقات الفقيرة ، وهذه الممارسات قد تؤدي في النهاية إلى القيام بثورات شعبية مطالبة بعزل واسقاط النظام الحاكم في الدولة على أمل التغيير إلى حال أفضل، وعلى سبيل المثال لا الحصر الثورة الفرنسية والتي أطاحت بالنظام الحاكم، والثورة البولندية كذلك والتي عزلت الحزب الاشتراكي الديمقراطي عن الحكم، وكذلك الثورة الايرانية، وحديثاً ثورات دول الربيع العربي فجميعها ثورات حدثت من أجل التغيير إلى حياة سياسية واجتماعية واقتصادية أفضل مُحققة عزل واسقاط للحكومات.

2- العزل بالانقلابات العسكرية: قد يحدث وأن تتم عملية عزل نظام حاكم في دولة ما عن طريق الانقلاب العسكري عليها، وإما أن يكون لتحقيق مطالب شعبية مثلاً، أو أن يكون من أجل تحقيق مصالح معينة لنخبة من كبار

ضباط المؤسسة العسكرية في دولة ما، وعلى سبيل المثال لا الحصر الانقلابات العسكرية في تركيا، حيث شهدت خلال تاريخها الطويل مجموعة كبيرة من الانقلابات العسكرية عازلةً للنظام الحاكم، وأيضاً أدل مثال على ذلك الانقلاب العسكري في سوريا عام 1949 وإسقاط حكومة شكري القوتلي، كذلك حديثاً عزل حكومة محمد مرسي في مصر بانقلاب عسكري.

3- العزل بتدخلات القوى الخارجية: ويحدث هذا النوع من العزل عندما تتدخل أطراف خارجية، لعزل حكومة في دولة ما وذلك يكون إما لتحقيق مصالح وأهداف لها في الدولة، أو في المنطقة المحيطة، وأدل الأمثلة على ذلك هو سقوط وعزل نظام الحكم في العراق بالاحتلال الأمريكي عام 2003، وإما أن يكون بتدخل منظمة دولية أو حلف دولي وأدل مثال على ذلك ما حدث مع نظام الحكم في ليبيا 2012، حيث أقدم حلف الناتو على تصفية الرئيس معمر القذافي.

درجات العزل السياسي:

1- العزل الجزئي: في هذا النمط تقوم النخبة الحاكمة بعزل بعض المسؤولين في مناصب معينة، نتيجة تراكم عوامل داخلية؛ كعدم الرضا الشعبي مثلاً عن أداء حكومة أو بعض أعضاءها، وقد يكون بفعل تدخلات خارجية تجعل رأس النظام يقوم بعمل تعديلات وعزل بعض الأشخاص عن الحكم، وفي كل الأحوال تحدث عملية العزل بطريقة جزئية لشعور الحاكم بأن نظامه معرض للخطر إن لم يقم بعملية التغيير. وقد يكون العزل جزئي في صلاحيات ما، مثلاً قد يمارس الرئيس بفعل ظروف معينة صلاحياته وهو معزول عن منطقته وأدل الأمثلة على ذلك عزل الرئيس محمود عباس عن غزة بفعل الانقلاب على السلطة من قبل حركة حماس والسيطرة على الحكم، فمارس الرئيس صلاحياته وهو غير موجود فعلياً.

2- العزل الكلي: وهنا المقصود بالعزل السياسي الكلي عزل جميع من يحكمون في نظام سياسي لدولة ما، وذلك إما بفعل ثورات شعبية أو تظاهرات أو صراعات داخلية، لعدم رضاها عن أداء النظام السياسي ككل في الدولة، أو بفعل

سيطرة المؤسسة العسكرية والتي قد تقوم بعزل جميع من في الحكومة، تلبية للرغبة الشعبية لتحقيق إصلاحات وتعديلات جوهرية في النظام السياسي.

وقد يكون العزل السياسي لفترة مؤقتة، كأن يتم عزل الرئيس مثلاً عن الحكم للسجن، أو الإبعاد لفترة معينة وقد يعود مرة أخرى لممارسة الحياة السياسية، وقد تكون فترة العزل دائمة كأن يتم حل الحزب الحاكم، أو حظره من ممارسة الحياة السياسية بشكل دائم.

ثانياً: الاستقرار السياسي ومؤشراته ومظاهره:

إذا كان الاستقرار السياسي هدف أصيل لكل نظم الحكم في الحقبات التاريخية السابقة، فإنه أضحى بمثابة هدف ضروري ومطلب مُلح في عالمنا المعاصر، بل إن الاستقرار السياسي بمثابة هدف قومي ودولي على حد سواء، نظراً لارتباطه بالأمن القومي والدولي ولما له من تأثير على كيان ومستقبل المجتمع الدولي والاستقرار الدولي[8]، لذا سنتناول من خلال ما يلي مفهوم الاستقرار السياسي، وأهم مؤشراته ومظاهره التي من شأنها أن توفر الأمن للدولة.

أولاً: مفهوم الاستقرار السياسي: إن مصطلح الاستقرار السياسي كغيره من المصطلحات، يشهد مجموعة مختلفة من التعاريف، فهو يعتبر واحداً من أهم المصطلحات التي استحوذت على أهمية مجموعة من المفكرين السياسيين في مختلف العصور، وتتبع أهمية هذا المصطلح في أبسط المعاني، أنه إذا وجد الاستقرار السياسي وجد استقرار اجتماعي واقتصادي وشهدت الدولة استمرارية وبقاء لنظامها السياسي، ومن هنا سوف نتطرق لاستعراض مجموعة من أهم التعاريف التي تناولها أهم المفكرين بهذا الشأن فمنها:

1- تعريف الاستقرار السياسي عند مارتن بالدام: يرى بأن الاستقرار السياسي مفهوم ليس واضح المعالم، ولكنه يتحدد من خلال أربعة أبعاد أساسية

8 هشام الاقداحي، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر، ملحق خاص بالمصطلحات السياسية، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص19.

وهـي: حكومـة مسـتقرة، نظـام سياسـي مسـتقر، القـانون والنظـام الـداخلي، الاسـتقرار الخارجي.

2- تعريـف سـعد الـدين العثمـاني: الاسـتقرار السياسـي يتمثـل فـي قـدرة النظـام السياسـي علـى التعامـل بنجـاح مـع الأزمـات التـي تواجهـه، وقدرتـه علـى إدارة الصـراعات القائمـة داخـل المجتمـع بشـكل يسـتطيع مـن خلالـه أن يحـافظ عليهـا، فـي دائـرة تمكنـه مـن القيـام بمـا يلزمـه مـن تغييـرات للاسـتجابة للحـد الأدنـى مـن توقعـات وحاجات المواطنين.

3- تعريـف كارولينـا كورفـال: الاسـتقرار السياسـي لا يعنـي الجمـود أو عـدم التغييـر، بـل يتمثـل فـي كونـه ميـزة للنظـام المؤسسـي القـادر علـى معالجـة المشـاكل والنزاعـات بطـرق سـليمة مـع قـوة الـردع ضـد مـع ينتهـك النظـام العـام، وكـذلك قـدرة المؤسسـات السياسـية علـى الاكتفـاء الـذاتي، بحيـث تسـتطيع الاسـتمرار والعمـل بشـكل طبيعي في أقسى الظروف[9].

4- أمـا "**Jan-Ericlane Svante**" فهـو يؤكـد أن لا يوجـد تعريـف منهجـي إجرائـي للاسـتقرار السياسـي، بيـد أنـه يمكـن الاعتمـاد علـى تعـاريف عامـة أو بسـيطة أو علـى تعـاريف مركبـة حيـث يحتـوي الاسـتقرار السياسـي علـى عنصـرين، هما:

أ- النظـام (اللافوضـى) والـذي يعنـي غيـاب العنـف والقـوة والاكـراه والقطيعـة مع النظام السياسي.

ب- الاسـتمرارية وتعـرف الاسـتقرار بالغيـاب النسـبي للتغييـر فـي مكونـات النظـام السياسـي، بتـدني مسـتوى اللاسـتمرارية فـي التطـور السياسـي، وبغيـاب قـوى

9 مزابيـة خالـد، الطائفيـة السياسـية وأثرهـا علـى الاسـتقرار السياسـي _ دراسـة حالـة لبنـان، (رسـالة ماجسـتير)، الجزائـر، جامعـة قاصـدي مربـاح- ورقلـة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص ص 9 10.

اجتماعيــة وحركــات سياســية، تســعى إلــى ادخــال تغييــرات جوهريــة علــى النظــام السياسي[10].

5- **كـذلك** يقصـد بمفهـوم الاسـتقرار السياسـي: بأنـه ظـاهرة نسـبية تشـير إلـى عمليــة التغييــر التــدريجي والمنضــبط داخــل النظــام، مــن خــلال قدرتــه علــى إدارة الصــراعات والأزمــات داخــل المجتمــع، دون اســتخدام العنــف إلا فــي أضــيق الحــدود، بمـا يمنـع وصـول هـذه الصـراعات والأزمـات إلـى حـد التعبيـر العنيـف عـن نفسـها، كـذلك قدرتـه علـى تلبيـة المطالـب الموجهـة إليـه، مـن خـلال مؤسسـاته، وبمـا يـنعكس على كفاءته[11].

مــن خــلال مــا ســبق مــن تعــاريف نلاحــظ أن تعريــف الاســتقرار السياســي تعريــف نســبي، ولا يوجــد تعريــف موحــد لــه، وعليــه إن مفهــوم الاســتقرار السياســي مرهـون بمـدى قـدرة النظـام السياسـي فـي الدولـة علـى انجـاز مـا هـو مطلـوب تحقيقـه مــن اتخــاذ إجــراءات كفيلــة بتوزيــع مــوارد المجتمــع بشــكل يرضــي المحكــومين، الأمــر الــذي يحــول دون حــدوث حالــة مــن الفوضــى والإضــرابات، كــذلك مــدى اســتجابة النظــام للمطالــب ومواجهــة التهديــدات، وقدرتــه علــى الاقلمــة للتغيــرات الفعليــة والمتوقعــة فــي البيئــة، حيــث أن النظــام السياســي لا يوجــد فــي فــراغ، بــل داخــل بيئــة جغرافية واجتماعية واقتصادية[12].

مؤشـــرات الاســـتقرار السياســـي: إن للاســتقرار السياســي مجموعــة مــن المؤشرات والتي إذا تم توفرها تشهد الدولة استقراراً سياسياً وهي على النحو التالي:

---

10 (1) كريمـة بقـدي، الفسـاد السياسـي وأثـره علـى الاسـتقرار السياسـي فـي شـمال إفريقيـا دراسـة حالـة الجزائـر، (رسـالة ماجسـتير)، الجزائـر، جامعـة أبـو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص 50 .

11 كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، ط1، الكويت، الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.

12 منـار محمـد الرشـواني، سياسـيات التكيـف الهيكلـي والاسـتقرار السياسـي فـي الأردن، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية، دراسـات استراتيجية، ع86، ص34-35.

1- نمط انتقال السلطة في الدولة: والمقصود بانتقال السلطة هنا تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي، وقد عانت الدول النامية من ظاهرة الانقلابات العسكرية، ففي الفترة من عام 1958 وحتى عام 1977 رُصد 151 انقلاب أي بمعدل 8 انقلابات سنوياً.

2- شرعية النظام السياسي: تعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي يعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية.

والتي تعرف بأنها " تبرير السلطة الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية " بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق، وتظهر هذه الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية.

3- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة: تعتبر قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة لظاهرة الاستقرار السياسي، لأن النظام يتوجب عليه مسؤوليات لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة؛ كالدفاع عن البلد في حال تعرضه لاعتداء خارجي، كذلك حماية أمن المجتمع، وفي حال كان النظام السياسي ضعيفاً لا يستطيع صون سيادته وتحقيق أمنه الداخلي، فإن النتيجة الطبيعية التبعية للنظم الخارجية.

4- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية: والمقصود هنا السلطة التنفيذية؛ فبقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة

مؤشراً للاستقرار السياسي، ولكن يجب أن يقترن ذلك برضا الشعب، ويعد التغيير المتلاحق في المناصب القيادية أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي[13].

5- الاستقرار البرلماني: البرلمان هو الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها (رئاسي، برلماني، مختلط) ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان، على اعتبار أن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب. ولكن في بعض الأحيان تظهر صور عدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتثمل في:

-استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.
-حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية.

6- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية: تعتبر المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، وهي الحالة التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية؛ بذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شرعية السلطة السياسية .

7- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات: إن العنف السياسي هو التغيير الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي، أما اختفاء العنف السياسي فهو من المؤشرات الهامة على ظاهرة الاستقرار السياسي، والعنف قد يكون رسمي أو غير رسمي، أما الرسمي فهو الموجه من النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة، أما غير الرسمي فهو الموجه من المواطنين أو الجماعات ضد النظام وبعض رموزه. أما الحركات

13 رائد نايف حاج سليمان، الاستقرار السياسي ومؤشراته، الحوار المتمدن، العدد 2592، المحور مواضيع وابحاث سياسية، 2009، من خلال الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391

الانفصالية والتمردات والحروب الأهلية فتمثل أعلى صور عدم الاستقرار السياسي، وذلك لتضمنها اللجوء إلى العنف على نطاق واسع.

8- الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الأولية): إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية، والعيب ليس في التعددية الاجتماعية وإنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية، وهنا نميز بين نوعين مختلفين: أحدهما يتعامل مع الأقلية من منطق القوة، والثاني يتعامل مع الأقلية من منطق المساواة في الحقوق والواجبات، إن النموذج الأول غالباً ما ينتج عنه بروز الولاءات غير[14] الوطنية أو ما يدعي بالولاءات التحتية، وبالتالي مطالبة بالاستقلال أو ذاتي، كما حدث في العراق والسودان إما النموذج الثاني فيؤدي إلى تمتين اللحمة الوطنية، وإعلاء الهوية الوطنية على الهويات دون الوطنية.

9- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية: إن الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي يمكن إجماله بالوضع الأمني والاقتصادي، وكلا السببين بدورهما يؤشران إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دل ذلك على وجود الاستقرار السياسي، وقد تكون أحياناً العمالة الوافدة سبباً من أسباب عدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة.

10- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام: ينظر الى الاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشر عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فعندما يكون النظام السياسي مستقراً؛ فإنه يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية، وهذه السياسات التنموية التي ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد، تخلف نوعاً من الرضا الشعبي تجاه النظام السياسي[15]. وهنا يجب على

14 رائد نايف حاج سليمان، مرجع سابق، من خلال الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391

15 رائد نايف حاج سليمان، مرجع سابق، من خلال الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391

الدولة الحديثة أن تجعل تكوينها متمشياً مع الاتساع الكبير في نواحي نشاطها ومسؤوليتها الاقتصادية لخلق حالة من الاستقرار الاقتصادي الذي يؤدي الى الاستقرار السياسي[16].

من خلال سرد أهم مؤشرات الاستقرار السياسي، فإننا نجد أن كثير من الدول وخصوصاً الدول العربية، لم تشهد حالة من عدم الاستقرار لفترات طويلة من تاريخها، وذلك لأسباب عديدة منها وجود الرؤساء لفترات طويلة على سدة الحكم دون الرضا الشعبي، كذلك عدم استقرار الاوضاع الاقتصادية بسبب استغلال الموارد، بالإضافة إلى قمع الحريات وعدم المشاركة السياسية الفعالة، وكذلك وجود بعض الجماعات الموالية لأطراف خارجية كل هذه الأسباب وغيرها من مؤشرات عدم استقرار الدولة سياسياً.

مظاهر الاستقرار السياسي:

1- مظاهر ذات أبعاد سياسية: تتمثل مظاهر الاستقرار السياسي ذات البعد السياسي في مدى الاستقرار في النظام من خلال تطوراته السياسية المتكاملة أو ما يسمى ب(المستويات السياسية) من نخب حاكمة ومؤسسات سياسية وسلوك سياسي على النحو التالي:

أ – يتمثل الاستقرار في النخب الحاكمة في غياب التغييرات السريعة للنخب وتبديل شاغلي الوظائف العليا وبروز التغيير المنظم والمنضبط بالقواعد الدستورية والقانونية، كما يشمل الاستقرار على مستوى النخب أن يكون بقاؤها في السلطة باختيار شعبي عبر صناديق الاقتراع من خلال انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، يتخلل هذه وجود عامل الرضاء الشعبي وإلا أصبح وجود هذه النخب قائما على الاستبداد والقمع، ويتضح من خلال هذا بأن بقاء النخبة الحاكمة وقت

16 جاك دوه نيدييه دي فابر، الدولة، ترجمة أحمد حسيب عباس، القاهرة، شركة الأمل للطباعة والنشر، ص 71.

طويل في السلطة لا يعبر عن استقرار سياسي ما لم يقترن هذا البقاء بعامل الرضاء والتزام بالمؤسسات الدستورية والقانونية.

ب – استقرار المؤسسات الدستورية والسياسية سواءً كانت تشريعية أو تنفيذية أو أحزاب سياسية أو منظمات مجتمع مدني ومنظمات جماهيرية ولا يقصد هنا بطول بقاءها في السلطة، وإنما بما تتمتع به من استقرار تشريعي وتغييرات ثابتة وفقا للقواعد الدستورية والقانونية.

ج– استقرار السلوك السياسي في احترامه للدستور والقانون، وعدم ممارسته للسلوك السياسي المنحرف عن الطبيعة بمضمونها الأخلاقي، كالجنوح لانتزاع المطالب والحقوق من الآخرين بالقوة والإكراه، وإجباره على التنازل عنها، أو الاعتراف بها بوسائط يتكبد خسائر من جراء استعمالها، سواء أكان عنفها مادياً أو معنوياً وأن تكون شرعية السلوك السياسي نابعة من البعد العام ومعبر عن الإرادة العامة، ومتوافق مع روح القانون ومبادئه لا من الغرائز والأهواء كما يجب أن تكون متفقة مع القيم المكونة لهوية المجتمع[17].

2– مظاهر ذات أبعاد اجتماعية: يأتي في مقدمة مظاهر الاستقرار السياسي ذات الأبعاد الاجتماعية، مدى ما يتمتع به النظام من وحدة وطنية قائمة على العلاقات التفاعلية المتبادلة بين مكونات المجتمع المختلفة بشكل متساوي، وليس بالضرورة إلغاء للمكونات الفرعية للنظام [18]مثل المذهبة والعشائرية والسلالية، وإنما فيما تمنحه من عدالة سياسية للفئات المختلفة تذوب من خلالها جميع الهويات والانتماءات والولاءات وتتوحد الأهداف، والاشتراك العمومي فيها بما يسقط الغبن الطبقي للناس، دون أن يسقط حق الانتماء للنظم الفرعية في النظام السياسي للدولة لصعوبة أو استحالة ذلك ومعنى هذا هو ما يمنحه النظام من نظرة متساوية للناس في علاقاتهم السياسية وتطلعاتهم السلطوية والمتمثلة في:

17 صالح ناصر جعشان، المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن 1990–2010، (رسالة ماجستير غير)، الدنمارك، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية القانون والسياسة، 2012، ص21.

18 المرجع نفسه، ص21–22.

أ – التعايش السلمي بين الفئات والشرائح الاجتماعية المكونة للمجتمع، وقبولها بالآخر وتقبلها له كواقع سياسي في إطار النسيج المجتمعي العام، وبما يؤدي إلى أن يكون النسق السياسي مجملة متناسب مع المجتمع، خالي من العجوزات الوظيفية المتعددة، ولتحقيق ذلك الاستقرار السياسي يتطلب ما يلي:

1- الاعتماد على الإجماع حول الأهداف.

2- القبول بمبدأ عدم المساواة في التقاليد والأعراف والعادات.

3- محافظة النظام على قيم المجتمع.

4- انتشار وتوسع مؤسسات المجتمع المدني، ومدى حريتها واستقلالها من جهة وتكاملها مع السلطات الرسمية من جهة ثانية، فلا يعني قيام منظمات مجتمع مدني أن تكون في حالة تصادمية مع السلطات وإلا أصبحت عاملاً من عوامل عدم الاستقرار السياسي، وخاصة عندما تكون هذه المنظمات في حالة تكافؤ من السلطات كالأحزاب السياسية في درجة القوة الاضطرارية، ولهذا فإن تعدد وتنوع المكونات الاجتماعية، والتي يسود العلاقة فيما بينها روح التكامل لا روح التصارع والتصادم، يقابلها تصرفات وسياسيات عقلانية من قبل السلطة، يدعم الاستقرار السياسي وهذا يتوافق مع الرأي القائل (بأن توزيع المواطنين بولاء على عدد كبير من المنظمات، يرتبط كل منها بجانب محدد من الوجود الاجتماعي يقلل من احتمالات الصراع الاجتماعي الموسع لان المطالب تنحصر في مطالب جزئية لكل فئة لا تتطلب تغيير البنيان الاجتماعي برمته)، فيما لو كان المجتمع مكون من فئات اجتماعية قلية متكافئة في القوة والتي قد تصل مطالبها إلى تغيير جذري للنظام أو إلغاء الأخر، وبالتالي فان الصراع الاجتماعي على النحو المنضبط في عدة أنظمة في بنيان النظام سيحقق التكيف بين مطالب الأنظمة الفرعية والنظام السياسي[19].

19 ناصر جعشان، مرجع سابق، ص22-23.

ب- اتساع قاعدة المشاركة السياسية ومشاركة جميع الفئات والشرائح الاجتماعية ضمن العلمية السياسية، وتمثيلها سياسيا بطريقة متوازنة معبرة عن وزن كل فئة بشكل حقيقي في المؤسسات السياسية والمؤسسات العامة، بحيث تتفاعل مع القرارات المتعلقة بالمؤسسات والنشاطات العامة برضاء وقناعة.

3- مظاهر ذات أبعاد اقتصادية: تتمثل الأبعاد الاقتصادية للاستقرار السياسي في عملية التطوير المجتمعي بشكل كلي ومتكامل تشمل جميع الفئات والمكونات المجتمعية وبكفاءة وتوزيع عادل والذي يؤدي إلى **ما يلي:**

أ-عدالة توزيع الثروة والموارد، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما يجنب حدوث فجوه بين الموارد والاستخدامات التي غالبا ما تمثل معضلة اقتصادية وسياسية تؤدي إلى التنازع حولها.

ب- ارتفاع معدل الدخل الفردي وانخفاض درجة التفاوت في توزيع الدخول على مستوى الأفراد وعلى مستوى الطبقات والفئات في المجتمع لان إشباع الحاجات والرغبات الأساسية يوفر عامل الرضاء والذي يدعم الاستقرار السياسي ولهذا فان المجتمعات الغنية تميل إلى الاستقرار السياسي أكثر من المجتمعات الفقيرة والتي تكون فيها الموارد غير قادرة على تلبية الضروريات، وخاصة إذا صاحب شح الموارد خلل في توزيع الثروة واستئثار طبقة أو شريحة معينة بالثروة مما يؤدي إلى حالة صراعية وعدم استقرار سياسي، وحتى في المجتمعات الغنية فان عدالة التوزيع للثروة أمر مطلوب حتى ولو كانت ملبية للاحتياجات الأساسية كون الخلل في التوزيع، يثير عوامل ومسببات الصراع ويتلاشى عامل الرضاء.

ج- المساواة في المشاركة الاقتصادية: وتشمل المساواة في المشاركة الاقتصادية المساواة القانونية في مجال الاستثمار والحصول على السلع والخدمات، وكذا المساواة في الغرامات وجباية الضرائب وتشمل أيضا المساواة في فرص التعليم والوعي الثقافي وامتلاك أجهزه الاتصال ووسائل التثقيف واتساع

قاعدة النشاط التجاري والثقافي، كما تشمل التناسب المطرد بين التنمية الحضرية والريفية ونسبة السكان إلى كل منهما.

هذه أهم مظاهر الاستقرار السياسي والتي إذا اختفت شروطها فإنها تصبح مظاهر عدم استقرار سياسي ولكنها ليست قاعدة مسلم بها تنطبق على كل الشعوب والمجتمعات، كما إنها تتداخل وتتشابك مع عوامل أخرى، تختلف تلك العوامل من مجتمع إلى اخر[20]:

وهي قد تنطبق على افتراض مجتمع متعدد اجتماعياً ومتوسع جغرافياً، وذات كثافة سكانية، لأن المجتمعات التي تخلو كليا من التعدد الاجتماعي يسودها الاستقرار غالبا، وان عانت من عجوزات اقتصادية كما أن الدول صغيرة الحجم وأن وجد فيها تعدد اجتماعي في ظل وفرة اقتصادية غالبا ما تكون مجتمعات مستقرة أيضا.

من خلال ما سبق من عرض مؤشرات ومظاهر الاستقرار السياسي، فإنه يمكننا القول إذا ما التزم النظام السياسي بتحقيق كل ما هو مطلوب منه تجاه أبناء شعبه، وتم تحقيق الرضا الشعبي فإنه لم تواجه الدولة أي مشاكل قد تؤدي بها إلى حدوث تظاهرات وانقلابات تكون نتيجتها حدوث عملية العزل السياسي، أما إذا شهدت الدولة استقراراً سياسياً بفعل تطبيقها لمجموعة من السياسات والاجراءات التي تلبي المطالب والاحتياجات داخلياً وخارجياً فالاستقرار يؤدي إلى نتائج أهما:

-الاستقرار السياسي يقود الدولة إلى استقرار اقتصادي واجتماعي.

-يخفف من حدة التظاهرات والانقلابات التي من شأنها أن تخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي.

20 ناصر جعشان، مرجع سابق، ص23-24.

-يقود الدولة إلى حدوث عملية التحول الديمقراطي بطريقة متجددة، وذلك بالمشاركة السياسية الفعالة والتداول السلمي للسلطة.

ثالثاً: التجارب التاريخية للعزل السياسي:

من خلال ما يلي سيتم استعراض أهم التجارب التاريخية للعزل السياسي في العالم، حيث سنعرض مجموعة من تجارب العزل التي مرت بها بعض البلدان وكيف كان لها الأثر على نظام الحكم، وستكون بعض هذه التجارب عربية لعزل حكومات أو إسقاطها بانقلاب عسكري أو بثورات شعبية، والبعض الآخر سيكون لأهم النماذج على المستوى العالمي.

أولاً: التجارب التاريخية للعزل السياسي في الدول العربية:

شهدت بعض الدول العربية في الماضي كما الحاضر تجارب عزل سياسي لمجموعة من الحكومات التي مارست العمل السياسي، كان بعضها بفعل سيطرة العسكر على الحكم، والبعض الاخر مرتبط بأسباب داخلية ترجع لسوء الاوضاع الاقتصادية أو استغلال المناصب والنفوذ لتحقيق أهداف شخصية ومنها:

1- عزل حكومة ياسين الهاشمي في العراق عام 1936:

بدا الجيش العراقي في بدايات العام 1933 قوياً وخصوصاً بعد إخماد ثورة الاشوريين، وكذلك القضاء على ثورات القبائل في الفرات الأوسط عام 1935 وقمع حركة بارازان والزيدية في الشمال عام 1936 كانت قد ظهرت قوة وطنية مكونة من مختلف التيارات السياسية[21] وكان ذلك بسبب مجموعة من الفتن والاضطرابات وحدث ثورات في معظم أنحاء العراق أدت إلى اختلال في سير إدارة البلاد وأحدثت خللاً ظاهراً[22]، وانضمت إلى جانب ضباط الجيش، حيث

21 نظام العباسي، محصلة الصراع على الحكم في العراق 1941، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد 6، العدد 2، 1998 ، ص 11.

22 السيد عبد الرازق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، ط3، صيدا، مطبعة العرفان، 1958، ص33.

أصبح الجيش وبشكل متصاعد يتدخل في الحياة السياسية العراقية، وقد قام ضباط الجيش بعزل عدد كبير من الساسة، وكانت تجربة بكر صدقي الذي استطاع عزل حكومة ياسين الهاشمي عن الحكم عام 1936 لصالح حكمت سليمان بانقلاب عسكري، وهكذا أصبح الجيش القوة المحركة للسياسة العراقية، فهو يقرر تشكيل وعزل معظم الوزرات في الفترة ما بين 1937-1941[23].

2- الانقلاب العسكري عام 1949 وإسقاط الحكومة في سوريا:

يعد الانقلاب الذي حدث في سوريا في 30 مارس عام 1949 من أهم الحركات الانقلابية في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، فقط فتح الباب لتدخل الجيش في شؤون السياسة والحكم من خلال سلسلة انقلابات وقعت في فترة الخمسينيات، حيث كانت سوريا في فترة ما قبل الانقلاب العسكري تعيش أوضاع غير مستقرة، منها قمع الحريات السياسية ما جعل البلاد أكثر تراجعاً وتخلفاً[24]، كذلك الأمر واجهت الحكومة مسألة خطيرة جداً وهي القضية الفلسطينية بعد عام 1948 وما أحيط بها من ملابسات وردود فعل أدت إلى اضطرابات ومظاهرات عامة وصلت إلى حد التصادم بين الشعب والسلطة وتفاقم الخلافات بين الحكومة وبعض التيارات السياسية، فقط شعر الشعب والقوات المسلحة بالمهانة والاحباط والرغبة في الانتقام من الذين استهانوا بالشعب الفلسطيني، ولا بد من التغيير وكان هذا عاملاً من العوامل التي مهدت لاستيلاء المؤسسة العسكرية وعزل السلطة السياسية في سوريا[25]، فضلاً عن تدهور الأوضاع الاقتصادية التي كانت تعيشها سوريا وكذلك تردي الأوضاع الأمنية كل هذه العوامل أثمرت عن تذمر شعبي وتضافر مع الجيش ما أنتج أول انقلاب عسكري وعزل النظام الحاكم في سوريا،

23 نظام العباسي، مرجع سابق، ص11.

24 بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سوريا (1918-2000) دراسة نقدية، دمشق، دار الجابية، 2008، ص ص 147 160.

25 غسان حداد، من تاريخ سوريا المعاصر (1946-1966 أوراق شامية)، ط 1، عمان، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2001، ص ص 27 31 .

وأكد قائد الانقلاب حسني الزعيم أن الانقلاب حال دون قيام ثورة دموية شعبية وأن ما حدث تم لتحقيق امال الشعب السوري، وأنه إجراء دفاعي بعد الإجراءات المخالفة للدستور من قبل السلطة الحاكمة[26].

أياً يكن فإن الانقلاب العسكري الذي تم في سوريا فإنه قد حقق عزل النظام الحاكم، وقد لبى المطالب الشعبية، وجرت إصلاحات بعده وإن جاء عن طريق الجيش، فقد كان العزل مزدوجاً لأنه كان مدعوماً شعبياً وكذلك لقى دعماً من المعارضة السورية.

3- ثورة ظفار في عُمان عام 1965 وعزل السلطان عن الحكم:

تعد ثورة ظفار التي انطلقت منذ عام 1965 في الجزء الجنوبي من سلطنة عمان، واحدة من أطول الثورات الشعبية العربية، حيث امتدت زهاء ما يقارب عشرة أعوام، وقد واكبت حقبة الثورات التحررية من الاستعمار العالمي والتي شهدتها المنطقة العربية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. وتتعدد الأسباب التي أدت الى قيام الثورة في ظفار على حكم السلطان سعيد بن تيمور، وكان أهمها حالة التخلف التي سادت سلطنة مسقط وعمان بشكل عام واقليم ظفار بشكل خاص، وكثرة الممنوعات والمعاناة من ضرائب السلطان الباهظة التي أثقلت كاهل العمانيين، وكانت عُمان معزولة عن العالم الخارجي والمحيط الاقليمي وحتى العزلة الداخلية بين مناطق السلطنة ذاتها، وبعدما تعرف المهاجرون الظفاريون على أنماط المعيشة المختلفة في دول الخليج التي يعملون بها والراقية قياساً بالوضع في عمان خلقت لديهم الرغبة الجامحة في التغيير، كل هذه العوامل ساعدت على قيام الثورة في ظفار، والتي عمل الظفاريون على تنفيذها من خلال تشكيل تنظيمات سرية متعددة كان لها دوافع وانتماءات مختلفة، فبعضها كان قومياً عربياً هدفه مقاومة الامبريالية البريطانية وتمثل في التنظيم المحلي لحركة القوميين العرب، والآخر كان هدفه تحسين الأوضاع الاجتماعية

26 المرجع السابق، ص 42.

في عمان وتمثل في الجمعية الخيرية الظفارية[27]، لذلك سعى طارق بن تيمور ومؤيديه من الشعب العماني لإقصاء السلطان عن الحكم، حيث تم توحيد بيان إلى المشايخ والعلماء والأعيان والموظفين والجنود والمواطنين العلمانيين كافة بأنه يجب عزل السلطان سعيد بن تيمور عن الحكم، وتغيير نظام الحكم في سلطنة عمان، للعمل من أجل نهضة الوطن ورفع الظلم عن أهله والتشاور في إدارة شؤون الدولة عن طريق الاستفادة من القادرين من أبنائه للمشاركة في الحكم، وفتح الطريق أمام كل عماني ليؤدي دوره في خدمة بلاده وإزالة القيود المفروضة عليه، وبالتالي فإن الوطن لن يصل إلى مطالبه إلا بشرط واحد وهو تنازل السلطان وعزله عن الحكم وخروجه من البلاد[28]، وبسبب الضغوط الداخلية رأت بريطانيا أنه من الضروري عزل السلطان سعيد عن الحكم وتم تعيين إبنه قابوس بن سعيد حاكماً للبلاد.

ثانياً: التجارب التاريخية للعزل السياسي لدول غير عربية:

1-الثورة الفرنسية عام 1789 والإطاحة بحكومة لويس السادس عشر:

لقد كانت السنوات التي تقدمت عام الثورة عهد أزمة اجتماعية وتأسيسية واقتصادية وشهدت كذلك مجرى أزمة سياسية خطيرة، كان سببها عدم كفاءة الحكم الملكي المالية، وعجزه عن اصلاح نفسه، فكان في كل مرة يريدون وزير تحديث الدولة تقف الارستقراطية في وجهه للدفاع عن امتيازاتها وهذا ما أدى إلى أن سبق الثورة تمرد ارستقراطي ساهم منذ ما قبل الثورة بزعزعة الحكم الملكي[29]، أما الازمة الاقتصادية عرفت فرنسا عام 1788 أسوأ محصول من القمح مما رفع أسعاره حتى في الريف، وعرف الشعب الفرنسي الجوع والبطالة في المدينة والريف

27 ثورة ظفار، الشبكة الوطنية الكويتية، من خلال الرابط التالي:
/http://www.nationalkuwait.com/forum/index.php?threads/234092

28 ثابت العمري ورائد هياجنة، طارق بن تيمور، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد 7، العدد 1، 2012، ص67-68.

29 ألبير سوبول، تاريخ الثورة الفرنسية، ترجمة جورج كوسي، ط 4، دار منشورات عويدات، بيروت، 1989، ص83.

علـى السـواء بينمـا كانـت هنـاك طبقـات انتفعـت مـن ارتفـاع سـعر القمـح كمـلاك الأطيـاف الـذين كـانوا يأخـذون نصـيبهم عينـاً مـن المحصـول وكجبـاة العشـور والسـادة الإقطـاعيين والتجـار، وكـان هـؤلاء ينتمـون إلـى الارسـتقراطيين أو البورجـوازيين أو رجـال الـدين[30]، ولقـد امتـدت الأزمـة الاقتصـادية لتصـل إلـى الانتـاج الصـناعي الـذي أصـيب بالضـرر وازدادت حـدة البطالـة وغـلاء المعيشـة وأصـبح العمـال لا يسـتطيعون الحصـول علـى أجـور أعلـى بسـبب جمـود وتراجـع الانتـاج بشـكل كبيـر وأصـبح الشـعب يـتهم الطبقـة الارسـتقراطية باحتكـار الحبـوب لإرهـاق الطبقـة الثالثـة، لعـل هـذه العوامـل مشـتركة جعلـت مـن الجمـاهير الفرنسـية أن تقـوم بحـراك شـعبي بـدأ بـالثورة الباريسـية ومـن ثـم تمـرد الأطيـاف وانتهـى بتمـرد المـدن، وبعـد الحـراك الشـعبي قـام لـويس السـادس عشـر بعـزل نيكـر وزيـر الماليـة، والـذي كـان معـروف بتأييديـه للثـورة[31]، وهنـا نلاحـظ أن الثـورة الشـعبية الفرنسـية فـي نهايتهـا حققـت المسـاواة والحريـة والرخـاء، كمـا أنهـا قضـت علـى الحكـم الملكـي المطلـق، وألغـت الامتيـازات الطبقيـة، كمـا أنهـا كانـت المنبـع لثـورات ربيـع الشـعوب فـي أوروبـا ضـد الحكـام الـرجعيين. وأهـم مـا نخـرج بـه مـن عِبـر مـن الثـورة الفرنسـية أنهـا حققـت المطالـب الشـعبية التـي كانـت سـبب تراجـع الدولـة فـي منـاحي الحيـاة المختلفـة، كمـا أنهـا أسسـت لبدايـة اسـتقرار نظـام سياسـي بعيـداً عـن الاسـتبداد، حيـث قلصـت التفـاوت الطبقـي، وسـن نظـام جديـد للضـرائب قـائم علـى المسـاواة، وتوزيـع عـادل للثـروات، مـا جعـل عجلـة التنميـة تـدور بشـكل إيجـابي، وهـذا مـا جعـل فرنسـا مسـتقرة سياسـياً عبـر فتـرات طويلة من تاريخها، وكانت في مقدمة دول العالم.

2- تركيا_ الانقلاب العسكري عام 1960 وإسقاط الحكومة المنتخبة:

تعـد السـمة العسـكرية أحـد أبـرز مكونـات الشخصـية التركيـة، فظهـور ذلـك المكـون قـديم قـدم ظهـور التـرك علـى مسـرح الأحـداث السياسـية، فلقـد قامـت المؤسسـة العسـكرية التركيـة خـلال عهـد الجمهوريـة التركيـة بأربعـة انقلابـات فـي سـنوات مختلفـة

30 لويس عوض، الثورة الفرنسية، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991، ص67-68.

31 ألبير سويول، مرجع سابق، ص121-122.

سنأخذ منها انقلاب 1960 حيث يعد نقطة فارقة في الحياة السياسية التركية لكونه حقق أهدافه بخلع الحكومة المنتخبة وتصفية وعزل زعماء الحزب الديمقراطي، وكذلك تصفية المواليين للحزب الحاكم داخل الجيش[32]، شهدت تركيا في الفترة ما بين 1950–1960 مجموعة من المؤثرات الداخلية أدت إلى حدوث الانقلاب على الحكومة وعزلها. منها الأزمة الاقتصادية والتي كان من أسبابها أن إعانات الحكومة لم تصل إلى صغار الفلاحين، لأنها وجهت مباشرة إلى كبار ملاكي الأراضي[33]، كذلك العجز في الميزان التجاري التركي وصعوبة جدولة الديون المتراكمة فاقمت الأزمة، وسياسة التضخم أدت إلى عرقلة النمو الاقتصادي[34]. ومن بين الأسباب أيضاً الانبعاث الاسلامي وكان ذلك بسبب اتخاذ رئيس الحكومة إجراءات للإحياء الإسلامي كرفع الاذان باللغة العربية، وإعادة المساجد والمدارس والجمعيات إلى ممارسة نشاطها، وهذا ما أثار مناصري العلمانية المسيطرة على أطر الجيش التركي[35]. ومن الأسباب كذلك الصراع السياسي فبعد نجاح الحزب الديمقراطي وصعوده لسدة الحكم في تركيا وهو إسلامي واجه من المعارضة ممثلة بحزب الشعب الجمهوري اتهامات بالخروج عن الفلسفة الأتاتوركية، كذلك أصدرت الحكومة مجموعة من القوانين تقيد حرية الصحافة وتضيق الخناق على الأحزاب المعارضة، في ظل كل الأوضاع السابقة أعلنت الحركة الثورية في تركيا والحركة العمالية والفلاحية رفضها القاطع لكل أشكال الابتزاز الداخلية والخارجية، وقادت تظاهرات شعبية

32 طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا، من القبضة الحديدية إلى عسكر بلا دستور، ط 2، القاهرة، دار نهضة مصر للنشر، 2012، ص81–80.

33 هزبر حسن شالوخ، انقلاب 27 ايار 1960 العسكري في تركيا، دراسة في انعكاسات الفلسفة الاتتوركية ومعطياتها، مجلة كلية التربية، جامعة ديالي، بغداد، ع 4، ص199.

34 المرجع نفسه، ص200–201.

35 المرجع نفسه، ص202.

شملت كافة أطياف الشعب التركي، مطالبة الجيش بإسقاط الحكومة وعزلها وهذا ما حدث في 27 مايو 1960[36].

3-الثورة الإيرانية عام 1979 والإطاحة بحكومة محمد رضا :

كانت الأوضاع الداخلية في إيران مضطربة في عهد الشاه محمد رضا حيث بدأت بينه وبين معارضيه من رجال الدين والتجار بعض الاضطرابات وذلك نظراً لتمسكه بالثورة البيضاء، تلك الثورة الإصلاحية التي أدت إلى تعليم المرأة، وتقليل نفوذ رجال الدين، بالإضافة إلى المعارضة السياسية الناجمة عن إلغاء التعددية الحزبية وفرض نظام الحزب الواحد، ما شجع على ظهور معارضة مسلحة تمثلت في فدائيي خلق الماركسية، ومجاهدي خلق، وكذلك كان لممارسات الشاه من حبس للحريات وسوء الأحوال الداخلية والاقتصادية والتي أدت إلى تضخم ناتج عن زيادة التصنيع قد أصاب أصحاب الطبقة الوسطى في مقتل نتيجة زيادة الأسعار، حيث كان الدعم موجهاً لتدعيم المؤسسة العسكرية بالسلاح مما أثار غضب الجماهير، وتحالفت المؤسسات والنقابات والجامعات مع بعض الجماعات المعارضة على الإطاحة بحكم محمد رضا وحكومته[37]، وما أن تم إسقاط الحكومة فقد تم عزل حوالي ثلاثمائة شخصية كانوا يعملون في مناصب مختلفة في الدولة، اتهموا جميعاً بالرشوة واستغلال النفوذ وتشجيع الفساد في مؤسسات الدولة[38].

كذلك تم عزل الشاه وتنصيب الخميني الذي شرع في وضع أسس نظام سياسي جديد، حيث كان له أهمية خاصة باعتباره من قاد الثورة ضد حكم الشاه، حيث كان معظم الايرانيين مؤيدين له خصوصاً الاستفتاء على إلغاء النظام

36 المرجع نفسه، ص 204-205.

37 امال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906-1979، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، 1999، ص184.

38 المرجع نفسه، ص200.

الملكي وإقامة الجمهورية الإسلامية، وكان من أهم ما نتج عن هذا الحراك الشعبي أن لبى طموحات ومطالب نسبة كبيرة من الإيرانيين حيث تم وضع دستور جديد للبلاد، وتم تشكيل مجلس يمثل مختلف القوى السياسية[39]. ويرى الباحث أن الرغبة في الثورة جاءت لتحقق مجموعة كبيرة من الأهداف التي قامت من أجلها، وخصوصاً وأنها ضمت مجلس منتخب من الخبراء، وكذلك تم إقرار دستور للبلاد بعدما جرى الاستفتاء عليه من كافة طوائف المجتمع.

4- الثورة الشعبية البولندية عام 1989:

لا يمكننا الحديث عن الثورات الشعبية على مرت في العالم دون المرور للحديث عن الثورة البولندية، كيف لا وهي تعتبر من أكثر الثورات تشابهاً لما مرت به دول الربيع العربي من ثورات أدت إلى عزل وإسقاط حكوماتها عن سدة الحكم.

بولندا تعتبر أول بلد في الكتلة الاشتراكية تمر عبر حالة ثورية أدت إلى تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية[40]، حيث اتبع نظام الحكم على الشعب البولندي ممارسات وحشية لم تكن خاضعة للمساءلة، وهو ما تمثل في مقتل الشاب " جريجوز بيزميك " الشاعر ذو التاسعة عشر ربيعاً، والذي قتلته قوات البوليس بوحشية عام 1983، ما أثار مشاعر الشعب البولندي ضد الحكومة، كما كان للتدهور المستمر في وسائل المعيشة، والصعوبات الاقتصادية والبطالة والتفاوت ما بين السلطة والشعب والفجوة بين الأجيال، جميعا أزمات عصفت ببولندا، فكانت الشرارة الأولى من النقابات العمالية المدعمة بالمفكرين اليساريين مطالبة في التغيير، حيث تعالت أصوات المفكرين بالسخط على الأوضاع في ذلك الحين بالنيابة عن هؤلاء المعدمين[41]. أما على المستوى

39 نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، ص67.

40 منتدى البدائل العربي للدراسات والمعهد البولندي للشؤون الدولية، الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي، الجيزة، ورقة بحثية، 2012، ص1.

41 المرجع السابق، ص18- 19.

السياسي فقط قطعت صلات بولندا بالعالم الخارجي سواء بالدول الغربية أو بدول عدم الانحياز، وبكلمة عن كل الدول من خارج المعسكر الاشتراكي. أما على المستوى الاجتماعي فإنه داس على القيم الاساسية للمجتمع البولندي كالدين وحرية الكلمة، لذلك قاوم البولنديين النظام الاشتراكي، وأرادوا تغييره لفترة طويلة إلا أنه سقط وتم عزله بعد مفاوضات المائدة المستديرة والتي نجحت في صياغة برنامج للمجالات التي تمم فيها الاصلاحات السياسية والاقتصادية والتي بفضلها بدأت عملية التحولات البنيوية[42].

5- التجربة الشعبية التشيلية:

في الحادي عشر من سبتمبر لعام 1973، استولى الديكتاتور التشيلي بينوتشيه على السلطة من خلال انقلاب عسكري دموي ضد الرئيس المنتخب سلفادور أيندي الذي قتل في الانقلاب. وخلال أشهر أودع عشرات الآلاف من المواطنين السجون، وأعدم أكثر من ثلاثة آلاف شخص وخلال سنوات قليلة قضى بينوتشيه بلا رحمة على كل تحد لسلطته، وتدخل في كل مناحي الحياة اليومية للمواطن التشيلي، وعم في المجتمع الشعور بالقمع والاضطهاد والخوف واستطاع نظام الديكتاتور القمعي السيطرة على الأمور، وانتشر بين الناس الرعب من (رجل الرعب).

وبعد عشر سنوات من السيطرة المطلقة للنظام الدموي، وصلت الأزمة الاقتصادية إلى مستوى غير مسبوق، وتصاعدت معدلات البطالة إلى أكثر من 30%، وتفشى اليأس في الناس ولم يعد لديهم ما يخسرون، فبدأ الحديث همساً حول الحاجة الماسة إلى من يتجرأ ويقول للديكتاتور كفى ويواجه الديكتاتورية في معقلها لأن ما حدث في عام 1973 كان خطأ وجريمة لابد من

42 يوليوسن غارداڤسكي وكاتاجنيا وا خرون، الحوار الاجتماعي وعلاقات العمل والتجربة البولندية، ترجمة جورج يعقوب واخرون، ط1، وارسو، قسم الدراسات العربية والاسلامية، جامعة وارسو، 2012، ص16

إنهائها[43]، وفي نوفمبر عام 1985 شارك أكثر من نصف مليون شخص في أكبر تجمع سياسي في تاريخ تشيلي، نتج عنه الوفاق الوطني لقيادة المرحلة القادمة، والتي تسعى لانتقال البلاد إلى الديمقراطية وعزل الديكتاتور عبر المسار اللاعنيف وقد شارك في تلك التظاهرة السياسية الكنائس والأحزاب المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني، وبدأت حركة الوفاق الوطني تظهر في كافة المدن والأحياء وتنادي بشعارات ضد النظام[44] ، وانتشرت فكرة أن الشعب التشيلي سيهزم الديكتاتور بالقلم، ومع مرور الوقت بدأ الناس يلتمسون النصر بين أيديهم، ولذلك قام قادة المعارضة بالإعلان عن إصرارهم على إدارة الصراع ضد الديكتاتور وأتباعه من دون إكراه أو حقد أو انتقام ورفعت الحملة الشعبية شعار لا للاستفتاء الذي أقره الرئيس تعني نعم للديمقراطية، وبالفعل سقط الديكتاتور دون اللجوء للعنف أو الحرب الأهلية أو للانقلاب العسكري، بل سقط بسبب الموقف الذي أتخذه المواطن العادي من الرئيس، الذي تحلى بالجرأة والتعبير عن قناعاته بضرورة التغيير، وتم عزل الديكتاتور بمشاركة جميع أفراد الشعب، فلم يكن بينهم قائد مطلق أو طليعي واحد متفرد بل كان عددهم سبعة ملايين قائد ومناضل من أجل الحرية[45].

من خلال ما سبق تم استعراض أهم التجارب التاريخية التي حدثت عبر فترات مختلفة من التاريخ وأدت إلى عزل أنظمة وحكومات عن سدة الحكم، وقد تم سرد مجموعة من التجارب التي تمت بفعل ثورات شعبية طالبت بتغيير الأوضاع الداخلية، وسرد بعض الانقلابات العسكرية والتي أدت في النهاية إلى عزل وسقوط الأنظمة عن الحكم، وقد ثبت من خلال ما تم عرضه أن ثورات الربيع

[43] أحمد عادل عبد الحكيم واخرون، حرب اللاعنف.. الخيار الثالث، ط3، أكاديمية التغيير، 2013، ص 249.

[44] المرجع نفسه، ص252.

[45] المرجع نفسه، ص 253- 254.

العربي التي تمر بها بعض الدول العربية، ما هي إلا استكمال لثورات سابقة مرت بها الكثير من شعوب العالم من أجل التغيير الإيجابي.

النتائج:

من خلال ما سبق سرده في الدراسة، يمكن الخروج بالنتائج الآتية:

1- أنه ما أن تتم بداية عملية المطالبة بالعزل السياسي، بالثورات الشعبية أو التدخلات الخارجية أو الانقلابات العسكرية؛ فإنه يدخل الدولة في مرحلة عدم استقرار سياسي، لأنه على الأغلب لا يتقبل النظام السياسي بأن تتم ضده التظاهرات فيبدأ بعملية مضادة قد تؤدي إلى استخدام العنف.

2- قد تكون هذه الفترة طويلة الأمد ما قد يؤدي إلى استمرار الدولة في مرحلة عدم الاستقرار، ولكن قد تكون الفترة قصيرة فينتج عنها تحقيق للمطالب الشعبية وتدخل الدولة مرحلة استقرار وتحول وتغيير إلى حال أفضل يخلق حالة من الرضا.

3- في الدول العربية نرى أن عملية المطالبة بالتغيير أدت إلى خلق حالة من عدم الاستقرار في هذه الدول، حيث أن بعض الجماهير شعرت بأنها كلما أردت التغيير قامت بالتظاهر، وهذا ما تشهده مصر وليبيا مثلاً، وقد تكون الاشخاص المعزولة على كفاءة عالية وحُسن أداء ولها مكانة سياسية على المستوى الاقليمي والدولي فتؤثر بالسلب على أداء النظام السياسي في الدولة.

التوصيات:

1- من الضروري دعم الثورات الشعبية المطالبة بالتغيير الإيجابي من أجل حياة أفضل.

2- ليس من المُجدي عزل النظام السياسي بأكمله، وتقتصر العقوبة فقط على من أخطأ في حق وطنه، وذلك حفاظاً على الاستقرار السياسي للدولة.

3- المحافظة على الاستقرار السياسي، يعني وجود استقرار اجتماعي واقتصادي وتشهد الدولة معه استمرارية وبقاء دون خلق مشكلات.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

4-أحمد عادل عبد الحكيم واخرون، حرب اللاعنف.. الخيار الثالث، ط3، أكاديمية التغيير، 2013.

5-أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط 4، القاهرة، دار النهضة العربية، 1980.

6-ألبير سوبول، تاريخ الثورة الفرنسية، ترجمة جورج كوسي، ط 4، دار منشورات عويدات، بيروت، 1989.

7-السيد عبد الرازق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، ط3، صيدا، مطبعة العرفان، 1958.

8-آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906-1979، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، 1999.

9-بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سوريا (1918-2000) دراسة نقدية، دمشق، دار الجابية، 2008.

10- ثابت العمري ورائد هياجنة، طارق بن تيمور، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد 7، العدد 1، 2012.

11- جاك دوه نيدبيه دي فابر، الدولة، ترجمة أحمد حسيب عباس، القاهرة، شركة الأمل للطباعة والنشر.

12- حيدر محمد الأسدي، عزل رئيس الجمهورية في حالة الخيانة العظمى، ط1، (بابل) العراق، عمان، مؤسسة دار الصادق الثقافية، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2012.

13- طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا، من القبضة الحديدية إلى عسكر بلا دستور، ط 2، القاهرة، دار نهضة مصر للنشر، 2012.

14- صالح ناصر جعشان، المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمين 1990-2010، (رسالة ماجستير غير)، الدنمارك، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية القانون والسياسة، 2012.

15- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 4، ط 1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983.

16- غسان حداد، من تاريخ سوريا المعاصر (1946-1966 أوراق شامية)، ط 1، عمان، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2001.

17- كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير)، الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

18- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، ط1، الكويت، الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.

19- لويس عوض، الثورة الفرنسية، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991.

20- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، م 1، ط 4، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2004.

21- مزابية خالد، الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي _ دراسة حالة لبنان، (رسالة ماجستير)، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

22- منتدى البدائل العربي للدراسات والمعهد البولندي للشؤون الدولية، الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي، الجيزة، ورقة بحثية، 2012.

23- منار محمد الرشواني، سياسيات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، ع.86.

24- هشام الاقداحي، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر، ملحق خاص بالمصطلحات السياسية، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

25- هزبر حسن شالوخ، انقلاب 27 ايار 1960 العسكري في تركيا، دراسة في انعكاسات الفلسفة الاتتوركية ومعطياتها، مجلة كلية التربية، جامعة ديالي، بغداد، ع 4.

26- نظام العباسي، محصلة الصراع على الحكم في العراق 1941، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد 6، العدد 2، 1998.

27- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، .

28- يوليوسن غاردافسكي وكاتاجنيا وا خرون، الحوار الاجتماعي وعلاقات العمل والتجربة البولندية، ترجمة جورج يعقوب واخرون، ط1، وارسو، قسم الدراسات العربية والاسلامية، جامعة وارسو، 2012.

ثانياً: المراجع الإلكترونية:

1- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدالة الانتقالية والعزل السياسي، من خلال الرابط التالي:
http://www.cihrs.org/?page_id=2772

2- رضا الشوك، العزل السياسي إجراء تعسفي معادي للديمقراطية، الحوار المتمدن، العدد 1031، من خلال الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=27215

3- رائد نايف حاج سليمان، الاستقرار السياسي ومؤشراته، الحوار المتمدن، العدد 2592، المحور مواضيع وابحاث سياسية، 2009، من خلال الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391

4- ثورة ظفار، الشبكة الوطنية الكويتية، من خلال الرابط التالي:

http://www.nationalkuwait.com/forum/index.php?th
/reads/234092

خيار الدولة الواحدة..فرص النجاح والفشل

أ.حسن نبهان سلامة

مقدمة:

طرح العديد من الكتاب والمفكرين السياسيين خيار الدولة الواحدة أو الدولة ثنائية القومية كخيار ينهي صراع فلسطيني إسرائيلي لقوميتين تتنازعان على بقعة صغيرة ومحدودة من الأرض، كل منهما يؤكد على أحقيته على أرض فلسطين التاريخية.

ورغم أن التاريخ يشهد أن الفلسطينيين هم أصحاب الحق التاريخي في هذه الأرض منذ آلاف السنين، وأنهم طردوا وشردوا من أرضهم إلى بقاع الأرض المختلفة بدعاوي ومزاعم صهيونية عنصرية تنسب لأنفسهم الحق في هذه الأرض، بعد تواطؤ دولي أدى إلى إقامة دولة إسرائيل، ومنذ ذلك التاريخ لم يتوقف نضال الشعب الفلسطيني دفاعاً عن وجوده وهويته، في مواجهة إسرائيل، التي تعتقد جازمة أن وجود الفلسطينيين على أرضهم ينسف من الأساس المشروع الصهيوني القائم على إفراغ فلسطين من شعبها، بهدف تحقيق دولة يهودية

ومع فشل كل الحلول والمبادرات والمشاريع السياسية منذ بدء عملية التسوية بين الجانبين، والتي كان آخرها وصول حل الدولتين إلى طريق مسدود،

وبنظرة برجماتية، فإنه وجب على الفلسطينيين وفي ظل الصراع الممتد على الأرض مع إسرائيل، طرح بدائل ورؤى سياسية أخرى كوسيلة من وسائل الضغط التي يمكن من خلالها أن يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه وأن يثّبت حقوقه التاريخية في هذا الأرض.

ومن ضمن الرؤى والبدائل التي طرحت كان موضوع حل الدولة الواحدة، الذي يقوم على أساس إنشاء دولة واحدة على أرض فلسطين التاريخية للسكان العرب واليهود، بحيث يكون لجميع السكان حقوق مواطنة متساوية، وانه الحل الوحيد الممكن نظرا للأمر الواقع على الأرض مع فشل حل الدولتين.

أسباب التفكير في خيار الدولة الواحدة:

يمكن القول أن خيار الدولة الواحدة ربما يكون خيارا يستحق البحث والدراسة وذلك للأسباب التالية:

- صعوبة تطبيق خيار حل الدولتين من خلال الإجراءات الإسرائيلية على الأرض وتعميق الاحتلال وزيادة الاستيطان والسيطرة الأمنية والاقتصادية على مقومات الدولة الفلسطينية في حدود أراضي عام 1967، وأنه يمكن أن يأتي كعنصر ضغط على الجانب الإسرائيلي من خلال التلويح باللجوء إلى خيار حل الدولة الواحدة.
- يشكل العامل الديموغرافي عاملا قويا في حسم الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين الذي يتميز فيه الفلسطينيون عن الإسرائيليين. ومن الممكن أن يشكل على المدى البعيد فرصة بحسم الفلسطينيون الصراع لصالحهم.
- تثبيت الحق التاريخي للشعب الفلسطيني في أرض فلسطين التاريخية مع وجود تجربة مسبقة عن التعايش بين الشعبين في فترتي السبعينات والثمانينات، ورغم أنها كانت قائمة على الهيمنة وسيطرة المحتل إلا أنه يمكن القول أنه كان هناك نوع من التعايش.

– وجود مصلحة إسرائيلية في التعايش مع وسط عربي مسالم، وذلك لأن الضمان الوحيد للبقاء والعيش في المنطقة وسط محيط جغرافي معاد هو التعايش مع الفلسطينيين.

– يشكل مشروع خيار الدولة الواحدة فرصة لنسف المشروع الصهيوني القائم على يهودية الدولة، وأن هذا الخيار حل ينطوي على تجاوز ايديولوجية المشروع الصهيوني القائلة: يوجد شعب موكل برسالة سامية تنزع حقوق شعب بلا قيمة وفي عداد الغائب[1].

وقد طرح العديد من الكتاب الفلسطينيون والنخب السياسية رؤيتهم حول خيار الدول الواحدة، فهناك من أيدها وهناك من عارضها، حيث يرى إدوارد سعيد أن دولة إسرائيلية تقام على أساس الاضطهاد والهيمنة على شعب آخر لا تملك مستقبل، وأنه في الواقع وفي ظل المعطيات الحالية فإنه لا يمكن لأي من الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي أن يطمس أحدهما الآخر، وأن المخرج الإنساني الوحيد هو نقل النضال من مستوى المفاوضات إلى مستوى الواقع، مع التركيز على فكرة ضرورة العمل على وجود مجالات أخرى للصراع، ففي ظل غياب الخيار العسكري الحقيقي، بل حتى في ظل غياب أية جبهة حقيقية تفصل الفلسطينيين عن الإسرائيليين لكي يستعيدوا حقوقهم، فإن السبيل الأنجع لذلك ذلك يكون من خلال المطالبة بالحقوق المدنية والتأثير في الرأي العام العالمي كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية بين السود والبيض وكما حدث في جنوب إفريقية، وأن العنصر الجوهري في الصراع يكون من خلال التركيز على إشراك أشخاص من الطرف المقابل[2].وهو ما يتفق مع ما تقوله فيرجينيا تيلي، أستاذة العلوم السياسية في كلية هوبارت بإمكانية تطبيق نموذج جنوب افريقيا في

1 مهند عبد الحميد، الدولة الواحدة ما بعد الكولونيالية، كانون الثاني، 2014، صحيفة السفير، على الرابط

http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2730

2 منير شفيق، من اتفاق اوسلو إلى الدولة ثنائية القومية، ردود على ادوارد سعيد وعزمي بشارة وآخرين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 30

فلسطين، وأن هناك أوجه شبه كبيرة بين هاتين الحالتين، حيث تقول تيلي أن هناك "شعبان في أرض واحدة، شعب له دولة تدعى إسرائيل، وآخر يعيش في معتقلات.[3]

بينما يرى عزمي بشارة أنه في ظل بقاء عدم حسم القضايا الرئيسية في الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفي ظل هذا الخلاف القائم بين دولتين أحداهما كاملة السيادة والأخرى تدعي السيادة ولا تملكها، فإن هذا الصراع سرعان ما سيتحول إلى صراع من أجل الاعتراف وصراع على الحدود، وأن إعلان دولة فلسطينية فإن ذلك سيحرر القيادة الإسرائيلية من قضايا جوهرية في الصراع مثل قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات، ويلخص رؤيته لمستقبل الصراع أن إسرائيل هي التي يجب أن تقلق من المستقبل إذ لا يمكن الحفاظ على نظام فصل عنصري في القرن الحادي والعشرين، وأنه ما دامت العدالة هي المقياس فلن يكون هناك بديل عن كيان ثنائي القومية وذلك من خلال تثبيت العلاقة بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر ودعم مطلب العرب في إسرائيل بتحويلها إلى دولة المواطنين والذي يقترب في مفهومه الأساسي من مفهوم الدولة ثنائية القومية[4].

وهناك أيضا من الكتّاب الفلسطينيين من يعارض صيغة الدولة الواحدة كرد على اطروحات الكاتبين ادوارد سعيد وعزمي بشارة مثل الكاتب منير شفيق، الذي يرى أن مقترح الدولة الواحدة مثله مثل بقية الحلول والمقترحات في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلا وتضمن تنازلات جديدة للمشروع الصهيوني باعتباره دخولنا دوامة جديدة من إيجاد البدائل تحت شعار ضرورة إيجاد حل أو الخروج من المأزق بعد وصول أوسلو إلى طريق مسدود، وأننا لا نفهم المشروع

3 فرجينيا تيلي، ما يشبه أوطان السود.. في ما تبقى من فلسطين، جريدة السفير، 13-02-2012، انظر الرابط

http://assafir.com/Article/217/266108/AuthorArticle

4 منير شفيق، مصدر سبق ذكره، ص 30

الصـهيوني ولا طبيعـة الدولـة الإسـرائيلية والمجتمـع العبـري الصـهيوني كمـا ينبغـي، والـذي يحـاول أن يعـدل مـن نفسـه وتسـويق نفسـه عبـر العديـد مـن المبـادرات والتسـويات، حيـث يعتبـر أنـه لـيس هنـاك مـن حـل يسـتطيع أن يكـون واقعيـا إلا اذا تطـابق ومـا يحملـه المشـروع الصـهيوني مـن أهـداف، لـيس الأهـداف الآنيـة فحسـب بـل والمسـتقبلية أيضـا، وأن المشـروع الصـهيوني أو قيـادة هـذا المشـروع لا تحتمـل الوجـود العربـي فـي فلسـطين مـن حيـث الأسـاس ومـن حيـث الاسـتراتيجية حتـى لـو كـان المشـروع المطـروح يمـد حـدود الدولـة العبريـة إلـى كـل حـدود فلسـطين وضـم الضـفة الغربيـة وقطـاع غـزة جميعـا أرضـا وسـكانا واعتبـارهم مـواطنين فـي الدولـة، وذلـك لأن القـرار الصـهيوني لا يتـرك احتمـالا للتغييـر الـديموغرافي وهـو لهـذا سـيعطل فعل هذا الحل وسيجد حماية دولية لعلمية التعطيل[5].

الدولة الواحدة فلسطينيا:

تعـود جـذور فكـرة الدولـة الديمقراطيـة المسـتقلة الواحـدة أو العلمانيـة أو الدولـة ثنائيـة القوميـة لـدى الفِلسـطينيين قبـل قيـام دولـة إسـرائيل لـدى "عصـبة التحـرر الـوطني"، والتـي كانـت تمثـل الشـيوعيون الفلسـطينيين العـرب، والتـي طالبـت بإقامـة دولـة ديمقراطيـة عَلمانيـة علـى كافـة الأراضـي الفلسـطينية، بينمـا طالـب الحـزب الشـيوعي الفلسـطيني الـذي كـانوا أعضـاؤه مـن الشـيوعيين اليهـود فقـط بإقامـة دولـة ثنائيـة القوميـة، الـذين رأوا أن اليهـود فـي فلسـطين مجموعـة قوميـة فـي طـور التكـوّن وأن الحـل الأمثـل هـو إقامـة دولـة ثنائيـة القوميـة، وهـو مـا يعتبـر هـذا الموقـف الـداعي إلى حل ديمقراطي يكفل الحقوق للسكان اليهود.

كمـا أن تـاريخ الحركـة الوطنيـة قبـل نكبـة عـام 1948 يشـير إلـى مواقـف تعبـر عـن نزعـة انسـانية للتعـايش بـين جميـع المـواطنين فـي فلسـطين بغـض النظـر عـن الـدين أو العـرق، فقـد عبّـر الفلسـطينيون فـي شـهادتهم للجنـة بيـل عـام 1937 عـن

5 منير شفيق، مصدر سبق ذكره، ص 20

رغبتهم في إقامة دولة فلسطينية موحدة يتعايش فيها جميع الأديان بحرية وبمساواة تامة في القوانين والحقوق[6].

ومع نكبة عام 1948 وقيام دولة إسرائيل على مساحة 78% من أرض فلسطين التاريخية، اختفت المطالبات الفلسطينية بإقامة دولة فلسطينية وذلك لتحول المشروع الفلسطيني كله إلى مشروع إنساني وعدم وجود قيادة فلسطينية تقود الشعب الفلسطيني إلى نيل حقوقه، إلا محاولة إقامة "حكومة عموم فلسطين" في غزّة، هذه المحاولة لم تحصل على اعتراف الدول العربية، والتي انتهت رسميا سنة 1968.

في شباط عام 1969 تبنى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الخامسة، والذي تزامن مع ظهور حركة فتح كفصيل يقود مشروع التحرر الوطني الفلسطيني، انسجم موقف منظمة التحرير الفلسطينية مع موقف حركة فتح بالتخلي عن المطالبة بالدولة العربية الكاملة على كامل الأرض الفلسطينية إلى مشروع الحل الديموقراطي، وتحديد هدفها الاستراتيجي بإنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في مساواة تامة[7]،

ومع الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني فلسطينيا وعربيا ودوليا في عام 1974، ودخولها الأمم المتحدة كعضو مراقب، لم تجد الكثير من الدول داعمة لها في مقترحها السياسي مثل دول عدم الانحياز والمنظومة الاشتراكية على أساس أنهم لا يؤيدون فكرة حل الدولة الواحدة وأن على منظمة التحرير الفلسطينية تبني برنامج أكثر براجماتية.

هذا ما جعل حركة فتح تتبنى برنامج النقاط العشر في دورة المجلس الوطني الثانية عشر عام 1974، الذي أفسح مجالا هاما للتحرك السياسي

6 خالد خليل الشيخ عبد الله، الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة العاشرة، العدد 39، 2013، ص139

7سعد محيو، فلسطين: عودة خيار الدولة الواحدة، موقع سويس انفو على الانترنت، 14يوليو 2008، على الرابط http://www.swissinfo.ch/ara/6711696

الفلسطيني وتبني شعارًا مرحليًا يقضي بالعمل من أجل إقامة سلطة فلسطينية مستقلة على كل أرض محرّرة من أراضي فلسطين، وجعلت السياسية التفاوضية استراتيجية بجانب العمل الكفاحي المسلح.

ومع توقيع اتفاقية أوسلو كان الفلسطينيون يطمحون أن تؤدي هذه الاتفاقية في نهاية المطاف إلى دولة فلسطينية، ومع تعثر المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بسبب التعنت الإسرائيلي وصعود اليمين الإسرائيلي إلى الحكم والتهويد الإسرائيلي للقدس وتزايد الاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري، كل هذه العوامل عززت توجه البعض الفلسطيني نحو خيار الدولة الواحدة بعد يأسهم من نجاح خيار حل الدولتين والذي لم يكن نتاج استراتيجية فلسطينية استشرافية للمستقبل بل جاء كنتيجة للفشل الفلسطيني في تحقيق حل الدولتين معتقدا أنه يملك عامل قوي وهام جدا يعزز نضاله في هذا الخيار ألا وهو الخيار الديموغرافي الذي يمكن أن يشكل حالة ضغط على إسرائيل لتفوق الفلسطينيين على إسرائيل في هذا العامل، وهو من الممكن أن يدفعها للقبول بحل الدولتين.

على مستوى موقف الفصائل الفلسطينية من خيار الدولة الواحدة فإن حركة حماس لا تمانع فكرة الدولة الواحدة ولكن من منظور إسلامي حيث تعتبر أن كل أرض فلسطين هي أرض وقف ولا يجوز التفريط بها وأن التفريط في أي جزء من أرض فلسطين هو تفريط في جزء من الدين، وانه كما جاء في ميثاق حماس في المادة الحادية والثلاثين أنه في ظل الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات السماوية الثلاث، وأن الأمن والأمان لا يتوافر إلا في ظل الإسلام[8].

أما حركة الجهاد الإسلامي فإنها تتخذ نفس مبدأ حركة حماس والذي جاء في مقدمة ميثاقها "الإلتزام بالإسلام عقيدة وشريعة ونظام حياة وأداة لفهم طبيعة الصراع الذي تخوضه الأمة الإسلامية ضد إسرائيل وكمرجع أساسي في صياغة برنامج عمل إسلامي للتعبئة؛ والإلتزام بأن فلسطين من النهر إلى البحر أرض

8 ميثاق حركة المقاومة الاسلامية حماس، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 4، العدد 13، شتاء 1993، ص146

إسلامية عربية يحّرم شرعاً التفريط بأي شِبر فيها، والوجود الإسرائيلي في فلسطين وجود باطل ويحرم شرعاً الإعتراف به.

على مستوى التصريحات السياسية فقد كان أبرز من تحدثوا عن الدولة الواحدة هو أحمد قريع (أبو علاء) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس المفاوضين السابق، حيث قال أن الحديث عن حل الدولتين في الوقت الذي توجه إسرائيل إليه ضربات قاتلة، أصبح مجرد رياضة فكرية، مؤكدا أهمية حل الدولة الواحدة وإبقائه خيارا حيا.

ولا يعد موقف قريع هو الاول لمسؤول سياسي يعلن فيه بشكل صريح دعمه لفكرة الدولة الواحدة، فقد سبقه مفكرون وسياسيون اعتبروا أن حل الدولة الواحدة، هو الخيار الأمثل لإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وهو ما شجع ناشطون سياسيون ومفكرون على تشكيل حركة شعبية تحت اسم "الحركة الشعبية للدولة الديمقراطية الواحدة على فلسطين التاريخية"، تنطلق من أن الخيار الأنسب الذي يبقى أمام الشعب في فلسطين، هو خيار حل الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين التاريخية، دولة ديمقراطية لجميع سكانها، تقوم على أساس دستور ديمقراطي يقوم على أساس قيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويضمن الحرية والديمقراطية والمساواة في الحقوق، دون أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو اللون أو اللغة أو القومية أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو مكان الولادة أو أي وضع آخر[9].

أن خيار الدولة الواحدة يتطلب جهدا أكبر بكثير من الجهد المطلوب إلى اقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967، وذلك لأنه يحتاج إلى استراتيجية فلسطينية جديدة وترسيخ مفاهيم فكرية جديدة لدى الشعب الفلسطيني ليقبل بخيار الدولة الواحدة واتخاذ العديد من الإجراءات العملية تجاه هذا الخيار تبدأ بتفكيك

9 سياسيون واكاديميون فلسطينيون يدفعون باتجاه حل الدولة الواحدة، جريدة الشرق الأوسط، 21 مايو 2013، على الرابط

http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=729460&issueno=12593#.V-l3_IgrLIV

السلطة الفلسطينية وإنهاء دورها كقوة فصل بين الاحتلال الإسرائيلي والشعب الفلسطيني، وقيام منظمة التحرير الفلسطينية بحملة دولية واسعة معززة بقبول الشعب الفلسطيني أن يتعايش مع الشعب الإسرائيلي في ظل دولة واحدة تحكمها القوانين المدنية يتمتع فيها جميع المواطنين بالمساواة عن طريق المقاومة السياسية[10].

الدولة الواحدة إسرائيلياً:

ترجع بدايات فكرة الدولة الديمقراطية في فلسطين إلى بدايات القرن العشرين، في المؤتمر الصهيوني الثاني عشر في تشيكوسلوفاكيا عام 1921، تبنى فيه فكرة إقامة دولة واحدة في فلسطين، أعرب من خلاله "إن الشعب اليهودي عقد النية على أن يعيش مع الشعب العربي باتحاد واحترام متبادلين، وأن يسعيا معا لجعل هذا الوطن المشترك زاهرا ، بحيث يضمن تجديده الرقي القومي لكل من الشعبين بسلام".

ثم ظهرت مرة أخرى مع ظهور جماعة بريت شالوم والتي كانت أول وأهم حركة نادت بالثنائية القومية في فلسطين اثناء فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وكانت قد اقترحت انشاء منظمة تهدف الى التقريب بين العرب واليهود عام 1921 على يد اسحق اينشتاين الذي كان على قناعة أن المشروع الصهيوني لن ينجح في فلسطين بدون التوصل الى التفاهم مع العرب ينظم شكل العلاقات الاجتماعية المتبادلة في فلسطين على أساس المساواة السياسية المطلقة بين الشعبين، وتحديد أسس التعاون بينهما لتنمية البلاد، وإقامة مؤسسات مشتركة بين اليهود والعرب والتعاون في الأمور البلدية والحياة الاقتصادية، ولكن وعلى أي حال لم تكن هذه المنظمة منظمة جماهيرية، ولذلك لم تؤدي أفكارها وحواراتها إلى

10 أبراهيم أبراش، ما وراء عودة الحديث عن دولة ثنائية القومية في فلسطين."موقع الحوار المتمدن، العدد 3875 2012/10/10 ، على الرابط
http://www.ahewar.org/debat/nr.asp

أنشطة فعالة، وقد رفض الفلسطينيين برنامج هذه المنظمة واعتبروه دعاية صهيونية متخفية[11].

وبعد انهيار جماعة بريت شالوم تكونت جماعة ايحود على نفس المبادئ والأهداف ذاتها التي قامت عليها جماعة بريت شالوم، وكان برنامج ايحود ينص على أن تصبح فلسطين دولة ثنائية القومية وذلك عبر وحدة بين اليهود والعرب على مستوى الدولة، وقد رفضت هذه الجماعة فكرة وجود دولة يهودية واقترحت لاقامة دولة ثنائية القومية في فلسطين أن يكون هناك تكافؤ ديموغرافي بين الشعبين[12].

وحينما طرحت بريطانيا قضية فلسطين على الأمم المتحدة، كان الموقف الصهيوني الرسمي يطالب بإقامة دولة يهودية، إلا أن ايحود رفض قرار التقسيم بسبب اعتبار التقسيم ليس حلاً للمشكلة بل هو بداية لصراع أو حرب بين العرب واليهود.

ومع انسحاب بريطانيا وإعلان قيام دولة إسرائيل انضمت الجماعات المنادية بفكرة الدولة ثنائية القومية إلى القوى الصهيونية الأخرى للتعبير عن ولاءها للدولة اليهودية الجديدة وعزمها الدفاع عن وجودها، وتحول التعاطف مع الفلسطينيين من مساندتهم لحقوقهم السياسية والوطنية في الأرض الى مجرد مساندة حاجاتهم الانسانية كلاجئين وأقلية يعيشون في الدولة اليهودية.

وبعد حرب عام 1967 ظهرت بعض الشخصيات الإسرائيلية التي كان لها رؤية في حل الصراع عبر حل الدولة ثنائية القومية مثل يوري أفنيري مؤسس حزب هاعولام هزي، الذي قدم خطة حزبه للوصول الى تسوية نهائية تضمنت رؤيته في ضرورة تحقيق السلام بين الشعبين من خلال اتحاد فيدرالي بين دولتي

11 ايمان حمدي، معسكر السلام الصهيوني: اتجاهات الثنائية القومية والتقسيم في الحياة السياسية الاسرائيلية 1925-1996، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1997، ص64

12 المصدر السابق، ص94

اسـرائيل وفلسـطين وبضـرورة التنسـيق السياسـي والوحـدة الاقتصـادية وأن تصـبح القـدس عاصـمة موحـدة فيدراليـة، وضـرورة تـوطين جميـع اللاجئـين الفلسـطينيين فـي أرض اسرائيل[13]،

وقـد اختلفـت رؤيـة الأحـزاب الإسـرائيلية لمسـتقبل المشـروع الفلسـطيني، فقـد كـان حـزب العمـل أكثـر حماسـة لخيـار حـل الـدولتين بهـدف الحفـاظ علـى الطـابع اليهـودي للدولـة حفاظـا علـى بقـاء الأغلبيـة اليهوديـة فـي دولـة إسـرائيل بسـبب الزيـادة الطبيعيـة لـدى الفلسـطينيين وتآكـل الأغلبيـة اليهوديـة حتـى مـع الهجـرات اليهوديـة إلـى إسـرائيل، وتـرجم هـذه التوجـه بـاللجوء إلـى اتفاقيـة أوسـلو كخيـار يمنـع عـن إسـرائيل الطوفـان البشـري الفلسـطيني المتزايـد والـذي يمكـن أن يشـكل تهديـدا علـى وجـوده، فـي المقابـل طـرح اليمـين الإسـرائيلي خيـار الدولـة الواحـدة ورأى فيـه تتويجـاً لشـعار أرض إسـرائيل الكاملـة التـي يعـيش فيهـا اليهـود والعـرب تحـت السـيادة اليهوديـة، ولعـل مـن أبـرز دعـاة الدولـة الواحـدة بـالمفهوم العنصـري وزيـر الـدفاع الإسـرائيلي السـابق موشـي أرينـز، الـذي قـال أنـا لا أوافـق علـى قيـام دولـة فلسـطينية مسـتقلة، ولكنـي مسـتعد للموافقـة علـى قيـام دولـة واحـدة للفلسـطينيين والإسـرائيليين شـرط ان لا تشـمل قطـاع غـزة، وان تكـون دولـة ديمقراطيـة يشـارك فيهـا الفلسـطينيون والإسـرائيليون فـي التصـويت للكنيسـت إذا كـانوا يقبلـون بـأن تكـون دولـة الشـعب اليهـودي، وذلـك لأن إسـرائيل باتـت بالفعـل دولـة ثنائيـة القوميـة، حيـث يتواجـد فيهـا 20 فـي المائـة مـن الأقليـات، وكـذلك أوري أليتسـور الـرئيس الأسـبق لمجلـس المسـتوطنات، وحنـان بـورات عضـو الكنيسـت، ورؤوفـين ريفلـين رئـيس الكنيسـت السـابق الـذي صـرح بأنـه يفضل منح المواطنة للفلسطينيين سكان الضفة الغربية على تقسيم البلاد.

وكـان أبـرز مـن طـرح موضـوع الدولـة الواحـدة مـن الكتـاب والمفكـرين الإسـرائيليين المـؤرخ ايـلان بابيـه، وكانـت رؤيتـه ترتكـز علـى أن الوضـع الـراهن الـذي وصـل إليـه الفلسـطينيون اليـوم يسـتحيل معـه الفصـل بـين المجمـوعتين السـكانيتين

13 ايمان حمدي، مصدر سبق ذكره، ص158

على أرض فلسطين الكاملة بسبب الاستيطان الاحتلالي، فهو ليس احتلالاً عادياً، وإنما احتلال اقتلاعي استيطاني، وخلق حالة أبارتهيد فريدة من نوعها في داخل إسرائيل وفي المناطق المحتلة عام 1967، وأن الحل يأتي من خلال الدولة الواحدة، حيث يعتبر أن حل الدولتين 20% للفلسطينيين و80% لليهود كذبة كبيرة، ولا يمكن تطبيق على أرض الواقع[14].

وعلى الرغم من مثالية ما يطرحه بابيه، إلا أن معظم من طرح فكرة الدولة الواحدة من الإسرائيليين تلخصت تصوراتهم في ضم الضفة الغربية بالكامل، وفرض القانون الإسرائيلي عليها، وعدم الاعتراف بحقوق قومية للفلسطينيين والاعتراف فقط بحقوق مدنية للأفراد كمنح الجنسية الإسرائيلية للفلسطينيين بشروط وتدريجياً، والفلسطيني الموالي للدولة ولقوانينها يمنح مواطنة كاملة، ومن يوافق على السيادة اليهودية ولا ينفذ واجباته يعطى إقامة دائمة، أما الذي يريد دولة عربية من خلال "الإرهاب" فيطرد من البلاد، يضاف إلى ذلك، الحفاظ على نسبة ثابتة بين اليهود والعرب (70% يهود و30% عرب)، لذا فإن قطاع غزة مستبعَد من هذه الدولة لما يشكله القطاع من كثافة سكانية عالية يمكن أن تغير في المعادلة الديموغرافية داخل الدولة الواحدة لصالح الفلسطينيين، كما أن عودة اللاجئين الفلسطينيين ممنوعة مقابل تشجيع مجيء اليهود إلى الدولة بلا حدود[15].

فرص نجاح أو فشل خيار الدولة الواحدة:

يبرز السؤال الآن عن امكانية نجاح أو فشل خيار الدولة الواحدة، وللإجابة عن هذا السؤال وبالرجوع لما قاله الفيلسوف والمفكر نعوم تشومسكي، حيث لم يبد تشومسكي تفاؤلاً إزاء خيار الدولة الواحدة، واعتبره أنه ليس سوى وهم وسراب، وأنه لا يتوافر لهذا الخيار أي دعم دولي، ولا يوجد سبب أو مبرر يدعو

14 منير شفيق، ايلان بابيه والدولة الواحدة، جريدة الشعب الجديد، 2016/9/19، على الرابط http://www.elshaab.org/article/235112

15 مهند عبد الحميد، الدولة الواحدة ما بعد الكولونيالية، كانون الثاني، 2014، صحيفة السفير على الانترنت، على الرابط

http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2730

لإسرائيل وحليفتها الإدارة الأمريكية لقبول هذا الحل، فهما يخططان لما أسماه تشومسكي الخيار الثالث – بعد خياري حل الدولتين وحل الدولة الواحد – الذي سيفضي في النهاية إلى دولة إسرائيلية كبرى ذات أغلبية يهودية ساحقة، لافتاً إلى أن إسرائيل تعمل على تحقيق هذا الخيار منذ سنين طويلة من خلال إجراءات عدة، تمثلت في خلق مدينة القدس الجديدة على نطاق يفوق بكثير حدود القدس التاريخية، وضم العشرات من القرى الفلسطينيّة والأراضي المحيطة بها، وتحويلها إلى مدينة يهودية، وإلى عاصمة دولة إسرائيل، وربطها بمستوطنة معاليه أدوميم، وقضم الأراضي التي تقع على الجانب الإسرائيلي من الجدار العازل، بالإضافة إلى الاستيلاء على غور الأردن، وتطويق ما تبقى من الكانونتات الفلسطينية، وعمليات إبعاد على نحو ثابت واعتيادي للفلسطينيين[16].

وهو ما يتوافق مع رؤية اليمين الإسرائيلي وعلى رأسه التيارات الاستيطانية، من خلال فرض نظام البانتوستانات ونقل التجمعات العربية في مناطق محددة، وفرض وتقييد الحركة عليهم، وفي هذا الإطار ستكون فرصة جيدة لإعادة طرح مشروع إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، بينما يعترف اليهود الواقعيون بصعوبة تحقيق هذا الهدف سواء داخليا لأنه سيضرب نهائيا الديمقراطية الإسرائيلية، أو خارجيا لأنه سيعزل الدولة اليهودية عالميا، وسيتم وصفها بالدولة العنصرية كما كان وصف جنوب إفريقية سابقاً.

عقبات خيار الدولة الواحدة:

هناك العديد من العقبات التي يمكن أن تعترض هذا الخيار من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ويمكن أن تؤدي إلى فشل هذا الخيار:

على الجانب الإسرائيلي:

16 تشومسكي: خيار الدولة الواحدة ليس سوى وهم وسراب.. وإسرائيل وأمريكا ترفضانه لأنهما تملكان حلا سيفضي لدولة إسرائيليّة كبرى، جريدة القدس، 2013/11/27، على الرابط http://www.alquds.co.uk/?p=107466

– تناقض حل الدولة الواحدة مع الهدف الاستراتيجي الذي تسعى إليه إسرائيل المتمثل في إقامة دولة يهودية نقية خالية من العرب، والتي تشترط من الفلسطينيين بضرورة الاعتراف بيهودية الدولة الإسرائيلية قبل الدخول في أي مفاوضات جديدة.

– تعتبر إسرائيل أن خيار الدولة الواحدة خطرا يهدد الوجود الصهيوني، وهو بمثابة الخط الأحمر أمام الوجود الإسرائيلي نفسه، والذي يعني عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم.

– يشكل العامل الديموغرافي سببا رئيسيا في رفض إسرائيل التفكير بهذا الخيار لأنه من المتوقع أن يتجاوز عدد الفلسطينيين عدد اليهود في فلسطين التاريخية تبعا لمعلومات مركز الإحصاء الفلسطيني في عام 2020، حيث ستصبح نسبة السكان اليهود حوالي 48,2% ، أي نحو 6,2 مليون يهودي مقابل 7,2 مليون فلسطيني.

– شعور الإسرائيليين أنهم غير مجبرين للقبول بهذا الخيار خاصة وأن لهم حرية التصرف والاستيطان في الأراضي الفلسطينية دون محاسبة أو تعرضها لعقوبات دولية رادعة.

– وجود صعوبة لدى الإسرائيليين في تقبل فلسطينيي الداخل وبالتالي يصبح من الصعب عليهم قبول مجمل الشعب الفلسطيني للتعايش معه.

– رفض إسرائيل السماح للفلسطينيين بالعمل في السوق الإسرائيلي سوى لأعداد محدودة وضمن شروط و معايير أمنية صارمة، وبالتالي يصبح من الصعب قبول إسرائيل بمساواة الشعب الفلسطيني مع الشعب الإسرائيلي في الحقوق و الواجبات.

- نظرة إسرائيل لموضوع خيار الدولة الواحدة على أنه نوع من أنواع الضغط الفلسطيني لكي يقبل الإسرائيلي بخيار الدولتين، وليس ناتج عن استراتيجية فلسطينية لتبني هذا الخيار[17].

على الجانب الفلسطيني:

- افتقاد هذا الخيار المرجعية والأساس القانوني في الهيئات الدولية التي تلتزم بخيار حل الدولتين عبر قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وقبول فلسطين في الأمم المتحدة كدولة غير عضو، وبالتالي التأسيس لشرعية ومرجعية جديدة يصبح من الصعب على المجتمع الدولي والعربي قبولها بسهولة.

- التباين الهائل بين مستويات الحياة بين الشعبين يؤدي إلى رفض الإسرائيليين التنازل عن الامتيازات لمصلحة التكافؤ مع شعب أكثريته تحت خط الفقر.

- عدم قبول جزء كبير من الشعب الفلسطيني أن تكون جزءا من دولة مشتركة لشعبين ومفهومها لهذا الخيار بأنه احتلال يسيطر فيه الطرف الأكثر هيمنة وسيطرة على الطرف الآخر.

- صعوبة بناء نظام سياسي مشترك خاصة بعد تأصل الفكر السياسي التاريخي لدى كل طرف بصعوبة التعايش مع الطرف الآخر، بغض النظر عن توقيع اتفاقية أوسلو والتي كان يمكن البناء عليها كوسيلة تعايش بين الجانبين ولكن في إطار كيانين سياسيين منفصلين.

- صعوبة قبول أو تبني هذا الخيار دون وجود غطاء سياسي عربي يدعم هذا الخيار لدى الفلسطينيين خاصة بعد قبول الشعب الفلسطيني التعايش مع جار منبوذ عربيا.

---

[17] عايش قاسم، الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000 – 2030، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، 2012، ص172

خاتمة:

في المجمل فإن خيار الدولة الواحدة يفتح الباب على مصراعيه لصراع ديموغرافي بين الجانبين، وإن لم يكن هناك رؤية وفكر لدى الطرفين للأجيال القادمة كوسيلة تعايش، فإن كل طرف سيعمل على التحريض على الطرف الآخر، ويحاول كل طرف تعزيز وجوده عن طريق استجلاب قوميته مثل المطالبة بعودة اللاجئين الفلسطينيين بشكل كامل، وفي المقابل المطالبة بعودة كل اليهود إلى الدولة، وهو طريق طويل وشاق وأيضا غير مضمون العواقب ولا يمكن القياس على التجارب العالمية الأخرى التي خاضت مثل هذه التجربة مثل جنوب إفريقية لاختلاف الظروف واختلاف طبيعة الصراع واختلاف البيئة، كما أن التيارات الدينية المتشددة لدى الطرفين ربما لا تساعد على التفكير بهذا الخيار والتي تحتل مساحة واسعة من المشهد السياسي لدى كل طرف، وبالتالي صعوبة القبول بالتعايش لدى الطرف الآخر الذي يرى بأحقيته المطلقة في هذه الأرض.

إلا أنه رغم ذلك يصعب لهذا الخيار أن يكتب له النجاح، ولكن يبقى ذلك الطرح ضمن المثاليات السياسية والتي ربما تجد لها سبيلا على أرض الواقع، وذلك لأن القبول بهذا الخيار يشترط موافقة الطرفين عليه، وإيجاد حلول وإجابات للعديد من القضايا والأسئلة التي يمكن أن تنسف هذا الخيار، مثل قضايا عودة اللاجئين وتحديد الأسس القانونية والأمنية والاقتصادية التي ستقوم عليها، وطبيعة علاقة هذه الدولة مع محيطها العربي والإقليمي والإسلامي، كذلك مستقبل علاقاتها مع المجتمع الدولي، كون إسرائيل حليفاً للغرب والولايات المتحدة الأمريكية، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة موافقة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من أجل صياغة مستقبل هذه العلاقة.

ولا يمكن لإسرائيل أن تقبل بهذا الخيار في ظل هيمنتها وسطوتها العسكرية على الشعب الفلسطيني إلا من خلال مشروع إقليمي يقبل فيه الفلسطينيون والعرب أن تكون إسرائيل ضمن هذا الجوار وفي نفس الوقت لا يلغي حق الشعب الفلسطيني في أرضه التاريخية، وبموجب هذا المشروع تحصل

إسرائيل على شرعية وجودها بالمنطقة سياسيا، كما يمكن قبولها اقتصاديا في إطار مشروع اقتصادي إقليمي يحفزها على هذا المشروع.

قائمة المراجع:

الكتب:

1- ايمان حمدي، معسكر السلام الصهيوني: اتجاهات الثنائية القومية والتقسيم في الحياة السياسية الاسرائيلية 1925-1996، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1997

2- منير شفيق، من اتفاق اوسلو إلى الدولة ثنائية القومية، ردود على ادوارد سعيد وعزمي بشارة وآخرين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1999

الدوريات:

1- خالد خليل الشيخ عبد الله، الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة العاشرة، العدد 39، 2013

2- -ميثاق حركة المقاومة الاسلامية حماس، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 4، العدد 13، شتاء 1993

مواقع الانترنت:

1- أبراهيم أبراش، ما وراء عودة الحديث عن دولة ثنائية القومية في فلسطين."موقع الحوار المتمدن، العدد 3875 2012/10/10 ، على الرابط http://www.ahewar.org/debat/nr.asp

2- تشومسكي: خيار الدولة الواحدة ليس سوى وهم وسراب.. وإسرائيل وأمريكا ترفضانه لأنّهما تملكان حلا سيفضي لدولة إسرائيليّة كبرى، جريدة القدس، 2013/11/27، على الرابط http://www.alquds.co.uk/?p=107466

3-سعد محيو، فلسطين: عودة خيار الدولة الواحدة، موقع سويس انفو على الانترنت، 14 يوليو 2008، على الرابط
http://www.swissinfo.ch/ara/6711696

4-سياسيون واكاديميون فلسطينيون يدفعون باتجاه حل الدولة الواحدة، جريدة الشرق الأوسط، 2013/5/21، على الرابط

http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=729460&issueno=12593#.V-l3_IgrLIV

5-فرجينيا تيلي، ما يشبه أوطان السود.. في ما تبقى من فلسطين، جريدة السفير، 13-02-2012، على الرابط
http://assafir.com/Article/217/266108/AuthorArticle

6-منير شفيق، ايلان بابيه والدولة الواحدة، جريدة الشعب الجديد، 2016/9/19، على الرابط http://www.elshaab.org/article/235112

7-مهند عبد الحميد، الدولة الواحدة ما بعد الكولونيالية، كانون الثاني، 2014، صحيفة السفير، على الرابط
http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2730

الرسائل العلمية:

1-عايش قاسم، الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي – 2030 2000، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، 2012

إشكالية العلاقة بين تعطيل المجلس التشريعي وعملية التحول الديمقراطي في فلسطين

أ. رواد بدوي

المقدمة

ترتبط العملية السياسية بمجملها بأداء سلطات النظام السياسي الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية،

ويتزايد الاهتمام بدور وأهمية السلطة التشريعية كأحد أبرز مؤشرات الديمقراطية داخل أي نظام سياسي، ولدراسة السلطة التشريعية في النظام السياسي الفلسطيني من الأهمية الوقوف على بعدين هامين، الأول دراسة مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، وثانيهما استحضار مدخلات التجربة الفلسطينية (وجود جهاز بيروقراطي، وأجهزة أمنية، ومؤسسات مجتمع مدني، ...) التي صاحبت تشكل المرحلة الوطنية الجديدة عبر مخاض وطني ودولي له ظروفه ومحدداته.

ثمة سؤال مهم حول الوضع الراهن للمجلس التشريعي، هل يستطيع النظام السياسي الفلسطيني الاستمرار في مسار التحول الديمقراطي في ظل غياب دور السلطة التشريعية؟، الإجابة على هذا التساؤل ينبئ بملامح

التحول الديمقراطي التي يمكن إن يستقر عليها. إن الوضع الراهن يشير إلى حالة مأزومة ديمقراطيا في الضفة الغربية وقطاع غزة ناتجة تداخل عوامل الانقسام وتبعاته والاحتلال وطبيعة التدخلات الدولية.

وبذلك تكمن أهمية البحث في التحول الديمقراطي كونه يمثل المرحلة الانتقالية للوصول إلى الحالة الديمقراطية فتتضمن هذه المرحلة كافة المحاولات والمراجعات لإنتاج الديمقراطية الخاصة بمجتمع ما.

وبالرغم من أن التحول الديمقراطي في الأراضي الفلسطينية تأثر على نحو أو آخر بالعبء الثقيل لغياب الكيانية الفلسطينية لعقود طويلة فإننا في خضم الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي تحدث عنها صموئيل هانتنجتون أصبح التحول مرهون بتضافر عوامل عدة ينبغي أن يأخذ الفلسطينيون في الاعتبار أن مجموع تلك العوامل تأتي ضمن بوتقة واحدة رباطها العولمة كنسق حضاري يفرض نفسه فلا ينفصل التحول الديمقراطي بتلك الصيغة عن القضايا الثقافية والسياسية والمفاهيم التي درجت كالنزاهة والشفافية والمراقبة والحكم الرشيد والمجتمع المدني والجندر... .

وإذا كان بديهي أن يخضع أي تحول ديمقراطي لازمات ومعيقات مرحلية فإن غياب المجلس التشريعي الفلسطيني وضع التحول الديمقراطي برمته في حالة تراجع ولا يمكن في ظل غياب سلطة التشريع المنتخبة الركون إلى أي ممارسات كحرية الإعلام والتعبير باعتبارها مؤشرات يسند إليها تقييم مسار التحول الديمقراطي.

تتمحور الإشكالية الرئيسية حول تأثير تعطيل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني على حالة التحول الديمقراطي.

ولدراسة هذه الإشكالية قسمت الورقة البحثية إلى عدة محاور تتناول الموضوعات التالية:

أولا: الديمقراطية والتحول الديمقراطي
ثانياً: السلطة التشريعية والتحول الديمقراطي
ثالثا: مآلات العلاقة بين المجلس التشريعي والتحول الديمقراطي
رابعا: صيغ المجلس التشريعي الممكنة

وينحصر الحد المكاني للورقة البحثية في نطاق عمل السلطة التشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة وبذلك فهي لا تشتمل على دور المجلس الوطني الفلسطيني باعتباره السلطة التشريعية داخل منظمة التحرير الفلسطيني والذي تمتد صلاحياته لفلسطيني الداخل والشتات معا.

أولا: الديمقراطية والتحول الديمقراطي:

انبثقت الديمقراطية كنموذج جديد ينظم العلاقات في المجتمع استناداً إلى عدد من القيم والمبادئ السياسية وفي مقدمتها الحرية والمساواة والعدالة. إذ لم تكن للديمقراطية منذ نشأتها صيغة محددة وثابتة بقدر ما عكست هذه القيم والمبادئ(1). وتحتل قضية حق المشاركة في صنع القرارات وتقرير المصير مكانة مركزية في مفهوم الديمقراطية. والمساواة هي شرط لا غنى عنه من أجل أن تتحول المشاركة إلى حقيقة تعكس مبدأ المواطنة والحقوق المرتبطة به، وأولها حرية المواطن في الاختيار على أساس البت بمصيره وحياته كفرد حقوقي.

وثمة تعريفات تقدم الديمقراطية بشكل إجراءات دستورية ومؤسسية، بحيث يمكن وضعها في إطار مؤسسي يستند إلى الدستور والقانون. إن الجوانب الدستورية مثل وجود رئيس منتخب وحكومة مسئولة دستوريًا وتخضع لرقابة وإشراف جسم تشريعي (برلمان)، لا تكفي بحد ذاتها لتحقيق الحالة الديمقراطية، فالديمقراطية تقوم أساسًا على وجود القوى الحية في المجتمع والتي لديها القدرة

1. حمد رشيد، عبد الوهاب. المجتمع المدني والديمقراطية. مقالة على موقع الحوار المتمدن عدد 729ص3

2. هيكل، محمد حسنين. في، إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. ط 1997 1 مواطن رام اله ص 12

علـى فـرض إرادتهـا بالفعـل السـلمي العـام والمباشـر (2). أمـا تعريف الديمقراطية من خلال النظر إلى أبعادها الثقافية والمؤسسية كمـــا يرى دونالد كيلـــي فيرتبط بتحديد الشكل الأفضل أو المناسب للنظام الديمقراطي (3).

لـم يعـد كافيـا علـى صـعيد الأدبيـات الدارجـة لدراسـة الديمقراطيـة توصـيفها بالاصـطلاح المجـرد للديمقراطيـة فهنـاك مقاربـات عـدة باتـت تصـنف التجـارب الديمقراطيـة علـى أساسـها كالانتقـال الـديمقراطي و الانفتـاح الـديمقراطي والتحـول الـديمقراطي وهـذا الأخيـر حظـي بـالكثير مـن الاهتمـام والتنظيـر منـذ فتـرة السـبعينات مـن القـرن الماضـي وهـي التـي أطلـق عليهـا صـاموئيل هنتنجتـون الموجـة الثالثـة* للتحول الديمقراطي (4).

ومـع تعـدد المقاربـات المقدمـة لدراسـة الديمقراطيـة يتضـح انـه أصـبح مـن الصـعب تحديـد مفهـوم التحـول الـديمقراطي وفـق محـددات ضـابطة فلكـل تجربـة

3. صدفة محمد محمود، مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به، ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠١٣ أغسطس، ص.5

4. إيمان احمد، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، المعهد المصري للدرسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، فبراير 2016، ص 4

* انتشرت الديمقراطية في العالم الحديث على شكل موجات. الموجة الأولى اندلعت في أعقاب الثورتين الأميركية والفرنسية. كما دشَّنت هذه الموجة مرحلة من الدمقرطة في أوروبا والأميركيتين في القرن التاسع عشر، خصوصاً بعد "الربيع الأوروبي" العام 1848. هذه الموجة قوَّضت قروناً من الحكم الملكي المُدجج بإديولوجيا دينية واجتماعية محافظة.... لكن هذه الموجة انحسرت بفعل صعود الشيوعية والحركات الفاشية.

الموجة الثانية من الديمقراطية ظهرت غداة الحرب العالمية الثانية وشهدت إعادة انتشار الديمقراطية في أوروبا الغربية ووصول الديمقراطية إلى اليابان والهند وبعض الدول المستقلة حديثاً عن الاستعمار. الموجة الثالثة من الدمقرطة بدأت في أوائل السبعينيات، مع عمليات الانتقال الديمقراطي في أوروبا الجنوبية (إسبانيا، البرتغال، واليونان)، وأيضاً مع الانتقال الديمقراطي في البرازيل ومن ثَمَ في بلدان أخرى في أميركا الجنوبية والوسطى. تلا ذلك موجة رابعة وأكثر اتساعاً أثارها تضعضع الاتحاد السوفييتي وتداعي جدار برلين العام 1989.

- بول سالم، الربيع العربي من منظور عالمي، 15/نوفمبر/2011مركز كارنجي للشرق الاوسط، موقع الكتروني

http://carnegie-mec.org/2011/11/15/ar-pub-45980

سماتها ومؤثراتها ولكل مجتمع خصوصيته وبالتالي تعددت المناهج التي تناولت الموضوع بالدراسة من حيث الخلفية في

التفسير فمنها من أرجعتها إلى الصفوة السياسية وهناك من أسندها إلى العوامل الثقافية وأخرى إلى العوامل الاقتصادية وثالثة إلى العوامل الاجتماعية، وبالتالي فإن التحول الديمقراطي الفلسطيني إنما هو نتاج تراكمي للمراحل الوطنية المتتالية ، لكن من الضروري في تقييم التحول الديمقراطي فلسطينيا أن نميز بين تبني سياسية ديمقراطية أو عقيدة ديمقراطية حيث دأبت المجتمعات المتحولة للديمقراطية في العالم الثالث إلى اتخاذ سياسات وقرارات ديمقراطية يغلب عليها الصفة التزويقية، ولا بد من إشارة أن معظم التجارب التي اعتمدت الإجراءات السطحية في تحقيق الديمقراطية اصطدمت لاحقا بطموحات الشعوب في ظل الانفتاح الإعلامي والثقافي العالمي.

وهناك من عرف التحول الديمقراطي بعملية الانتقال من النظم التسلطية إلى النظم التعددية، والتخلص من نظم الهيمنة إلى صيغ أكثر ديمقراطية في الحكم، والعمل على إيجاد نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراده والدولة، وفق مبدأ المساواة بين المواطنين، ومشاركتهم الحرة في وضع التشريعات التي تنظم الحياة [3].

وأوضحت تعريفات أخرى آلية التحول، فعرفته بأنه عملية تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية، وهو عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية و اتجاهاتها من خلال عمليات و إجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب والسياسية

[3] .هاني مفلح الودعان، أثر التحول الديمقراطي في العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي الأردني (1989-1997)، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 4، العدد3، 2011.

و بنيـــة الســـلطة التشـــريعية و نمـــط الثقافـــة السياســـية الســـائدة و شـــرعية الســـلطة السياسية[4] .

و تعتبـر عمليـة التحـول السياسـية و بنيـة السـلطة التشـريعية و نمـط الثقافـة السياسـية السـائدة و شـرعية السـلطة السياسـية المرحلـة الأولـى للتحـول نحـو النظـام الـديمقراطي و هـي فتـرة انتقاليـة تمتد بـين مرحلـة تقويض دعـائم نظـام سياسـي سـابق، و تأسـيس نظـام سياسـي لاحـق و فـي سـياق هـذه التحـولات تـتم عمليـة تحلـل النظـام السـلطوي أو ظهـور بـديل لـه، و قـد تنـتج هـذه التحـولات نظامـا هجينـا أو تنحـدر بالكامل نحو الفوضى [5].

وهنـاك مـن أشـار إلـى العلاقـة بـين التحـول الـديمقراطي والإرادة الوطنيـة فـي تحقيقـه وعرفتـه فـي أي كيـان مجتمعـي قـائم بأنـه تحـول لا يمكـن انجـازه صـدفة أو بعيـدا عـن الإرادة الوطنيـة ، بـل هـو وليـد مخـاض مـواطني، وللجهـد نحـو الانجـاز لهـذا التحـول . انـه وليـد لإرادة الإنسـان الباحـث عـن التغييـر والـرافض ، والمقـاوم لكـل الاحباطـات والمـؤامرات ضـد إرادة التغييـر ، والتـي منهـا تـتم ولادة عمليـة التحـول الديمقراطي [6].

مـن منظـور الواقـع الفلسـطيني تمثـل البـدايات الأولـى للتحـول الـديمقراطي مرحلـة مـا بعـد تأسـيس السـلطة الوطنيـة، فأصـبح هنـاك نظـام سياسـي ناشـئ وأصـبح فـي مواجهـة مـع عمليـة التحـول الـديمقراطي، ومـن التعريفـات التـي أجـدها أكثـر ملائمـة لخصوصـية الحالـة الفلسـطينية تعريـف الباحـث برهـان غليـون للتحـول الـديمقراطي بأنـه " العمـل علـى امتصـاص التناقضـات الكبـرى والعنيفـة وتخفيـف

[4] . بلقيس ،أحمد منصور، الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي في اليمن .القاهرة :مكتبة مدبولي ،2004،ص28 .19834 ، ص 9 – 10 – .

[5] نفس المرجع ، ص 293.

[6] المرجع السابق، ص 29.

التـوتر العـالي الـذي لا يمكـن احتمالـه ويهـدد المسـيرة الديمقراطيـة قبـل أن تبـدأ"[7]. نظرا لان التحول الديمقراطي الفلسطيني لم يتم.

الانتقـال فيـه علـى أنقـاض سـلطة اسـتبدادية محليـة إنمـا جـاء للتحـول السياسـي المترافق مع اتفاقية أوسلو.

أمـا التعريـف الـذي قدمـه Etel Solingen فيعـرف التحـول الـديمقراطي بأنـه "حركـة النظـام السياسـي تجـاه " الأخـذ بـالإجراءات التاليـة: نـواب منتخبـين عبـر انتخابـات حـرة نزيهـة، حـق تـولي المناصـب العامـة والوصـول إلـى السـلطة، حريـة التعبير وتوافر مصادر بديلة للمعلومات مدعومة قانونيًا، واستقلالية مؤسسية".

وإذا مـا اعتمـدنا علـى هـذا التعريـف لتقيـيم التجربـة الفلسـطينية فـإن مسـار التحـول الـديمقراطي الفلسـطيني جـاءت بداياتـه ملتبسـة وانتقائيـة، نظريـا تفسـر آنـذاك فـي سـياق التـدرج المرحلـي لاسـتيعاب التحـول لكـن هـذا التـدرج عـادة مـا يـأتي نتيجـة تصـادم التوجهـات السياسـية تجـاه موضـوع الديمقراطيـة، خاصـة عنـدما يتعلـق الموضـوع بالقضـايا الأكثـر حساسـية مثـل إتاحـة الفـرص لتـولي المناصـب العامـة أو الآليـات التـي تـتم فيهـا. بصـورة عامـة تتمـايز عمليـة التحـول الـديمقراطي بخصـائص محـددة لهـا أهمهـا التغيـر مـن شـكل السـلطة القمعيـة إلـى الديمقراطيـة، ومـا يتطلبـه ذلك من تغييرات في القوانين.

ويقسـم صـموئيل هنتنجتـون مرحلـة التحـول الـديمقراطي إلـى ثـلاث مراحـل رئيسية تتمثل في:

الأولـى: مرحلـة التحـول، عنـدما تقـرر النخـب الموجـودة فـي السـلطة التحـول نحو الديمقراطية.

الثانيـة: مرحلـة الإحـلال، عنـدما ينهـار النظـام السـلطوي، أو يطـاح بـه مـن جانب جماعات المعارضة.

---

[7] د. ميلاد مفتاح الحراثي ، تقرير قضايا التحول والانتقال في الديمقراطية العربية / المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية.

الثالثــة: مرحلــة الانتقــال ، والتــي تحــدث عنــدها عمليــة التحــول الــديمقراطي وترسيخ نظم وقيم ديمقراطية جديدة[8].

في نفس السياق طور آخرون مثل" أودونيل O'donnel و شين schainو ليتر "linz مقاربة "روستو "، و عليه يمكن تقسيم مراحل التحول الديمقراطي إلى أربعة مراحل هي : أ) مرحلة القضاء على النظام السلطوي ب) التحول الديمقراطي جـ) مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي د- مرحلة النضج الديمقراطي[9].

طرحت قضية الديمقراطية في السياق الفلسطيني مع انطلاق بواكير النضال الوطني التحرري داخل منظمة التحرير الفلسطينية مع وجود تجاذبات عدة آنذاك حول قوام تلك الديمقراطية، وذهبت الآراء في سياقات متعددة، وسواء قل التنظير أو كثر لصياغة شكل الديمقراطية الفلسطينية فإن النقاشات في مرحلة ما قبل اتفاق أوسلو تمت في سياق استحضار النموذج الثوري وتحولاته على الصعيد الديمقراطي داخل قوى وأحزاب منظمة التحرير الفلسطينية ولم تغب الأبعاد الطبقية تارة والأيديولوجية تارة أخرى في تحديد سمات الديمقراطية المنشودة [10].

اتسم طابع الحقل السياسي الذي شكلته منظمة التحرير الفلسطينية بالشمولية والاتساع الأفقي، بفعل متطلبات عملية التعبئة الوطنية، فقد شكلت منظمة التحرير الفلسطينية نمطًا من التنظيم الشامل الجامع، ولم تكن فحسب عبارة عن فصائل وتنظيمات وتشكيلات عسكرية وسياسية، وإنما ضمت بنيتها

[8] باسل عامر، أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (1993-2013)، رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية2014 ص 47.

[9] نجلاء ، الرفاعي، " التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان " (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1997) ، 29

[10] إيمان احمد، (مرجع سابق)،ص 45.

كـذلك عـددًا كبيـرًا مـن الأطـر والاتحـادات والنقابـات العماليـة والطلابيـة والنسـائية، واتحادات الكتاب والمؤسسات الإنتاجية، ومراكز الأبحاث وغيرها [11].

وبـالرغم مـن أن المنظمـة شـكلت صـيغة ائتلافيـة، تقـوم علـى الإقـرار بشـرعية التعدديـة السياسـية والاسـتقلالية التنظيميـة والفكريـة والماليـة، إلا إن المسـألة الديمقراطيـة لـم تأخـذ أولويـة فـي حقـل منظمـة التحريـر وفصـائلها لاعتبـارات عـدة فاختزلت التعددية السياسية والفكرية إلى ما عرف بنظام الكوتا[12].

بـدأت أزمـات التحـول الـديمقراطي بـاكرا فـي مرحلـة مـا بعـد اتفـاق أوسـلو بمعارضـة معظـم القـوى السياسـية الفلسـطينية عمليـة الانـدماج فـي مسـار التحـول ذلـك مـا جعـل الأولويـات تـذهب تجـاه خيـارات أخـرى عـززت فـي بعـض جوانبهـا تحالفـات وسياسـات لـم تكـن فـي صـالح التجربـة الديمقراطيـة وبـات النظـام السياسـي الفلسـطيني بحاجة إلى برنامج وطني مشترك.

وعلـى الـرغم مـن أن جميـع البـرامج السياسـية للتنظيمـات المنضـوية فـي إطـار م.ت.ف تؤكـد علـى أهميـة الممارسـة الديمقراطيـة، إلا أن هـذه البـرامج لا تحـدد الأسـس النظريـة لهـذه الممارسـة وآلياتهـا. وعلـى الـرغم مـن أن جميـع هـذه التنظيمـات أيضـاً تـدعو إلـى مراعـاة الأسـاليب الديمقراطيـة فـي علاقاتهـا الداخليـة وفـي عمليـة صـنع القـرار، إلا أنهـا فشـلت فـي معظـم الأحيـان وبـدرجات متفاوتـة بـين تنظـيم وآخـر، في ممارسة الأسلوب الديمقراطي[13].

وعلـى صـعيد القـوى الإسـلامية فقـد جـاءت الاسـتجابة للمطلـب الـديمقراطي الانتخـابي مرهـون بموقفهـا مـن أولويـة المشـروع الجهـادي والموقـف السياسـي مـن اتفاقيـة أوسـلو آنـذاك ومجـال تفاعلهـا فـي النظـام السياسـي والتـي ذهبـت فـي الغالـب باتجـاه الأزمـة، الأمـر الـذي تطلـب حينهـا وجـود حـوار الـوطني علـى أسـاس وحـدة

[11] جقمان، جورج .خطر الماضي على المستقبل :نقد لنموذج منظمة التحرير الفلسطينية .في :التحرر، التحول (1997 مواطن، رام الله1998 ص 11/8/ 31 الديمقراطي وبناء الدولة، تحرير مي جيوسي مؤتمر مواطن.

[12] جميل هلال: التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية للدراسة الديمقراطية، ص 48

[13] المرجع السابق، ص 30

المشروع الوطني ووفق محددات مشتركة له، لا أن يترك لكل فصيل يحدد بمنظوره الخاص حدود المشروع الوطني.

ومع وجود خلفية لديها تجاه الدمقرطة مرتبطة بالخلفيات الثقافية والإيديولوجية. [فكان] موقفها غامض بالنسبة لمستقبل الديمقراطية في فلسطين. إذ أنه "لا يوجد لدى الإسلاميين الفلسطينيين فقهاء أو منظرون بارزون يقومون بصياغة أو بلورة مواقف نظرية خاصة بهم تجاه موضوع الديمقراطية "(14)[15].

إن التحول الهام على النظام السياسي الفلسطيني واقترابه من بنية الدولة ومعايشة المجتمع الفلسطيني داخل أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية لتجربة الانتخابات البرلمانية فرض ضرورة دراسة توجهات المواطنين وقناعاتهم بالمشاركة السياسية كأحد أركان التحول الديمقراطي الديمقراطية وما يتطلبه ذلك من ضرورة وجود سلطة تشريعية فاعلة داخل الدولة الفلسطينية.

وقد جلبت المرحلة الجديدة تغييراً في برنامج عمل الحركة الوطنية الفلسطينية عموماً في إطار معالجة مسألة الديمقراطية الفلسطينية فتتلازم مع مهمات التحرر مهمات البناء الوطني الديمقراطي، والتي لم يعد من الممكن تجاهل المطالبات فيها من قبل القوى المجتمعية والسياسية المختلفة.

إن البنية السياسية التي ينطلق منها تشكيل كيان وطني من نقطة الصفر تختلف غالبا مفاعيل التحول الديمقراطي فيها عن الكيانية القائمة، لذا فإن البنية السياسية للتجربة الفلسطينية كان لها ملامحها المميزة منها:

أولا: هامش اختيار قيادات المؤسسات والأجهزة البيروقراطية والأمنية يتم على أساس تاريخي/ نضالي وتصبح مسألة الكفاءات مرهونة بالمستقبل ومدى تقبل تلك النظم لإحلال الكفاءات محل الشرعية النضالية.

[15] المرجع السبق ص 32

ثانيا: التداخل بين السلطوي والمجتمعي ارتباطا بظرف التحرر الذي يسند لشرائح معينة في المجتمع أن تؤدي دوراً يلصق بها ويصبح استمراره احد مكونات النظام السياسي ذاته استنادا لنوع من العلاقات الشبكية والتي تتطور عموديا في الغالب.

ثالثا: تشكيل المجتمع المدني متشظي ومندفع باتجاهات اشتراطات المانحين الدوليين باعتبارهم جزء من منظومة منح الشرعيات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

رابعا: ظهور زعامات تستمد دورها وثقلها من عامل المواجهة مع التحديات – قائمة أو مفترضة – ما يجعل معايير تمايز النخب أحيانا هلامية أو وفق المنظور الذاتي.

وبرغم ظروف تلك المرحلة كان هناك توجها مبكرا لتأسيس السلطة التشريعية الفلسطينية، ومارست دورها في تحقيق انتقال ديمقراطي ولو جزئيا وبطيئا وأبرز ما أدته كان دورها في تأمين انتقال السلطة دستوريا بعد وفاة الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات.

ثانيا: السلطة التشريعية والتحول الديمقراطي

اتسم النظام السياسي الفلسطيني في حقبة أوسلو بالانسداد؛ أي بغياب الآليات التي تسمح بدخول قوى جديدةً أو بروز أحزاب أو حركات غير تلك الممثلة في أطر منظمة التحرير، لتأخذ دورا في القرار السياسي من داخل، وليس من خارج النظام السياسي الفلسطيني. وكان مرد ذلك أساسا غياب الانتخابات، سواء البلدية منها أو التشريعية. ويستثنى من ذلك انتخابات المجلس التشريعي الأول التي أجريت في كانون الثاني/يناير 1996م[16].

[16] جورج جقمان ، الانتخابات التشريعية الفلسطينية والتحول السياسي في فلسطين ، مجلة الدراسات الفلسطينية 17 المجلد 2006 العدد 65، ص 60.

ومع حدوث الانقسام السياسي الفلسطيني عام 2006 انعكست تأثيراته على كافة البنى المؤسساتية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولعل المجلس التشريعي كان محك أساسي في حالة التماس بين حركتي فتح وحماس خاصة وان النظام السياسي النيابي أعطى رئيس الكتلة البرلمانية الأكبر في المجلس صلاحيات تشكيل الحكومة.

أبرز ما سجلته تلك الفترة الهشاشة الواضحة في البنية الديمقراطية داخل الحركات السياسية الفلسطينية وفي علاقاتها البينية، ولا مبالغة بالقول أن الانقسام في احد أسبابه تلك الحالة السياسية بتراكم أخطائها المستمر. من الناحية النظرية أوجد المجلس التشريعي بنية يمكن الاستناد عليها في عبور مرحلة التحول الديمقراطي حيث سمح بإصدار الصحف والإذاعات المسموعة والمرئية وإقامة مؤسسات المجتمع المدني وحرية التعبير، أما على المستوى العملي فمن الواقعية أن نفرق بين الإرادة الذاتية في ترسيخ التحول الديمقراطي وبين شروط المرحلة و أملاءاتها السياسية، ولإعادة تصويب العلاقة بين المجلس التشريعي ومسار التحول الديمقراطي يجب البحث في الأسس التي يمكن أن يدعم المجلس التشريعي ذلك المسار، كمسائلة الأجهزة الأمنية والبت في قضايا المفاوضات السياسية.

وتسبب لحد ما الاستعجال في التأسيس لانتخابات المجلس التشريعي خلق أزمة واضحة جوهرها تغلب الوظيفة السياسية له على غيرها من وظائفه خاصة الرقابية وتاليا التشريعية. لم تكن الانتخابات مساهمة إيجابية فاعلة في البناء الدولاني للسلطة الوطنية، التي شكلت نواة الدولة على أثر توقيع اتفاق أوسلو، وكذلك الانتخابات الثانية التي جرت في بداية عام 2006 ، أنها كرست حالة الأزمة والاستعصاء السياسي الذي كان سائدا، والذي كان يعتقد أنه بمجرد عقد الانتخابات فإنه سيصار إلى حل تلك الأزمة والاستعصاء وتذليلهما[17].

[17] التحول الديمقراطي في فلسطين أسباب التراجع ومعوقات التقدم ، محسن أبو رمضان، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان ، رام الله 2008، ص7

في هذه المرحلة التكوينية انسجمت السلطة التشريعية إلى حد بعيد مع السلطة التنفيذية ووصلت في أحيان أخرى لدرجة التماهي ومرد ذلك لأسباب غالبا ما تعزيه لظروف المرحلة، إضافة إلى عوامل أخرى :

أولا : الحزبية الطاغية، والتي فرضت على العضو البرلماني الولاء التنظيمي في سياق التنافسية مع القوى السياسية الأخرى من جهة والاندماج بالرؤية التنظيمية في إدارة الشأن العام من جهة أخرى.

ثانيا : المنطق ألذرائعي المرحلي، تشكل الحالة الكيانية الفلسطينية في ظل الاحتلال عزز المنطق القائل بأولوية

التوافق على الصدام، إلا أن هذا المنطق وان وجد له قبول داخل التنظيم الواحد فإن مآله كان الصدام في العلاقة بين حركتي فتح وحماس .

ثالثا: طبيعة التكوين، المجلس التشريعي الفلسطيني في دورتيه (2006/1996) تشكل من قوى سياسية وعائلية وإرثية لم تشكل تحولا حاسما في كثر من القضايا المهمة ، خاصة على مستوى وظيفتي الرقابة والمسائلة.

خامسا : الاشتراط الإسرائيلي : جاءت القيود الإسرائيلية منقصة لدور وصلاحيات المجلس التشريعي وهو تقييد يترك زمام الأمور في يد السلطة التنفيذية وعليه فإن المجلس التشريعي ولد مأزوما، وقد نظم نظام

عمل السلطة التشريعية وفقا لاتفاقيات غزة – أريحا الموقعة في 1994/5/4، واتفاقية النقل الأولي للصلاحيات والمسؤوليات الموقعة في (ايريز) في 1994/8/29 ، وكذلك بروتوكول النقل الإضافي للصلاحيات والمسؤوليات الموقعة في القاهرة في 1994/8/27، ثم الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعة في واشنطن في 1995/9/28.

أشارت المادة (3) ... أن القانون الأساسي وقانون الانتخابات وأية أنظمة أخرى يضعها المجلس أن لا تكون مخالفة لإحكام الاتفاقية، ونصت المادة

(9) أن القرارات والمشاريع التنفيذية للمجلس الفلسطيني يجب أن تتوافق أيضا مع أحكام الاتفاقية أيضا[18].

رابعا : ضعف تمثيل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، فمن ناحية قاطعت أغلب القوى السياسية الفلسطينية المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996باستثناء حركة فتح وحزبي الشعب وفدا، وفي الانتخابات الثانية عام 2006 لم تستطيع القوى السياسية المشاركة (قاطعت حركة الجهاد الإسلامي) باستثناء حركتي فتح وحماس من تشكيل ثقل مؤثر داخل المجلس التشريعي.

ومن التغيرات التي شهدها هذا الطور على النظام الحزبي: (أ) إعادة إنتاج هيمنة فتح باستخدام آليات متعددة كبناء قوة أمنية، والاستناد إلى قاعدة تنظيمية، وإدارة المواجهة مع الاحتلال، واحتواء التشكيلات التقليدية وبالصراع للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني. (ب) صعود تنظيمات الإسلام السياسي، وتراجع ملحوظ في تنظيمات اليسار[19].

وتعد أحد أوجه الأزمة في الحقل السياسي الفلسطيني تراجع وانزواء اليسار خارج التأثير السياسي والتي توصف دائما بصعود التيار الثالث، وتأخذ هذه الأزمة شكلين واضحين الأول، ضعف قوى اليسار البنيوي وضعف مقومات النهوض الآنية، فشل محاولات التحالف والائتلاف بينها رغم الضرورة الحزبية لتحالفها لكن فرصه في الصعود لا زالت شائكة وضعيفة من حيث حاجته إلى محددات جديدة تعزز فرصه ودوره، ومن تلك المحددات[21]، أولاً، التميز البرنامجي، أي امتلاك هوية سياسية وفكرية متميزة عن حركتي حماس وفتح،

[18] . عزيز كايد ، إشكالية العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، 2000م، ص 9.

[19] جميل هلال: النظام السياسي بعد أوسلو، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لابحاث الديمقراطية، 1998)، ص 93-108.

[21] تيسير محيسن، النظام السياسي الفلسطيني و"التيار الثالث": دراسة بنيوية، مركز دراسات التنمية جامعة بير زيت، 2006، ص1

وثانياً، بالقدرة على المنافسة الجدية على مساحة النفوذ والتأثير، وثالثاً بماهية القوى المرشحة لتشكيله.

لقد شكل دخول "حماس" في النظام السياسي تتويجاً لعملية تاريخية طويلة ومعقدة. ففي حين فضلت الحركة العمل من خارج المنظمة والتنافس معها على جبهة التمثيل الفلسطيني، رفضت الاعتراف بالسلطة،

واتبعت إستراتيجية لإحراجها جمعت بين المواجهة العسكرية مع الاحتلال والمواجهة السياسية مع قيادتها

وهو ما أوقع حماس، التي فازت بالأغلبية وشكلت الحكومة العاشرة، في الشرك الناجم عن التناقض الكبير بين أيديولوجيا الحركة ونهجها السياسي الذي أوصلها إلى السلطة، وبين التواجد في سلطة مقيدة موضوعياً في ظل الاحتلال[22].

ثالثا: مآلات العلاقة بين المجلس التشريعية والتحول الديمقراطي

لقد كان النظام السياسي الفلسطيني، أو البنية السياسية الرسمية للسلطة الفلسطينية نظامًا مختلطًا من العناصر الرئاسية والبرلمانية المتواجدة جنبًا إلى جنب، وكان الجانب الرئاسي في هذه النموذج ظاهرًا من خلال رئيس السلطة ومؤسسة الرئاسة. أما الجانب البرلماني فتمثل بوجود مجلس منتخب (المجلس التشريعي) الذي له سلطة سن القوانين، وتوجيه السياسات العامة، وإلى جانبهما يوجد القضاء.

لم يفتقر شكل المؤسسات الفلسطينية في مرحلة التأسيس لدرجة من جودة في هيكلتها وأعطت انطباعا بالشكل الديمقراطي لكن مأزقه ظل في مستوى

[22] . عزمي بشارة: حول فوز حماس وفعل التحدي،
http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=34412

السلوكيات حيث لم تكن المؤسسات الفلسطينية بذات الجودة ما بين شكلها وعملها.

ويلاحظ تقرير فريق العمل برئاسة ميشيل روكارد أن بنية السلطة في المستوى التنفيذي تتبع النموذج الرئاسي مع تركيز كبير للسلطة يشمل سلطة إصدار القوانين بمراسيم، وإجراء التعيينات في الخدمة المدنية وفي الأجهزة الأمنية، وصرف الأموال العامة، وعدم تفويض السلطة الإدارية لمستويات أدنى. وقد أدى هذا التركيز " إلى فقدان الاتجاه في السياسات الاجتماعية والاقتصادية، والتطور التنظيمي غير المنسق، والتوسع غير المكبوح في التوظيف العام"[23]. ومثل هذا النظام لا يمكن له أن يطور آليات وأدوات المحاسبة والمساءلة والشفافية، مما يعني غياب واحدة من أسس قيام النظام السياسي الديمقراطي.

كيف لمجتمع أن يكوّن ملامح تجربة ديمقراطية وقد فقد أحد المقومات التقليدية للديمقراطية والمتمثلة بحكم الشعب؟، لسنا هنا بصدد البحث في الأسباب إلا انه لا مناص من البحث في انعكاسات ما أصاب الوضع الفلسطيني ومن ضمنه المجلس التشريعي على مسار التحول الديمقراطي ، وإذا كان من فرصة للبحث في الحلول فإن خطر البحث عن حل مجتزأ في ظل الانقسام للتمثيل في فلسطين يقرئه البعض كخطر مهدد للوحدة السياسية مستقبلا وهي الأصوات التي تعالت تجاه خطر إجراء الانتخابات المحلية مؤخرا.

أزمة المجلس التشريعي تنعكس كأزمة مواطنة بالنظر للحقوق القانونية التي انتقصت من المواطن وتأخذ عدة مناحي: 1) فقدان حقه في الحصول على المعلومات 2) انقطاع علاقة المؤسسات الأهلية وخاصة المتخصصة منها والنخب السياسية عن التواصل مع أعضاء المجلس التشريعي وطرح أفكار وبدائل حول ضرورات الوضع الداخل 3) تفرد قوى حزبية بعينها في صياغة وصناعة

[23] صايغ، يزيد و الشقاقي خليل . تقرير فريق العمل المستقل برئاسة ميشال روكارد .تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية . برعاية مجلس العلاقات الخارجية .مركز البحوث والدراسات الفلسطينية -نابلس 1998 ص13

القرار 4) غياب المسائلة ما يؤدي إلى تبرير التجاوزات القانونية 5) زوال العلاقة التكاملية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

إن الدور الذي بات يؤديه المجلس التشريعي في ظل تغييب دور المجلس الوطني الفلسطيني، خاصة وأن الأول " منتخب ديمقراطيًا " ويتمتع بشرعية عربية ودولية من جهة، ولطبيعة مهماته التشريعية والرقابية وانتظام حياته الداخلية، من جهة أخرى"[24] ، هذا الدور بات مصدرًا للصراع السياسي الذي كانت السلطة التنفيذية طرفًا رئيسيًا فيه، إذ انتهجت خطًا يهدف للتقليل من مساحة الصلاحيات والأدوار التي ينبغي ويحق للمجلس المنتخب أن يعمل من خلالها بحرية تامة، مما يعد إعاقةً للحكم الديمقراطي البرلماني.

لقد أدت هذه الممارسات إلى إضعاف سلطة المجلس التشريعي فقد وجد المجلس المنتخب نفسه أمام معضلة إثبات دوره وحضوره مقابل السلطة التنفيذية، ولم تفلح جهوده في الحد من هيمنة السلطة التنفيذية على مجريات الحياة السياسية واتخاذ القرارات، خاصة أن الأخيرة نجحت في ربط جزء من أعضاء المجلس بها، مما أفقد المجلس قدرته على ممارسة أدواره الرقابية وإعمال حقه في المساءلة والمحاسبة والتشريع، والقرار[25].

وقد أسهم هذا الواقع في إضعاف أحد الجوانب الهامة في عملية بناء عناصر السيادة من خلال التطور الديمقراطي للبنية المؤسسية والسياسية للسلطة والنظام السياسي الفلسطيني، حيث " إن هناك أهمية خاصة بالنسبة للسلطة التشريعية التي يمكنها أن تلعب دورا كبيرا في إرساء سيادة الدولة الفلسطينية من خلال سن التشريعات التي تسهم في تحقيق هذه السيادة " [26].

استمرار انقسام المجلس التشريعي تبعا للحالة العامة للانقسام خلق نموذجان من التشريع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الضفة الغربية

---

[24] جميل هلال، مرجع سابق، ص 263

[25] علي الجرباوي، البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن ، 1999 ، رام الله ص48

[26] جورج جقمان، .ورقة تقييم أداء المجلس التشريعي، مؤتمر رام الله الأول ، 2007، ص 3

بعد أن تعطل المجلس التشريعي تم اعتماد القرارات الرئاسية التي تصدر من رئيس السلطة الفلسطينية وذلك دون عرضها على المجلس التشريعي، وفي قطاع غزة حاول المجلس التشريعي الحصول على وكالات من أعضاء المجلس المعتقلين من طرف قوات الاحتلال الإسرائيلي وبلغ عددهم (44) نائبا، إلا أن الكتل البرلمانية الأخرى رفضت ذلك واعتبرت أن هذه الوكالات غير قانونية، وبدأت حركة حماس في إصدار قوانين جديدة.

ما يفرض سؤال تجاه تلك الحالة، هل هناك ديمقراطية في ظل الانقسام؟ هناك ثلاثة بدائل يمكن الاستناد إليها في مصير أزمة التشريع الفلسطيني ارتباطا بمسار التحول الديمقراطي:

أولا: انهيار المنظومة الديمقراطية وتحولاتها مع اليوم الأول لبدء الأزمة ولاحقا الانقسام نظرا لعجز المنظومة السياسية والحزبية والنخب من تدارك حدوث الانقسام، ولا يمكن الحديث بأي حال عن ديمقراطية في ظل حالة سياسية منقسمة.

ثانيا: يمكن التعامل بقدر من الانتقائية في ترسيخ التحول الديمقراطي كحرية الصحافة والعمل الأهلي والرقابة مع بقاء الانقسام مسيطرا في المستويات التقريرية وصناعة السياسات الرسمية.

ثالثا: التحول الديمقراطي بطبيعته لا يخلو من انتكاسات ترد إلى مراحل ما قبل بناء الهوية الوطنية والتي تتسم بالصراعات والخلافات والتي تشكل في نهاية المطاف خبرات تكون الهوية الوطنية.

لم يستطع المجلس التشريعي والحال كذلك من حماية أي منجز للتحول الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفقد دوره الضامن عبر وظيفته الرقابية لأداء السلطتان التنفيذية والقضائية.

بات من الضرورة إعادة عمل المجلس التشريعي في نطاق مؤسسي ليؤدي دوره على قواعد تأخذ في حسبانها أن ظروف البيئة السياسية الفلسطينية يجب أن تتأسس على تفاعل كافة القوى السياسية والاجتماعية فيها بعيدا عن الصيغة

النمطية للعلاقات الفصائلية وبالتالي من الضروري إيجاد سبل لبعث الإصلاح السياسي مجددا والعمل وفق آلية واضحة لتحقيق ذلك الهدف، ومن أهمها ضبط نموذج الديمقراطية النيابية ليختار الشعب برلمانه على قاعدة من المشاركة والتداول وتفادي الأحادية الحزبية .

وبالحديث عن الديمقراطية النيابة كما يصطلح عليها موريس ديفرجيه فإنه من الضرورة تطوير البرلمان ليمثل دوره ليس كمهمة تشريعية فقط وإنما كناظم وضابط لمسار التحول الديمقراطي وليشكل قوة ايجابية لكافة مدخلات العملية الديمقراطية. مع التأكيد على أن غياب دور السلطة التشريعية يغيب الأدوار والوظائف الأساسية لها، التشريعية، الرقابية، السياسية، والمحاسبة وهي الوظائف التي تتقاطع مفصليا مع صلب أزمة التحول الديمقراطي ويمكن حصر عدة مستويات من مخاطر تعطيل وظائف المجلس التشريعي الفلسطيني على مسار عملية التحول الديمقراطي:

المستوى الأول: مخاطر إستراتيجية بعيدة المدى، أبرز تلك المخاطر الانهيار في بنية النظام السياسي الفلسطيني وهياكله الأساسية وتشكل هياكل موازية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بصورة غير قانونية. حيث أدى الانقسام إلى تعدد السلطات العامة في الحياة السياسية الفلسطينية، فهناك مجلسان تشريعيان وسلطتان تنفيذيتان وسلطتان قضائيتان، مما يصعب من وجود منظومة قانونية واحدة، بالإضافة إلى وجود ثلاث جهات تمثل الشعب الفلسطيني، وهي منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الوطنية

الفلسطينية في رام الله المكتسبة للشرعية الدولية كممثل للرسمية الفلسطينية، والثالثة سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة.

إضافة إلى التفرد في إدارة الشأن العام من المنظور الحزبي الضيق نظرا لغياب جهة الاختصاص في إصدار التشريعات والقوانين الناظمة للشأن العام، وتشكيل حكومات ناتجة عن المصالح الحزبية، انحسار عملها كجهة تشغيلية فقط

يغيب عنها البرامج التنموية خاصة الاقتصادية والتي بمجملها تشكل عوامل دافعة للتحول الديمقراطي.

المستوى الثاني: مخاطر مرحلية، تتعلق بجملة القوانين والتشريعات التي يتم سنها في ظل غياب المجلس التشريعي وتصبح نافذة المفعول، اخطر ما في مخاطر هذا المستوى أنها تمثل القضايا اليومية المعاشة والتي تستحوذ على حيز كبير من مصالح المواطن المعيشية المطلبية، مثل التشريعات المتعلقة بالعمل والموظفين في القطاع العام والعسكري والتنمية والتطوير إضافة للتشريعات في كافة القطاعات التعليمية والصحية والاجتماعية.

المستوى الثالث: مخاطر محددة، وهي المخاطر التي تدخل في صلب النظام السياسي وتصبح على علاقة طفيلية معه نتيجة غياب المسائلة والرقابة في هذه الفترة ما يسمح لفئات و صفوات اقتصادية وسياسية وأمنية من تهيئة ظروف داخل الجهازين البيروقراطي والأمني تتلاءم مع مصالح شخصية وفئوية وحزبية. تحدث التقرير السنوي لائتلاف المسائلة والنزاهة "أمان"، حول واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين للعام 2014 ... أن تعطيل التشريعي أدى إلى عدم موائمة التشريعات الفلسطينية مع اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي وقعت عليها السلطة[27].

وهذه المستويات من المخاطر يمكن أن تتمثل داخل النظام السياسي الفلسطيني بعدة أوجه:

الأول، يرتبط بعلاقة السلطات الثلاث مع بعضها حيث إن إسقاط السلطة التشريعية يترك المساحة الفارغة بين السلطتين التنفيذية والقضائية لتتشكل بديلا عنها علاقة تساوق وظيفي لصالح السلطة التنفيذية.

[27] د. فتحي الوحيدي، ندوة دور المجلس التشريعي في الرقابة على السلطة التنفيذية ، جامعة بير زيت مركز الحقوق – غزة، موقع الكتروني ، 10/كانون الاول /2013 ، http://lawcenter.birzeit.edu/lawcenter/ar/2012-11-20-11-35-08/1028-2014-01-16-08-23-52

الثاني، دمج وحصر القضايا الوطنية الكبرى بقضايا الحزب والتعامل معها بناء على ظروف وشروط الحالة الحزبية آنذاك مع تغييب تام لأي حوكمة تقتضي مراعاة الأبعاد التنموية والإستراتيجية لجمهور المواطنين والنظام السياسي.

الثالث، تفتيت منظومة المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية وتركها تعمل في هامش منعزل عن الحقل السياسي مما يجعل مراكمة دورها عموديا في التأثير على مجمل مرحلة التحول الديمقراطي باعتبارها تعمل من خارج الشراكة مع هرمية النظام السياسي.

الرابع، تبلور علاقة مشروطة بين القوى السياسية تتعلق بشكل أساسي بالتبادلية المصلحية لكل منهم لا تتسع حتما لأي تحولات ديمقراطية تتعارض جوهريا مع القضايا الحزبية.

رابعا: صيغ المجلس التشريعية الممكنة:

من التحديات الهامة أمام النظام السياسي الفلسطيني لتفعيل دور السلطة التشريعية انتقاء النظام القادم للمجلس التشريعي، وهي عملية بقدر أهميتها فإن اختيارها له تبعات هامة ومؤثرة على مستقبل الحياة السياسية والتحول الديمقراطي.

وعملية الاختيار تلك تتم داخل النظم السياسية إما أن تتم نتيجة دراسة معمقة للنظام السياسي ومكوناته خاصة جمهور الناخبين والقوى السياسية المشاركة فيه، أو نتيجة أحداث طارئة كالتحولات السياسية والتاريخية التي تؤثر على بنية النظام السياسي، ومن المحتمل أن تتم نتيجة لتدخلات خارجية كما هو الحال في برلمان الجمهورية اللبنانية والذي أخذ صيغته الحالية نتيجة اتفاق الطائف عام 1989، ومن الوارد أن تتضافر تلك العوامل معا في بناء السلطة التشريعية.

الواقع الفلسطيني الراهن يستدعي عدة شروط من الضرورة أخذها في الاعتبار لتطوير العمل التشريعي، أولا الحاجة الملحة لإعادة دور السلطة التشريعية استكمالا لمسار التحول الديمقراطي المتعطل، وثانيا الاعتماد في اختيار

صيغة المجلس التشريعي القادم الأسس الموضوعية لنظام سياسي مختلف من حيث القطبية السياسية واللاعبين السياسيين، وثالثا تهيئة مناخ مناسب لانجاز العملية التشريعية في النظام السياسي الفلسطيني على أسس فاعلة مثل ضمان استقلالية كافة القوى السياسية والاحترافية في العملية التشريعية وتكافؤ الفرص.

أولا: النظام الرئاسي / البرلماني:

النظام البرلماني يقوم على قاعدة المساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بحيث يكون أمر التوجيه السياسي للشئون العامة للدولة نتيجة تعاون كامل بين البرلمان ورئيس الدولة عن طريق الوزارة المسئولة أما ممثلي الشعب [28].

ويتأسس النظام البرلماني على قاعدة التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فالعلاقة ما بينهما لا تتحدد على أساس من التبعية بقدر ما هي علاقة تعاون وفصل مرن تسمح للنواب الاشتراك في المناصب الوزارية، ففي المجلس التشريعي الفلسطيني الأول عام 1996 كان هناك 80% على الأقل من الوزراء من أعضاء المجلس ([29])، إلا أن وجود رئيس منتخب من الشعب ويمارس صلاحيات السلطة التنفيذية دون وجود لرئيس الوزراء لم يجعله نظاما برلمانيا خالصا.

ويقوم النظام البرلماني على مجموعة من الأسس والمتطلبات التي يتميز بها عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى ... 1) وجود ثنائية الجهاز التنفيذي 2) وجود تعاون وتوازن ما بين السلطات 3) وجود نوع من الصرامة الحزبية أو الانضباط الحزبي[30].

---

[28] النظام البرلماني البرلمان الانجليزي نموذجا، محمد لطفي الشيمي، جامعة القاهرة ، 2009، ص2.

[29] عزيز كايد، إشكالية العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، ص9.

[30] رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، الموصل، مطابع التعليم العالي، 1989، 231ص.

وعلى العكس منه النظام الرئاسي الذي يقوم على الفصل والاستقلال في عمل كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية، وبالنسبة لمسارات العلاقة المحتملة بين رئيس السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي، فهي تحتكم إلى ثلاث سيناريوهات، يتلخص الأول في السيناريو التعاوني وهذا النموذج إذا لم يتم على أسس ضابطة له فإن خطورته تكمن في قدرة السلطة التشريعية تجاوز صلاحياته، ثم سيناريو الشد والجذب حيث تتسم العلاقة تارة بالتوافق وتارة أخرى بالتناقض ولكن إذا لم يتم التجانس داخل هذا النموذج من العلاقة فقد يؤدي قدما إلى التنافر والتوتر، أما الثالث فيتمثل في سيناريو التصادم بين الرئيس والمجلس التشريعي وتقود إلى الدخول في حالة من الفوضى السياسية.

اعتمد النظام السياسي الفلسطيني عام 2006 نظاما مختلطا تمثل بوجود رئيس منتخب من الشعب ورئيس وزراء يمثل الكتلة الحزبية الأكبر، في ضوء تلك الثنائية الحزبية من الراجح أن تؤدي إلى التعارض بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتتزايد فرص ممارسة كل من السلطتين لنفوذ وصلاحيات متعارضة إذا لم يستطيع النظام السياسي موازنة ذاته والاحتكام إلى سيادة القانون، مع الأخذ بالاعتبار إن الثنائية الحزبية في إطار ضوابط محددة تؤدي إلى استقرار في عمل المؤسسة التشريعية لان رئيس الحكومة يمثل احد الحزبين في المجلس.

العامل الأكثر تأثيرا على النظام البرلماني صعود قوى سياسية أخرى وبنسب مؤثرة إلى سدة البرلمان الفلسطيني (وان كانت فرصه محدودة) يعزز الرقابة والمسائلة، وإن كان يؤخذ عليه قدرة القوى الثالثة المشكلة للمجلس التشريعي إسقاط الحكومات والتأثير في العملية السياسية عبر التحالفات والائتلافات.

ثانيا: البرلمان ألتشاركي:

البرلمان التمثيلي: البرلمان الفلسطيني بدورتيه السابقتين تشكل على أساس تمثيلي ، وهذه البرلمانية تعطي نتائجها الأفضل في المجتمعات ذات القوى السياسية المتوافقة سياسيا، ويمارس الشعب سلطته من خلال ممثلين له في البرلمان فيقتصر دور الشعب على إيصال مرشحيهم إلى البرلمان فقط، وليس على أساس ما يعرف بنظرية الوكالة، عندما يمارس البرلمان مهماته القانونية بمقتضى الوكالة الممنوحة له من جمهور الناخبين.

إن استمرار تطبق هذا النظام من المحتمل أن تشوبه معضلات بنيوية: 1) ارتدادات الانقسام السياسي على علاقات القوى السياسية 2) تعارض البرامج الفصائلية 3) انحسار التمثيل في فصيلين بشكل أساسي وغياب تمثيل باقي القوى أو حضورها الهش 4) تأثير العامل الخارجي على شرعنة التمثيل البرلماني، وهو ما أوقع حركة حماس في مأزق الاعتراف الدولي عام 2006. رغم ذلك يبقى هذا النوع هو الخيار الأكثر عملية في المرحلة المقبلة نظرا لعدم تجانس مكونات النظام السياسي خاصة القوى الحزبية وغياب الرؤية المشتركة على قاعدة من تقاسم الأدوار المرن والمستقر.

تستهدف الديمقراطية التشاركية خلق صياغة للمشاركة المجتمعية والمواطنين مع الديمقراطية التمثيلية استنادا إلى بروز الحركات الاجتماعية والتنموية وانخراطها المباشر في طرح القضايا المطلبية وتعزيز الإرادة السياسية الوطنية.

تقدم الديمقراطية التشاركية باعتبارها " المشاركة الفردية من جانب المواطنين في القرارات السياسية والسياسات التي لها تأثير مباشر على حياتهم بدل من الاعتماد الكلي في هذه القضايا على النواب المنتخبين، وبالتالي فإن هذه

المشـاركة مـن جانـب المـواطنين تتسـم بالتفاعـل المباشـر والنشـط، وتـتم فـي إطـار مجتمعات صغيرة بحيث تكون فرص التواصل المباشر بين الجماهير أكبر[31].

وهنـاك تعريـف آخـر للديمقراطيـة التشـاركية قدمـه جـون ديـوي حيـث عرفهـا باعتبارهـا : مشـاركة كـل مـن يتـأثر بالمؤسسـات الاجتماعيـة حيـث يشـارك الفـرد فـي رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها"[32].

طـرح خيـار البرلمـان ألتشـاركي يتطلـب مشـاركة سياسـية ومجتمعيـة فاعلـة، وإذا تـم تنسـيق الأدوار بصـياغة متوازنـة وفاعلـة لكافـة الأطـراف المشـاركة فـذلك يعـزز مـن دور المجلـس التشـريعي، بـات مـن الضـروري زيـادة مشـاركة القـوى المجتمعيـة إلـى جانـب السياسـية ويـتم ذلـك مـن خـلال آليـات محـددة وفقـا للدسـتور بحيـث يتـاح المجـال أمـام الجمعيـات المهتمـة بقضـايا الشـأن العـام والمنظمـات غيـر الحكوميـة للمسـاهمة فـي إعـداد القـرارات والمشـاريع للمؤسسـات المنتخبـة، إضـافة إلـى وسـائل أخـرى مثـل، تقـديم العـرائض، والاسـتفتاء الشـعبي، والمبـادرات الشـعبية التي يسمح عند جمع حد معين من التواقيع عرضها لاستفتاء شعبي.

ويتفـق النظـام ألتشـاركي مـع ثقافـة العصـر بالتأكيـد علـى الحضـور المتزايـد للمجتمـع فـي الحقـل السياسـي / الاجتمـاعي، مـع الأخـذ بالاعتبـار محـاذير عـدة كعـدم انحيـاز أو تسـاوق مؤسسـات المجتمـع ونخبـه لوجهـات سياسـية معينـة داخليـة أو خارجيـة تبعـدها عـن قضـاياها المطلبيـة الأساسـية المفتـرض أنهـا وجـدت وتعمـل مـن أجلهـا، إضـافة إلـى عـاملي الثقافـة والتنشـئة السياسـيتان وهـم علـى ارتبـاط مميـز مـع النظام ألتشاركي أكثر من غيره من النظم.

[31] محمد العجاتي، كلوفيس هنريك، نوران أحمد، من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة 2005، ص3.

[32] المرجع السابق ص 3.

ثالثا: البرلمان التوافقي:

ظهر مفهوم الديمقراطية التوافقية في عقد الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي عقب الحرب العالمية الثانية لتجيب على سؤال محوري : كيف نجعل النظام السياسي ديمقراطياً، ومستقراً خاصة في المجتمعات التي تحفل بالصراعات على أسس عرقية وثقافية ودينية وجهوية ؟ وهي مفهوم جديد يطرح بديلاً للديمقراطية التقليدية التنافسية[33].

ويعرف التوافق أيضا أنه الطريقة التي يقوم فيها الطرف الأقوى بتجميع الأطراف السياسية المختلفة والمشتركة في خلاف حول موضوع ما ويدعوهم إلى طرح أفكارهم على الطاولة بحرية ومشاركة وتمثيل مناسب وأن يتوصلوا سويا إلى اتفاق يرضي احتياجاتهم ويغطي الحد الأدنى من مطالب تلك الأطراف[34].

التوافق حالة ضرورية للمجتمع الفلسطيني سياسيا لكن هناك مثبطات وموانع لتحقيق الصيغة البرلمانية التوافقية:

أولا: العوامل الخارجية: الفصائل الفلسطينية يرتبط حراكها بالقوى الدولية و الحالة الإقليمية السائدة وهذا يخضعها لاشتراطات تفوق أحيانا التوافق الداخلي خاصة وانه يشمل فيما يشمل المعونات المالية السياسية.

ثانيا: العوامل الداخلية: تعارض واختلاف الأجندات السياسية للقوى الفلسطينية وأولويات البرنامج المرحلي لها يشكل عبء تجاه أي تحرك باتجاه التوافق إضافة إلى دور النخب السياسية المؤثر في إقرار التوافق من عدمه، نحن بحاجة إلى التوافق على برنامج سياسي وعلى شكل المصالحة وعلى نظام الحكم. لذلك يبقى هامش التوافق محدود في ضوء معطيات الوضع السياسي الراهن.

---

[33] د. الطيب زين العابدين، الديمقراطية التوافقية طريق الاستقرار في السودان، صحيفة الراية القطرية، 29/9/2012 م.

[34] . التحول الديمقراطي وصناعة التوافق (تجارب وتوصيات للحالة المصرية) كريم قاسم منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة 2012 ، ص4

الخلاصة والتوصيات

الخلاصة:

لا يـزال النظـام السياسـي الفلسـطيني يتفاعـل مـع مشـكلات عديـدة ارتبطـت بنيويـا مـع مسـار وتشـكيل المجلـس التشـريعي الفلسـطيني أهمهـا أزمـة التمثيـل السياسـي فـي ظـل الانقسـام فـلا سـلطة تنفيذيـة تفـرض سـيادتها علـى جغرافيـا الـوطن كافـة ولا سـلطة تشـريعية تـزاول وظائفهـا تجـاه المجتمـع الفلسـطيني فـي الضـفة الغربيـة وقطاع غزة، إلى جانب الأزمات البنيوية التي يعانيها الحقل السياسي الفلسطيني.

وهـذا مـا يسـتدعي مراجعـة شـاملة باتجـاه التأسـيس للسـلطة التشـريعية والمجلـس التشـريعي علـى أسـس الفاعليـة وتـدعيم مسـار التحـول الـديمقراطي بحيـث يكـون المجلـس التشـريعي أحـد ضـمانات اسـتكمال مرحلـة التحـول للوصـول إلـى نمذجـة ديمقراطيـة تـتلاءم وطموحـات المـواطن الفلسـطيني وتطـوير النظـام السياسـي الفلسطيني.

إن اسـتمرار تعطيـل المجلـس التشـريعي غيـب التحـول الـديمقراطي علـى مـدى عشـر سـنوات وان كـان مـن الموضـوعية أن نشـير إلـى أن النظـام السياسـي الفلسـطيني فـي مـا قبـل الانتخابـات التشـريعية 2006 تضـمن أزمـات عديـدة أعاقـة التحـول الـديمقراطي الفلسـطيني وهـي عوامـل لهـا دورهـا فـي تشـكل البنيـة السياسـية المأزومـة التـي أدت إلـى الانقسـام السياسـي، وهـذا يتطلـب رؤيـة مشـتركة لإعـادة النظـام السياسـي الفلسـطيني إلـى سـياق يتقبـل كافـة القـوى السياسـة والمجتمعيـة علـى قاعـدة التفاعـل وفقـا لشـروط ومطالـب الضـرورة الفلسـطينية ذات الرؤيـة المشـتركة الراهنة والمستقبلية.

التوصيات:

1. إنهاء الانقسام الخطوة المطلبية الأساس لاستكمال التحول الديمقراطي، والعمل على بناء مرحلة انتقالية جديدة بحيث تقود إلى تحول ديمقراطي نوعي ومؤثر على النظام السياسي الفلسطيني بكل مكوناته.

2. ينبغي البحث عن سبل تطوير النظام السياسي الفلسطيني من داخله وفق خطة مدروسة ومشتركة للإصلاح السياسي والوطني الشامل يمثل التحول الديمقراطي فيها أولوية رئيسية نحو التعددية السياسية والحزبية بهدف التداول السلمي للسلطة.

3. المجتمع الفلسطيني شأن أي مجتمع لديه ظروفه التي تحكم عملية التحول الديمقراطي لكنه لم يستطيع لغاية الآن صوغ ملامح تجربته كليا نظرا للانقسام من جهة وبقاء الاحتلال من جهة أخرى.

4. لا بد من مكونات فاعلة لتحقيق التحول الديمقراطي كوجود المجتمع المدني الفاعل والقوى السياسية المتطورة في برامجها وممارساتها، إضافة إلى سياسات رسمية راعي لمسار التحول الديمقراطي.

5. حاجة النظام السياسي الفلسطيني لحالة من التوازي بعيدا عن الثنائية بين حركتي فتح وحماس في تشكيل مفاعيل العملية السياسية الفلسطينية وتفادي استمرار تراجع دور القوى السياسية الأخرى خاصة اليسار الفلسطيني.

5. من الضرورة استحضار التجارب المختلفة للمجتمعات المتحولة ديمقراطيا ودراستها لاستيعاب قضايا التحول ومتغيراته، فمثلا أوجدت جمهورية الصين نموذجها في التحول الديمقراطي القائم على الحذر من الانفتاح الواسع بلا ضوابط على الآخر وإتباع إستراتيجية التحول البطيء.

6. من الضروري العمل على تغييرات جوهرية في بنية المجتمع الفلسطيني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بحيث تطور الثقافة السياسية بما يسمح لها من استيعاب التحول الديمقراطي، وتعزيز المشاركة المجتمعية .

7. ضرورة تطوير إستراتيجية جديدة تحكم عمل السلطة التشريعية الفلسطينية مبنية على مقومات تراعي طموحات الشعب الفلسطيني، وتأسس لنظام سياسي فاعل.

المراجع :

أولا: الكتب والدوريات

1. هيكل، محمد حسنين. في، إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. 1997 ط 1 مواطن رام الله.

2. صدفة محمد محمود، مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠١٣ أغسطس.

3. إيمان احمد، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، المعهد المصري للدرسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، فبراير .2016

5.هاني مفلح الودعان، أثر التحول الديمقراطي في العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي الأردني (1989-1997)، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 4، العدد3، .2011

6. بلقيس ،أحمد منصور، الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي في اليمن .القاهرة :مكتبة مدبولي ،.2004

7. باسل عامر، أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (1993-2013)، رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية .2014

8. نجلاء ، الرفاعي، " التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان " (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1997).

9. جقمان، جورج .خطر الماضي على المستقبل :نقد لنموذج منظمة التحرير الفلسطينية . في :التحرر، التحول (الديمقراطي وبناء الدولة)، مؤتمر مواطن رام الله، 1997./11/8

10. جميل هلال: التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية للدراسة الديمقراطية، .2006

11. جورج جقمان ، الانتخابات التشريعية الفلسطينية والتحول السياسي في فلسطين ، مجلة الدراسات الفلسطينية 17 المجلد 2006 العدد 65.

12. التحول الديمقراطي في فلسطين أسباب التراجع ومعوقات التقدم ، محسن أبو رمضان، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان ، رام الله .2008

13. عزيز كايد ، إشكالية العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، 2000م.

14. جميل هلال: النظام السياسي بعد أوسلو، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لأبحاث الديمقراطية، 1998).

15. تيسير محيسن، النظام السياسي الفلسطيني و"التيار الثالث": دراسة بنيوية، مركز دراسات التنمية جامعة بير زيت، .2006

16. صايغ، يزيد و الشقاقي خليل . تقرير فريق العمل المستقل برئاسة ميشال روكارد . تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية .برعاية مجلس العلاقات الخارجية .مركز البحوث والدراسات الفلسطينية –نابلس 1998 .

17. علي الجرباوي، البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن ، 1999 ، رام الله.

18. جورج جقمان، .ورقة تقييم أداء المجلس التشريعي، مؤتمر رام الله الأول2007 .

19. النظام البرلماني البرلمان الانجليزي نموذجا، محمد لطفي الشيمي، جامعة القاهرة ، 2009.

20. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، الموصل، مطابع التعليم العالي، .1989

21. محمد العجاتي، كلوفيس هنريك، نوران أحمد، من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة .2005

22. د. الطيب زين العابدين، الديمقراطية التوافقية طريق الاستقرار في السودان، صحيفة الراية القطرية، 29/9/2012 م .

23. التحول الديمقراطي وصناعة التوافق (تجارب وتوصيات للحالة المصرية) كريم قاسم منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة 2012.

ثانيا: مواقع الكترونية :

1. حمد رشيد، عبد الوهاب. المجتمع المدني والديمقراطية. مقالة على موقع الحوار المتمدن عدد

729. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=353375

2. عزمي بشارة: حول فوز حماس وفعل التحدي،

.(http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=34412

3.عزمي بشارة: حول فوز حماس وفعل التحدي،

.(http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=34412

4.د. فتحي الوحيدي، ندوة دور المجلس التشريعي في الرقابة على السلطة التنفيذية ، جامعة بير زيت مركز الحقوق – غزة، موقع الكتروني ، 10/كانون الاول /2013 ، http://lawcenter.birzeit.edu/lawcenter/ar/2012-11-20-11-35-08/1028-2014-01-16-08-23-52

5.د. ميلاد مفتاح الحراثي ، تقرير قضايا التحول والانتقال في الديمقراطية العربية / المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية

http://democraticac.de.w0124385.kasserver.com/?p=726

تقارير

الانتحار في فلسطين.. بين الانقسام السياسي والفقر المدقع

أ.غادة حجازي

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الانتحار ظاهرة عالمية موجودة في كل المجتمعات سواء الغربية أو العربية، ظاهرة قديمة قدم البشرية فالإغريق نظروا للانتحار نظرة فلسفية فأرسطو اعتبر المنتحر يُوجه عملاً ضد قوانين الإنسانية لذا دعا لمعاقبة كل من يُقْدِم على الانتحار[1] كما اعتبرته اليونان عمل لا أخلاقي يُضر بالفرد وبالمجتمع معاً كما لجأ اليهود لوسيلة الانتحار لتجنب إهانات جيوش الروم ليتركوا ديانتهم في حين لجأ البوذيون للانتحار كوسيلة للمعارضة الاجتماعية، واستخدمه الطيارون اليابان في الحرب العالمية الثانية كتأكيد على شجاعتهم واستعدادهم للتضحية[2]

يُحَرّم الإسلام قتل النفس ويشدد على ذلك سواء قتل نفس الإنسان بيده أو قتل النفس بالنفس لغيره من الناس، يعتبر سلوك الانتحاري مناقضا لطبيعة الإنسان ويُعارض منهج الله الذي وصفه للإنسان في حياته الدنيا، فالإنسان لا يملك حق إنهاء حياته بنفسه لأنه ليس هو الذي أوجدها. لقوله تعالى: "ولا تقتلوا أنفسكم إنّ الله كان بكم رحيما"[3]

يؤكد علماء النفس على أن الانتحار في حد ذاته سلوك متعدد الدوافع يظهر عندما يحدث خلل في التوازن ما بين غريزتي الحياة والموت فلا يكون وليد اللحظة حين تنفيذه إنما يكون موجوداً في طبقات الوعي العميقة وينشط في ظروف معينة ليكون الخيار الوحيد الذي يراه الفرد في تلك اللحظة بأنه الحل الوحيد والمناسب لما يعانيه[4]

يرى ناجي الجيوش (ناجي الجيوش، 1990) أن الانتحار قمة التراجيديا الإنسانية ذلك لأن الإنسان في الموقف الانتحاري تتنازعه قوتان في أعماق نفسه وهما قوة القاتل وقوة القتيل معاً، فَيُحَول الإنسان بإرادته قدرته على العقل لتدمير ذاته وهدم كيانه وإعدام وجوده[5]

كما ترجع مسببات الانتحار لعدة عوامل تختلف باختلاف الأفراد والمجتمعات سواء كانت عوامل اجتماعية أو اقتصادية أو عنف سياسي أو مشكلات نفسية أو ضغوط حياتية أو أمراض نفسية وعقلية ...الخ.

حذرت منظمة الصحة العالمية في إعلان لها عام 2010م من " أن أعداد المنتحرين سنوياً بلغ مليون ومائة ألف منتحر أي ما يعادل حالة انتحار واحدة كل أربعين ثانية،أي 3000 قتيل كل يوم،ومن الممكن ارتفاع العدد إلى مليون ونصف المليون سنة 2020م. فمعدلات الانتحار في ازدياد عالمي ينذر بخطر كبير خاصة بين الشباب والمراهقين "[6].

تتميز الأسرة الفلسطينية بأنها أسرة ممتدة لا يقتصر امتدادها على إقامة أجيال تجمعهم صلة القرابة في المسكن نفسه بل من حيث شبكة العلاقات الاجتماعية إلى جانب أنها أسرة أبوية هرمية من حيث السلطة حيث تبدأ السلطة بأكبر الذكور سناً يمثل الأب أعلى الهرم ويكون تقسيم العمل والمكانة على أساس الجنس والسن إضافة لتميز الأسرة الفلسطينية بأنها أسرة تقليدية محافظة على عاداتها وتقاليدها. [7] تعتبر أخطر المراحل في حياة الفرد هي مرحلة الطفولة والمراهقة فالأسرة هي خط الدفاع الأول ضد أي انحراف أو شذوذ أو جريمة من خلال تربية أبنائها وتعليمهم المقبول وغير المقبول، الخطأ والصواب، الحق

والباطل. ستطرق الدراسة الحالية لتعريف الانتحار وذكر أسبابه ودوافعه وإحصاءات عنه في المجتمع الفلسطيني مع طرح مقترحات لصناع القرار في مختلف المؤسسات التربوية والإعلامية للحد من هذه المشكلة التي دقت ناقوس خطر في السنوات الأخيرة حتى لا تتحول لظاهرة تؤثر سلباً على المواطن الفلسطيني في جميع مناحي الحياة .

مفهوم الانتحار:

تعددت تعريفات الانتحار حيث لا يوجد تعريف شامل ومحدد ودقيق للانتحار وقد يعود ذلك لتعدد التخصصات العلمية التي تناولته من سياسية واقتصادية ونفسية وتربوية وقانونية..الخ.

ويعرف الانتحار في المنجد بأنه "مصدر الفعل انتحر أي قتل نفسه عمداً والانتحار هو قتل النفس عمداً، اصراراً على إنهاء الحياة كما يعني تعريض السلطة والنفوذ لخطر الزوال إضراراً بالذات أو جلب الكارثة عليها[8]

يرى الطبيب النفسي فضل أبو هين أن "الانتحار مرض اجتماعي ناتج عن الشعور بالإحباط وفقد قيمة الحياة ومتعتها وأن الحصار الإسرائيلي وتبعاته، وكذلك الدمار والهلاك الذي أعقب الحرب على قطاع غزة كانا سببا رئيسا في ارتفاع معدلات الانتحار. [9] كما يُعزي القانوني عصام يونس مسببات الانتحار لصعوبة الواقع بقطاع غزة من حصار متواصل منذ سنوات طويلة وانقسام فلسطيني مستمر، والمواطنون هم ضحايا هذا الوضع السيئ المسبب الوحيد في اللجوء للانتحار[10]

أسباب الانتحار:

تعتبر مشكلة الانتحار مشكلة مختلفة الأبعاد سواء لأسباب اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو نفسية لا تنفصل هذه الأسباب عن باقي مشكلات الحياة بل هي تؤثر فيها وتتأثر بها.

أولاً: الأسباب الاجتماعية:

تتمثل في ارتفاع معدل حالات الطلاق بفلسطين مما دفع البعض من النساء المطلقات للإقدام على الانتحار كوسيلة للتخلص من حياتهن خاصة وقوع حالات الطلاق بين الأزواج الشابة حيث لوحظ أن النسبة في ارتفاع قاربت على 50% من مجمل حالات الطلاق[11].

كذلك ارتفاع معدل ترمل النساء بسبب استشهاد أزواجهن في الحروب والاجتياحات والأنفاق خاصةً في حال كان الرجل هو المعيل للأسرة فينعكس ذلك سلباً على المرأة الفلسطينية نتيجة للضغوط الاقتصادية والنفسية خاصة عندما تكون الأرملة صغيرة السن فتكون نظرة البعض منهن سوداوية فيدفعها ذلك في التفكير بمحاولة الانتحار للتخلص من حياتها والهروب من الواقع خاصة عند وجود أطفال وتكون هي المطالبة بتوفير متطلباتهم من جميع النواحي.

أشارت المستشارة القانونية أريج عودة إلى أن نسبة النساء اللواتي يقتلن هي أكبر من نسبة اللواتي يقتلن أنفسهن إضافة لقصص بعض النساء اللاتي أجبرن على الانتحار كي لا يتحمل الأهل أي عقوبة.[12] يعتبر التفكك الأسري والعنف العائلي المتمثل في إساءة معاملة الأبناء والأزواج والزوجات والأقارب من الأسباب الرئيسية التي تؤدي لارتفاع معدل الضغوط النفسية التي تؤدي للاكتئاب والتوتر الحاد الذي يدفع من هو مصاب به إلى التفكير بالانتحار ومحاولته عدة مرات نتيجة الشعور باليأس وفقدان الأمل في الحياة.

ثالثاً: الأسباب الاقتصادية

ترتفع معدلات الفقر في فلسطين والتي تتمثل في البطالة وهي عدم المقدرة على الحصول على وظيفة أو عمل فيؤدي ذلك لعدم إيجاد دخل ثابت للأسرة لأجل توفير احتياجاتها. فيفقد الأشخاص الأمل في الحياة و يزيد ذلك من معدل محاولات الانتحار بل والإقدام على الانتحار بين الأفراد العاطلين عن العمل. كما يعتبر الحصار وإغلاق المعابر وسيطرة المحتل الصهيوني على تحركات الأموال الداخلة للمناطق الفلسطينية مسبباً في ارتفاع معدلات الفقر التي تنعكس سلباً على جميع مناحي الحياة سواء اقتصادياً أو اجتماعياً أو نفسياً[13].

تعاني غالبية الأسر الفلسطينية من الفقر المدقع أو المطلق ويعني عجز الإنسان عن توفير احتياجاته الأساسية اللازمة لحياته وحياة أسرته من طعام وشراب وملبس ومسكن وعلاج أساسي وتعليم . فحسب المفهوم الوطني للفقر الذي استند للتعريف الرسمي للفقر الذي تم وصفه عام 1997 فقد قدر معدل الفقر بين السكان في فلسطين وفقا لأنماط استهلاك الأسر فقد بلغت مستويات الفقر خلال العام 20111 إلى ما نسبته(25.8%) بواقع (17.8) في الضفة الغربية، (38.8%) في قطاع غزة. كما تبين أن الأفراد الذين يعانون فقراً مدقعاً في فلسطين بلغت نسبتهم في الضفة الغربية (7.8%) أما نسبتهم في قطاع غزة فقد بلغت (21.1%) . أي أن راتب الأسرة التي تعاني فقراً مدقعاً قد بلغ (1.832 شيكل) . يلاحظ ارتفاع معدل الفقر المدقع بين الأسر في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية. [14]

يؤكد الاقتصادي سمير أبو مدللة أن انعدام فرص العمل لما يزيد عن (110) ألف خريج ضمن (250) ألف عامل عاطل عن العمل في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي ومنع دخول مواد البناء لقطاع الإعمار الذي يشغل نحو(40) ألف عامل بشكل مباشر وما يزيد عن (30) ألف آخر يعملون في المهن المرتبطة بالبناء في وضع اقتصادي واجتماعي مأساوي. كما تفيد الإحصائيات الدولية أن 226 ألف طفل يعانون فقر الدم جراء نقص التغذية هذه الأسباب كفيلة بإقدام الضعفاء من الشباب نفسياً وأرباب الأسر إلى الانتحار الفعلي أو محاولته كظاهرة غريبة على المجتمع الفلسطيني. ويؤكد الحقوقي سمير زقوت أن أغلب سكان قطاع غزة ضمن دائرة الفقر جراء تدهور الخدمات الأساسية كالكهرباء التي توصل أربع ساعات باليوم إضافة للقيود القاتلة على حرية الحركة والتنقل إلى درجة أن الإنسان يفقد حياته بسبب عدم قدرته على السفر، فالوضع بقطاع غزة يعتبر الأخطر منذ سنوات تراكمت فيها الأزمات لدرجة أصبح المواطن عاجزاً عن تحصيل قوت أطفاله فيتعذب لأجلهم لشعوره بالعجز في إطعام أبناءه وإسكانهم حيث أكدت وزارة الإسكان الفلسطيني أن عدد الوحدات السكنية بلغ (130) ألف مسكن و (20) ألف منزل في انتظار الأعمار بعد دمار حرب 2014م على قطاع غزة.[15] هذه الظروف تدفع

بـالكثير مـن الشـباب للتفكيـر بالانتحـار والإقـدام عليـه كمحاولـة للـتخلص مـن مآسـيهم الحياتية.

ثالثاً: الأسباب السياسية:

يعتبـر الانقسـام السياسـي الفلسـطيني الـذي اسـتمر قرابـة العشـر سـنوات عامـل مـؤدي للانتحـار فالصـراع بـين أكبـر فصـيلين (فـتح وحمـاس) ألقـى بظلالـه علـى التفكيـر الجـدي للانتحـار وبسـبب زيـادة الإحبـاط والشـعور بالفشـل فـي مواجهـة الواقـع إلـى جانـب ممارسـة العنـف السياسـي المتمثـل فـي انعـدام فـرص العمـل والمنـع مـن السـفر والمنع من ممارسة حق

الأفـراد فـي المشـاركة السياسـية والحـق فـي حريـة الـرأي وسياسـة تكمـيم الأفـواه.... إلـخ. جميـع تلـك المظـاهر تـؤدي لليـأس والقلـق النفسـي وفقـدان الأمـل والإقدام على الانتحار[16].

كمـا تـزداد الاضـطرابات النفسـية والعقليـة للأفـراد نتيجـة انتهاكـات المحتـل الصـهيوني المتمثلـة فـي اجتياحاتـه المتكـررة للمـدن والقـرى الفلسـطينية باسـتخدامه لكافـة أنـواع الأسـلحة الفتاكـة والمروعـة وفـرض سـيطرته بـالقوة علـى المعـابر وحصـاره الخـانق علـى قطـاع غـزة أوجـد حـالات كثيـرة مـن المرضـى النفسـيين والعقليـين والمعـاقين خاصـة مـن الفئـات الهشـة مـن النسـاء والأطفـال لاعتقـادهن أنهـنّ لا حـول لهـنّ ولا قـوة. (17)

أكـدت دراسـة (عمـاد الرقـب، 2014) أن مـا نسـبته (47.73%) مـن زوجـات الشـهداء يعـانين اكتئـاب حـاد وحـاد جـداً، ومـا نسـبته (79.89%) يعـانين قلـق بدرجـة متوسـطة أو حـادة جـداً، ونسـبة(77.88%) يعـانين مـن أعـراض مـا بعـد الصـدمة بنسب ما بين متوسطة وحادة[18].

رابعاً: الأسباب الصحية :

يعتبر الانتحار مشكلة أساسية في الصحة العمومية وسلوك خطير يضع حداً لحياة الأفراد وتوازنهم. يؤكد فرويد في نظرية التحليل النفسي على أن "المنتحر يقع فريسة لغريزة وانفعال عدائي سادي أخفق في التعبير عن نفسه فانعكس على الداخل (الذات نفسها) ليقتلها"[19]

ينتج سلوك الانتحار عن مشاعر الحب الأساسية الموجهة نحو موضوع داخلي وتتحول هذه المشاعر إلى مشاعر غضب وعدوان نتيجة للإحباط واليأس وفقدان الأمل. كما تتمثل الأمراض العقلية والنفسية التي تؤدي للانتحار في مرض الذهان بأنواعه، والعصاب والوسواس القهري والاكتئاب الحاد والقلق الدائم الذي يؤدي للأرق، هنا لا يكون الانتحار في هذه الحالات مقصوداً وإنما يقع تحت ضغط حالات المرض النفسي والعقلي كأن يسمع المريض أصواتاً تُنادي عليه وتريد منه الانتحار ويشعر أنه مطارد دائماً ويحاول الهروب بالانتحار[20]

يتضح مما سبق أن المرض سواء كان نفسياً أو عقلياً ناتج عن اضطرابات عقلية أو نفسية تصيب الأفراد فهم بحاجة لرعاية واهتمام ودعم نفسي من المحيطين بهم إضافة للعلاج بالعقاقير وجلسات الدعم النفسي من المختصين النفسيين، لذا لو أُهمل هؤلاء المرضى وشعروا باللامبالاة من المحيطين بهم خاصة في مجتمع ينظر للمريض العقلي أو النفسي نظرة دونية باعتباره وصمة عار للعائلة وباعتبار المصاب به معاق فهذا يدفعه للانتحار فيحاول الانتحار عدة مرات إلى أن يتمكن من تحقيق هدفه اعتقاداً منه أنه سيحقق سعادته بخلاصه من حياته. إضافة لذلك بعض الأشخاص المصابون بأمراض مزمنة كأمراض السرطان بأنواعه ومرض الفشل الكلوي ومرض الإيدز جميعهم يعتمدون في علاجهم على تناول الأدوية المسكنة والمهدئات بكثرة فيؤدي ذلك لاندفاعهم لمحاولة الانتحار كأسلوب للتخلص من معاناتهم بسبب مرضهم المزمن. كما سُجلت بعض الحالات النادرة للانتحار لمن هم في سن اليأس من كبار السن الذين يجدون عقوق من أبنائهم وتركهم وحدهم دون أي رعاية أو اهتمام سواء مادياً أو نفسياً فهذا يؤدي لسوء صحة أبدانهم ونفسياتهم فيؤدي بهم للإقدام على الانتحار يتناولهم جرعة كبيرة من العقاقير الطبية التي يتناولونها للتخلص من حياتهم. كما سجل عام 2014 أرقاماً عالية للانتحار

في فلسطين بسبب فقدان ذوي القربى خاصة بعد حرب 2014 على قطاع غزة فُقِدَت أسر بكاملها وبعض الأسر لم يتبقَ منها سوى فرد واحد وبعض الأسر دفنت تحت الركام إلى جانب فقدان الأحبة وفقدان عائلات بأكملها وفقدان البيوت والأملاك هذه المشاهد بسبب الكوارث والأزمات التي مرّ بها سكان قطاع غزة سبب لهم العديد من الصدمات النفسية والنظرة السوداوية للحياة نتيجة الشعور بالضياع نتيجة للفقدان الذي يؤدي لضعف الأنا وضعف الثقة بالنفس فلا يستطيع بعض الأفراد تقبل الصدمة فيفكرون بالانتحار كأسلوب وكوسيلة هادفة لتحقيق مرادهم وهو نهاية حياتهم السوداوية بأيسر الطرق الممكنة. وهذا ما أكدته المباحث الطبية بقطاع غزة أن نسبة 20% من الذين أقدموا على الانتحار كان السبب الرئيسي هو التخلص من الحياة[21]

خامساً: تعاطي المخدرات وإدمانها:

انتشرت في السنوات الأخيرة نسبة متعاطي المخدرات والحبوب المخدرة بشكل عام في الأراضي الفلسطينية حيث لم يعد يقتصر تناولها على فئة مدمني المخدرات وعمال الأنفاق بل وصل الأمر إلى النساء في البيوت وطلبة الجامعات والمدارس الثانوية والإعدادية من كلا الجنسين وجميع هذه المظاهر يساهم الفقر وما يرافقه من ظروف أسرية صعبة في تغذيتها.فالإدمان والتعاطي للمخدرات ساهم في زيادة معدل حالات الانتحار إضافة للانحرافات الجنسية والعلاقات غير الشرعية وجرائم الاغتصاب فجميع تلك المظاهر السلبية تؤدي للانتحار. [22]

سادساً : أسباب أخرى :

يرى الأخصائي النفسي درداح الشاعر أن ضعف المنظومة الأخلاقية والدينية تساعدان على الانتحار. [23] كما ورد في تقرير بنشرة المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بأن معدلات الانتحار في قطاع غزة ارتفعت من (30 –40 %) خلال الأشهر الأولى من عام 2016م مقارنة بالفترة نفسها في الأعوام الثلاثة التي سبقتها في 2013 حتى 2015. وأرجع تقرير المرصد ذلك إلى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خاصة حرب 2014م ، وما نتج عنها من

حصار دائم أدى لانهيار الاقتصاد وانعدام فرص العمل خاصة لفئة الشباب الذين يعاني نسبة 43% منهم في غزة من البطالة ليس هذا فحسب بل نسبة 80% من سكان قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر وهذا ينبئ بخطورة الوضع في قطاع غزة بالنسبة لمحاولات الانتحار خاصة أن (80) حالة انتحار سجلتا في شهري يناير، فبراير 2016 بعض منفذيها من قتل نفسه ونجا البعض الآخر من الموت

يتضح مما سبق أن الفقر عاملًا رئيسياً في ظهور الأسباب والظواهر السلبية المؤدية للانتحار كذلك ضعف الوازع الأخلاقي والديني عاملان رئيسيان في الانتحار.

إلى جانب عوامل أخرى تدفع للانتحار تتمثل في لفت الانتباه حيث أكدت المباحث الطبية بقطاع غزة أن 80% من محاولات الإقدام على الانتحار كان هدفها لفت انتباه الآخرين لهم. أي أن الأفراد الذين يحاولون الانتحار استخدموا الانتحار كوسيلة للمعارضة الاجتماعية سواء انتقاماً من ذويهم لسوء معاملتهم لهم أو لعدم اهتمامهم بهم فتتم محاولات الانتحار حتى يتعاطف الآخر معهم. وقد يكون الانتحار بسبب الرسوب بالامتحانات والدافع لفت الانتباه لهم. والتعاطف وظروف رسوبهم.[24]، إلى جانب شبكة المعلومات (الانترنت) لها دوراً في الترويج للانتحار وما تنتجه من فرص للتواصل بين الشباب وتبادل خبرات ومعلومات عن الانتحار وطرقه سواء كان فردياً أو جماعياً. فالانتحار الفردي هو المنتشر والسائد في فلسطين لم تسجل حالات انتحار جماعية حتى الآن في فلسطين وهذا يؤكد أن الانتحار مشكلة وليس ظاهرة لكنها مشكلة تدق ناقوس خطر في المجتمع الفلسطيني. فواجب الإعلام الفلسطيني توعية الأفراد على اختلاف فئاتهم العمرية بالمخاطر التي تحيط بالأشخاص وبمجتمعاتهم وتربيتهم على القيم الإيجابية، فمنظومة القيم الأخلاقية والدينية هي الأساس في حماية الأفراد من السلبيات الوافدة لهم من المجتمعات الغربية. على الإعلام الفلسطيني ألا يقوم بنشر يوتيوبات على الانترنت والتي تصور جرائم القتل والانتحار فهذا يدفع الشخص المريض للتفكير بالانتحار لأنه يشاهد ويخفي في العقل الباطني حتى تتم تنفيذ جريمة الانتحار[25]

فالمؤثرات الخارجية قادرة على تفعيل الانتحار من خلال مشاهدة الأعمال التلفزيونية التي تعرض مشاهد حالات الانتحار من خلال المسلسلات والأفلام، كما يجب على الإعلاميين بالتلفزيون والإذاعة تشكيل لجان تضم جميع التخصصات العلمية من اقتصاديين وقانونيين وسياسيين واجتماعيين ونفسيين وأطباء لتقديم خبراتهم ومشورتهم بالنسبة لقضية الانتحار لتوعية الجمهور الفلسطيني بكافة فئاته العمرية لخطورة هذه المشكلة والحد منها .

إحصاءات بعدد حالات الانتحار ومحاولاته في فلسطين:

لا توجد إحصاءات دقيقة لعدد حالات الانتحار بسبب التعتيم عليها من قبل أصحابها خوفا على سمعة ومكانة عائلاتهم في المجتمع الفلسطيني المحافظ ، فالأرقام الحقيقية لمشكلة الانتحار غير دقيقة بسبب أن كثيراً من حالات الانتحار لا تسجل بالمستشفيات، أو بالمباحث الطبية، أو بالأمن العام حيث يلجأ البعض إلى تسجيلها على أنها حالات وفاة بسبب حوادث طارئة لثقافة العيب والعادات والتقاليد والعار الاجتماعي للعائلة خاصة في القرى والمناطق المهمشة فيما يتعلق بالعفة وشرف الأسرة فمعظم حالات الانتحار تمر وكأنها موت طبيعي أو تسجل على أنها حادث عارض كشرب دواء عن طريق الخطأ أو السقوط من مكان مرتفع وغيره من الأساليب المتبعة في الانتحار[26] .

أولاً : توزيع حالات الانتحار في قطاع غزة حسب المحافظات[27]

اسم المحافظة	النسبة

محافظة الشمال	% 20
محافظة غزة	% 40
محافظة الوسطى	% 7
محافظة خانيونس	% 15
محافظة رفح	% 18

نلاحظ من الجدول السابق أن أعلى نسبة انتحار في محافظة غزة يُعزى ذلك لأنها الأكثر تكدساً بالسكان في محافظات قطاع غزة يليها محافظة الشمال ثم رفح ثم خان يونس فالوسطى. أما في الضفة الغربية فكانت أعلى نسبة انتحار في محافظة الخليل تليها نابلس وكانت معظم حالات الانتحار في البلدات والقرى الريفية في حين أن مخيمات اللاجئين التي تديرها الأمم المتحدة شهدت أقل نسبة انتحار.

ثانياً: حالات الانتحار في قطاع غزة والضفة الغربية حسب حالات الوفاة والنجاة من محاولات الانتحار.

بلغت عدد حالات الانتحار في عام 2009م (7) حالات انتحار في قطاع غزة،(95) محاولة انتحار باءت بالفشل، في حين بلغ عدد المنتحرين بالضفة الغربية (8) حالات، وبلغت عدد محاولات الناجين من الانتحار(250) محاولة[28]. أما في عام 2010 م فقد بلغ عدد المنتحرين بقطاع غزة (10) حالات وعدد محاولات الناجين من الانتحار(364) محاولة، في حين بلغت في الضفة الغربية (7)حالات[29]. في عام م2011 بلغ عدد حالات الانتحار بقطاع غزة (3) حالات، وعدد محاولات الانتحار (297) محالة. أما في عام 2012م فقد بلغت عدد حالات الانتحار (12) حالة في قطاع غزة،(499) محاولة انتحار باءت بالفشل، في حين بلغت محاولات الانتحار بالضفة الغربية (5) حالات .أما في عام 2013م فقد بلغت عدد حالات المنتحرين بقطاع غزة (15) حالة وعدد محاولات الانتحار (526) محالة . في حين بلغت عدد حالات الانتحار بالضفة الغربية (27) حالة أما محاولات الانتحار فقد بلغت (312) محاولة[30]. كما بلغ عدد حالات المنتحرين

بقطاع غزة في عام 2014(12) حالة وعدد محاولات الانتحار (403) محاولة. أما عدد المنتحرين بالضفة فبلغ عدد الحالات (27)حالة . وفي عام 2015م فقد بلغت عدد حالات الانتحار بقطاع غزة (8) حالات وعدد محاولات الانتحار(305) محاولة. وفي الضفة الغربية بلغ عدد حالات الانتحار (18) حالة وعدد محاولات الانتحار (422) محاولة . كما بلغ عدد حالات الانتحار في الربع الأول من العام للأشهر الأولى من عام 2016م من(يناير – مارس) سجلت (6) حالات. وعدد محاولات الانتحار بلغت (80) محاولة خلال الثلاث الأشهر الأولى من العام نفسه أيّ بمعدل (2–3) محاولات باليوم[31].

الصفات النفسية والاجتماعية للمنتحر:

يتصف الشخص الذي يفكر بالانتحار بعدة صفات تتمثل في التالي:

1. خلل في تكيف المنتحر مع بيئته التي يعيش فيها سواء على مستوى أسرته أو مجتمعه فيحدث لديه خلل على صعيد الأنا (الذات) فيكون لديه إنكار لذاته لا يستطيع التأقلم مع المحيطين به.

2. ضعف الثقة بالنفس للمنتحر نتيجة لإهماله ولامبالاته من المحيطين به سواء الأخوة أو الوالدين أو الأقارب أو الأصدقاء...الخ يؤدي ذلك لكبت المشاعر وصعوبة التنفيس عما يجول بخاطره فينتابه شعور بالإحباط واليأس.

3. الخوف الزائد وعدم الاطمئنان في مواجهة المواقف الحياتية.

4. النظرة السوداوية للمنتحر سواء لنفسه أو لمجتمعه ولأسرته وتفكيره الدائم في المشكلة التي يعيشها وعدم التفكير في حل المشكلة فيرى في الانتحار وسيلة لحل مشكلته وهو الخلاص من الحياة.[32]

الوسائل الشائعة للانتحار في فلسطين:

تختلف وسائل الانتحار من مجتمع لآخر لتعدد الثقافات فيختار الرجال وسائل أكثر قوة وخشونة من النساء كوسيلة الشنق أو جرح إحدى اليدين بقطع الشرايين والأوردة. من وسائل الانتحار الشائعة في المجتمع الفلسطيني الشنق بحبل

أو السقوط من علو، أو استخدام مواد كيميائية أو استخدام أسلحة نارية أو إطلاق النار على النفس، أو شرب مواد كيميائية كالكلور والكاز والبنزين وتناول العقاقير. وتعتبر أكثر الوسائل شيوعاً في قطاع غزة الانتحار باستخدام العقاقير الطبية، أما في الضفة فالشنق هو الوسيلة الأكثر اعتماداً في الانتحار[33].

الخاتمة :

تختلف دوافع ومسببات الانتحار باختلاف الأفراد والمجتمعات ففي المجتمع الفلسطيني الذي يخضع لسيطرة المحتل الصهيوني على المعابر ترتفع معدلات الفقر وانعكاساته السلبية على جميع مناحي الحياة كما يعتبر الانقسام السياسي عامل مؤدي للانتحار نتيجة للصراع بين الفصائل أدى ذلك لفقدان الأمل والشعور بالإحباط والقلق النفسي والفشل في مواجهة الواقع نتيجة لممارسة العنف السياسي من منع من السفر إلى منع من توفير فرص العمل إلى منع من ممارسة الحق في حرية الرأي إلى جانب الفقر المدقع الذي يعتبر من الأسباب الرئيسية المؤدية لارتفاع معدلات الانتحار بالمجتمع الفلسطيني خاصة في قطاع غزة نتيجة لسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في البطالة المرتفعة السائدة بين الأفراد خاصة الخريجين الجامعيين العاجزين عن توفير دخل تابث لأسرهم لأجل توفير احتياجاتهم.

وللحد من تفاقم هذه المشكلة التي تدق ناقوس خطر في فلسطين نضع بعض من التوصيات تتمثل في التالي:

التوصيات :

1- توفير فرص عمل للشباب الفلسطيني لاستغلال طاقاتهم و لتحسين أوضاعهم الاقتصادية وتوفير حياة كريمة آمنة لهم.

2- وضع خطط تربوية لإدماج الشباب في الحياة اليومية.

3-مراقبة الأهل والمدرسيين لسلوك الشباب لأجل نشر ثقافة عدم الانتحار.

4-ضرورة التوعية القانونية بعقوبة الانتحار ومحاولة الانتحار.

5-ضرورة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر الوعي عن الانتحار وأضراره خاصة في أوقات امتحانات الثانوية العامة.

6-توفير أندية رياضية وملتقيات ثقافية لتفريغ طاقات الشباب.

7-الرقابة على الصيدليات ومنع صرف المسكنات والمواد السامة بدون روشتات طبية.

8-توفير مراكز صحية لرعاية الأفراد الذين لديهم ميلاً للانتحار لدعمهم نفسياً من خلال جلسات الدعم النفسي.

9-ضرورة عقد الندوات التوعوية الدينية والتربوية التي تحث على الصبر وتحمل البلاء.

10-ضرورة التنشئة الأسرية السليمة للطفل منذ الصغر والعمل على توعية الأبناء بأهمية الترابط الاجتماعي داخل الأسرة.

11-ضرورة إعطاء المرأة حقوقها القانونية وتوفير الأمن النفسي والاجتماعي لها.

12-على وسائل الإعلام تقديم الاستشارات الاجتماعية، والنفسية، والندوات، والبرامج الإذاعية، واستشارة أهل الدين، والثقافة للحد من مشكلة الانتحار .

13-ضرورة قيام مركز الإحصاء الفلسطيني بوضع قاعدة بيانات خاصة بالانتحار وأسبابه ومعلومات مفصلة للأشخاص الذين انتحروا أو حاولوا الانتحار ستفيد البيانات لاحقاً في إعداد الدراسات ووضع برامج علاجية ووقائية للحد من هذه المشكلة.

المراجع :

1- سيد محمود طواب، النفسية والإرشاد النفسي، مركز الإسكندرية للكتاب، 2008.

2- حوادث الانتحار في فلسطين إلى أين؟ أمجد السائح، نشر المقال في 2014/6/17 www.asdaapree.com

3- سورة النساء، آية 29

4- مدونة الدكتور خضر عباس – ظاهرة الانتحار 2016/3/7 http://drabbass.wordpress.com

5- ناجي الجيوش، الانتحار دراسة نفسية اجتماعية للسلوك الانتحاري – مؤسسة الشبيبة للإعلام والنشر – دمشق، 1990.

6- منظمة الصحة العالمية: مليون منتحر في العالم سنويا...نشر المقال في 11-9-2010م www.alarabia.net

7- عبد الله الحوراني، الأسرة الفلسطينية بين الماضي والحاضر، رؤية الهيئة العامة للاستعلامات، فلسطين العدد الخامس عشر، ص 153-154

8- المنجد في اللغة العربية المعاصرة، 2001، ص 1388.

9- الانتحار يسجل أرقاماً غير مسبوقة بين الفلسطينيين، علا المدهون، نشر المقال في 2009/10/19 www.alarabya.net.articales/2009/10/19/88527.html.

10-الفقر الحصار المتواصل سبباً في تزايد حالات الانتحار في غزة www.mezan.org/post/21583/3

11-ديوان قاضي القضاة، ارتفاع ملحوظ نسبة الطلاق في فلسطين عام 2013 نشر في 2014/1/26 www.maannews.net

12-ظاهرة الانتحار تنتشر بين النساء أكثر من الرجال في فلسطين 2014/6/7 www.lahamag.com

13-رائد حلس، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر في فلسطين، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، س 10، 2013، ص68.

14-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحافياً عشية اليوم العالمي للسكان بتاريخ 2014/7/11. www.pcbs.gov.ps

15-البطالة والفقر الناجمة من الحصار في مقدمة الأسباب تزايد حالات الانتحار رسالة غزة قبل الانفجار .الشروق، عامر محمود، نشر بتاريخ 2016/5/23 www.echorouk on line.com

16-حالات الانتحار تسجل معدلات غير مسبوقة في قطاع غزة، نشر المقال في تموز – أكتوبر 2009 http://paltoday.ps

17-المحددات الصحية، السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة الصحة، 2012

18-عماد الرقب، جودة الحياة الصحية والنفسية لزوجات الشهداء بعد حرب الفرقان، 2014، ص80.

19-عبد الله بن سعد الرشود، ظاهرة الانتحار والتشخيص والعلاج ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، رسالة ماجستير، 2006.

20-حوادث الانتحار في فلسطين إلى أين؟ الأسباب..الدوافع..الوقاية... نشر المقال بتاريخ 17.6.2014 www.asdaapress.com

21-تقرير بعنوان : 2014 يسجل أرقاماً عالية للانتحار في الأراضي الفلسطينية www.alresalah.ps

22-هل زادت عمليات الانتحار بغزة www.mannews.net . 12.2.2016

23-ارتفاع معدلات انتحار الشباب في غزة – يقلق – الفلسطينيين. www.alhayat.com/Articles/14982089

24-مرجع سابق، 2014 يسجل أرقاماً عالية للانتحار في الأراضي الفلسطينية.

25-غزة: عذابات ظلت في الظل حتى قتلت أصحابها www.qudsn.ps/article/86673

26-مؤسسة سوا ، الانتحار مش هو الحل، المؤتمر التاسع،جمعية الهلال الأحمر – البيرة. 5-12-2013م.

27-عام 2014 يسجل أرقاما عالية للانتحار في فلسطين www.alresalah.ps/ar/post/107226/2014 نشر المقال في 2015/1/10

28-مكرم سمعان: مشكلة الانتحار، دراسة نفسية واجتماعية للسلوك الانتحاري، القاهرة ، دار المعارف ، 1994

29-جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي،الانتحار في قطاع غزة مشاكل وحلول ، www.elwedad.org نشر في 2014/12/24 www.alaraby/society/2014

30-مرجع سابق www.alresalah.ps

31-وفقاً لمؤشرات الجهاز المركزي للإحصاء المركزي www.mannnews.net

32-وكالة فلسطين اليوم الإخبارية حالات الانتحار تسجل معدلات غير مسبوقة في قطاع غزة http://paltoday.ps/ar/post/61836

33-حالات الانتحار تصل الى اعلى معدلاتها بالضفة الغربية...نشر المقال في 5-2-2010. www.arabic.people.com

34-مؤسسة سوا ، الانتحار مش هو الحل، المؤتمر التاسع،جمعية الهلال الأحمر – البيرة. 5-12-2013م.

الجماعات الجهادية في فلسطين

أ. إسلام موسى

تُعتبر الجماعة المسلحة الجهادية حديثة العهد في فلسطين، ولم تظهر إلا من عدة سنوات تقريبًا، وترتكز بالكامل في قطاع غزة، أما في الضفة الغربية يبدو أننا أمام مجموعات شبابية محدودة العدد ومحلية النشاط تفتقر إلى التجربة، لكن جمعها اعتنقت الفكر السلفي الجهادي، وما أن حاولت اختبار قدراتها على الأرض، وتوسيع نشاطها "الجهادي الفردي" وتشكيل بعض الخلايا حتى وقعت في قبضة الاحتلال مثل خلية الخليل بتاريخ 26 نوفمبر 2013 وقتل ثلاثة من أعضائها،[1] والتي تبناهم تنظيم مجلس شورى المجاهدين الذي له نشاط في غزة وسيناء.[2]

أما في غزة فقد تعددت الجماعات المسلحة وارتبط ظهورها بتبني مسؤوليها عن اعتداءات على أملاك المواطنين أو عمليات مسلحة ضد العدو الصهيوني وتكنّت بأسماء مختلفة لكنها لم تصل إلى مرحلة متقدمة من التأثير على الشارع الفلسطيني أو تعريض ممتلكات العامة للخطر بشكل كبير إلا من بعض الحوادث،

---

[1] عزام، ماجد، 2013، السلفية في فلسطين " الخلفيات، الواقع، الافاق، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ص6-7، تاريخ الوصول للموقع الالكتروني 2015/6/24، http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=152050

[2] شاشة نيوز، 2013، تنظيم سلفي جهادي يعلن عن وجود مقاتلين له بالضفة الغربية، تاريخ الوصول للموقع الالكتروني، 2015/12/10، http://www.shasha.ps/news/86959.html

وكلها حوادث في الممتلكات العامة للمدنيين وبعض ممتلكات لقياديين سياسيين وأمنيين وبعضها على إثر خلافات سياسية وأمنية مع السلطة الحاكمة في غزة، لكن كل الحوادث لم تسجل أي إصابات أو قتل لأفراد فلسطينيين. وقد اختفت بعض المسميات لهذه الجماعات عن المسرح، وبعضها استمر في تأكيد حضوره مثل: جيش الإسلام، وجيش الأمة، وجماعة التوحيد والجهاد، وأنصار الله، ولواء التوحيد، وجماعة جلجلت، وسرية عمر حديد، أنصار الشريعة، أما حركة الصابرين وفيعتبرها البعض قريبة للفكر الشيعي وليست سنية كباقي الجماعات.

إضافة إلى بعض التنظيمات التي اختفت مسمياتها عن الساحة ولم تستمر طويلاً ولكن بعضها ترك أثراً بسيطاً ومن هذه الجماعات: تنظيم جند الله، الجبهة الإسلامية لتحرير فلسطين، أبناء أهل السنّة والجماعة، جحافل التوحيد والجهاد، جيش القدس الإسلامي، قاعدة جهاد ولاية فلسطين الإسلامية، عصبة الأنصار[1]، سيوف الحق، جماعة فتح الاسلام في أرض الرباط (فلسطين).

وعن أعداد هذه الجماعات فهي لا تتجاوز بضع مئات، إلا جماعة جلجلت التي لا يتجاوز عدد عناصرها 3000 عنصر كحد أقصى.[2]

وأما عن فكر هذه الجماعات فهي تتبنى الفكر السلفي الجهادي، وبعضها بايع تنظيم الدولة الإسلامية مثل أنصار الشريعة.[3] وجيش الإسلام.[4]

وعلى الرغم من أن الجماعات المسلحة في غزة أكدت حضورها بعد أن تجرأت وغادرت مربع الفكر إلى أرض الفعل وخصوصاً من خلال إطلاق صواريخ

---

[1] فارس، عوني، 2013، السلفية الجهادية في فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد شتاء 101، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شارع أنيس النصولي فردان، بيروت لبنان، ص48-51

[2] الشاباك،2010، ظاهرة جلجلت في قطاع غزة، جهاز الأمن العام الاسرائيلي، تقرير 2010، موقع الإلكتروني، http://www.shabak.gov.il/arabic/publications/Reviews/Pages/1-7-09_ar.aspx

[3] الجزيرة نت، 2014، تنظيم سلفي فلسطيني يبايع تنظيم الدولة ، http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/11/2/%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%B9-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

[4] واكد، علي، 2015، داعش تزداد نفوذا في غزة ، المصدر، http://www.al-masdar.net/%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D8%AA%D8%B2%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7/

علـى إسـرائيل أحيانـاً تختـرق فيهـا التهدئـة بـين حمـاس وإسـرائيل ، إلا إنهـا مازالـت ظـاهرة غيـر واضـحة المعـالم للفلسـطينيين وفاعليتهـا بسـيطة حتـى تصـل إلـى مرحلـة التـأثير بشـكل ملمـوس لتظفـر بحاضـنة شـعبية مـؤثرة حيـث أظهـرت نتـائج أحـدث اسـتطلاع للـرأي العـام الفلسـطيني نفـذه المعهـد العـالم العربـي للبحـوث والتنميـة أوراد، أن غالبيـة فلسـطينية سـاحقة قـدرها 93% تعتقـد بـأن تنظـيم الدولـة الاسـلامية فـي العـراق والشـام المعـروف ب "داعـش" لا يمثـل الاسـلام الحقيقـي، ويـرى 92% بـأن ممارسـات داعـش التـي يشـاهدونها عبـر وسـائل الإعـلام غيـر مبـررة ولا تؤسـس لدولـة اسـلامية حقيقية.[1]

ويمكـن القـول أن الفلسـطينيين قـد اختبـروا العمـل المسـلح والتنظيمـات والجماعـات المسـلحة ولـم تعـد بـالأمر الجديـد حيـث يتسـاءل الفلسـطينيون مـا الـذي يمكـن أن تضـيفه تفعلـه الجماعـات المسـلحة الجديـدة الخاصـة بالجماعـات التكفيريـة ضد اسرائيل ؟

أمـا فـي الضـفة يمكـن أن نلمـس خبـرة النـاس واعتقـادهم بـأن حملـة اعتقـال إسـرائيلية عشـوائية واحـدة قـد تكسـر كـل مخططـات الجماعـات المسـلحة، فلمـاذا تغـامر؟ بتواجـد غيـر مـأمون؟ فـإذا كـان للجماعـات المسـلحة أن تعمـل علـى تـأمين حاضـنة شـعبية لهـا يجـب عليهـا أن تلجـأ إلـى مـا هـو غيـر مـألوف أو متوقـع بحيـث يـؤدي تدخلها إلى حدوث فارق مميز في المواجهة مع إسرائيل.

خطر الجماعات على الفلسطينيين

لا تـؤمن الجماعـات المسـلحة بالمشـاريع القوميـة والوطنيـة ففكرهـا عـابر للحـدود، والجهـاد عنـدها هـو السـبيل لإعـلاء كلمـة الله وتغييـر أنظمـة الحكـم "الكـافرة" غيـر الشـرعية، وتحريـر الـبلاد المحتلـة وتطبيـق الشـريعة، وتعتنـق "الصـيغة الأكثـر جذريـة لتسـييس الـدين، فتتعامـل بـه كأيديولوجيـة صـدامية لا تقـف عنـد هـدف اسـتعادة

[1] اوراد،2015، نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، مركز العالم العربي للبحوث والتنمية، رام الله، غزة، فلسطين، ص4

النظـام السياسـي الإسـلامي فـي فضـائه التـاريخي المعـروف، وإنمـا تتجـاوزه إلـى الجهـاد ضـد مـا تُسـمّيه بالطـاغوت والجاهليـة فـي كـل مكـان مـن الكـرة الأرضـية، والعمـل علـى إقامة دولة خلافة عالمية، أي حكم الإسلام للعالم كافة."

كمـا تتبنّـى صـيغة جذريـة لتقسـيم البشـرية علـى أسـاس دينـي، مسـلمين وكفـاراً، إلاّ إنهـا توسّـع معنـى الكفـر فتُخـرج جـزءاً كبيـراً مـن المسـلمين مـن حظيرتـه، ويبـدو البحـث عـن الـدائرة الإسـلامية الأوسـع فـي الفكـر السـلفي الجهـادي عمـلاً لا طائـل منـه، لأنهـا تضـيق "لتنحصـر فـي أهـل السـنة والجماعـة، وهـذه الـدائرة تضـيق بـدورها لتنحصـر فـي الجماعـة السـلفية، كمـا تضـيق هـذه الأخيـرة فيُسـتثنى منهـا السـلفيون الموالـون للنظـام الوهـابي السـعودي بحيـث لا يبقـى مـن الأمـة أو الجماعـة المسـلمة سـوى دعـاة للسـلفية الجهادية وأنصارها، فهم الوحيدون الذين ينطقون بالحق ويجسدون الشرعية." .[1]

ويتضـح مـن تلـك الأفكـار والأيـدلوجيا أن هـذه الجماعـات ضـد أى مشـروع قـومي أو وطنـي يخـالف فكرهـا، وبالتـالي المشـروع الـوطني الفلسـطيني يندرج تحـت هـذه المشـاريع وهـو مـا أكـده بيـان "لمجلـس شـورى المجاهـدين" الصـادر علـى إثـر عمليـة اغتيـال ثلاثـة مـن عناصـره فـي الخليـل علـى يـد العـدو الصـهيوني فـي نـوفمبر/2013 وحمـل البيـان عنـوان، "جهـاد طواغيـت السـلطة المجـرمين، مشـروع؛ لأنهـم توافقـوا مـع كفـار الأرض مـن اليهـود والنصـارى وغيـرهم لمحاربـة الجهـاد وتسـليم المجاهـدين للأعـداء، ولكـن خـابوا وخسـروا فقـد امتـد مـنهج السـلفية إلـى الضـفة الغربيـة"، وأضـاف البيـان "نبشـر الأمـة أنـه بفضـل الله تعـالى أصـبح لمـنهج الجهـاد العـالمي فـي الضـفة الغربيـة مـوطئ قـدم بعـد أن سـعى الجميـع لإفشـال كـل بـذرة تـزرع هنـاك". وتـابع البيـان "إننـا أمـام الحـرب المفتوحـة علـى المسـلمين فـي الضـفة الغربيـة حيـث القتـل والأمـر بمصـادرة الأرض وهـدم البيـوت وتـدنيس المقدسـات وغيـر ذلـك لنـدعو كـل مخلـص إلـى نبذ ما تسمى بالمفاوضات التي تفوح منها رائحة العمالة". [2]

---

[1] فارس، عوني، 2013، السلفية الجهادية في فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد شتاء 101، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شارع أنيس النصولي فردان، بيروت لبنان، ص46

[2] شاشة نيوز، 2013، تنظيم سلفي جهادي يعلن عن وجود مقاتلين له بالضفة الغربية، تاريخ الوصول للموقع الالكتروني، 2015/12/10، http://www.shasha.ps/news/86959.html

وبالتالي يمكن لإسرائيل أن تستغل هذه الدعوات والتمدد للسلفية الجهادية في الضفة الغربية للتنصل من أى عملية سلام وتجهض أي مشروع تسوية قادم وتسويف القضية الفلسطينية، وقد بدأت الصحافة الإسرائيلية بعد عملية الخليل بحملة إعلامية كبيرة تحاول ربط الخطر في الضفة الغربية بالخطر الإقليمي التي تصاعد بفعل الجماعات المسلحة المنتشرة في الإقليم خصوصا سوريا وسيناء، اذ تحدث الإعلام الإسرائيلي على إنه لأول مرة منذ الصراع التاريخي الفلسطيني الإسرائيلي، وبعد مرور أقل من أربع وعشرين ساعة على تصفية جيش الاحتلال الإسرائيلي لثلاثة شبان فلسطينيين يتبعون للجماعات السلفية الجهادية. وإن هذه الجماعات موجودة في عمق أراضي الضفة الغربية. وسوف تزداد ووفقاً لما جاء في تقرير مفصل عن عمل الجماعات الجهادية السلفية على موقع "والا" الإخباري الإسرائيلي، فإن مشاركة تلك الجماعات والدخول في دائرة العمل العسكري مع الفصائل الفلسطينية المقاومة وعلى رأسها حركتي حماس والجهاد الإسلامي ما هي إلا مسألة وقت نظراً للأحداث الجارية في منطقة الشرق الأوسط خاصة في مصر وسوريا والعراق.

وتعزز إسرائيل استشرافها لواقع الجماعات في الضفة والداخل المحتل ببراهينها الخاصة، اذ ادعت النيابة الإسرائيلية في أكتوبر/2016 في لائحة الاتهام ضد ثلاثة شبان وهم (أمين جبارة، ومحمد ناشف، وإبراهيم يوسف) من مدينة الطيبة في منطقة المثلث، بولائهم لتنظيم الدولة الاسلامية في مايو/2016، والتخطيط لحفر نفق تحت الجدار الأمني، بهدف تهريب وسائل قتالية، لعمليات جهادية.[1]

ويشير موقع "والا" إلى وجود آلاف المؤيدين للفكر السلفي في مناطق الضفة الغربية، لكنهم لا يدعون إلى أي نوع من العمليات ضد "إسرائيل"، على الرغم من وجود عوامل يمكن أن تحرك ساكناً بهذا الشأن. ويدعي الموقع بأن عناصر التيار السلفي الجهادي هم من يشكلون الرعب في صفوف جهاز الشاباك،

[1] الحياة الجديدة، 2016، اتهام3 شبان بالانتماء لداعش ومحاولة حفر نفق من اسرائيل للضفة، http://www.alhaya.ps/ar_page.php?id=d8dead1Y31370637dy8dead1

حيث نجحوا في الآونة الأخيرة بجذب المزيد من عناصر الدعوة السلفية إليهم، وسط دعوات بمحاربة "إسرائيل" عسكرياً، لافتاً إلى أنهم يقومون بإجراءات مشابهة كالتي يقوم بها عناصر جلجلت وجماعات أخرى في قطاع غزة التي تطلق صواريخ على إسرائيل، على حد قوله. ولفت الموقع إلى أن ليس لتلك الجماعات قائد معروف أو حتى مسئولين من أصحاب متخذي القرارات في الضفة الغربية، مدعياً أن حزب التحرير في الضفة هو أحد المجموعات الكبيرة المؤيدة للجماعات السلفية والذين خرجوا أكثر من مرة في مظاهرات منددة بالمداهمات الإسرائيلية وسياسات السلطة الفلسطينية تجاه قضيتهم، مشيرة إلى أن هذا التنظيم "حزب التحرير" يحظى بتأييد كبير في الضفة نظراً لتراجع شعبية حركة فتح المتمثلة في السلطة الفلسطينية بسبب ما تقوم به من مفاوضات يرفضها معظم الشعب الفلسطيني، وكذلك تراجع شعبية حركة حماس نظراً للملاحقة الأمنية ضد عناصرها المتواصلة من قبل الاحتلال والسلطة على حد سواء.[1]

ويقول المحلل العسكري عاموس هرئيل "إن ارتباط زيادة شعبية السلفيين في الضفة، على ما يبدو، مرتبط بخيبة الأمل من إدارة السلطة الفلسطينية وكذلك بالمصاعب التي تواجهها حماس، من الملاحَقة من قبل السلطة الفلسطينية وإسرائيل، في تقديم بديل هام ومستقر".

وأضاف هرئيل: "يمكن الافتراض أن زيادة نشاط الفصائل ذات التوجه الفكري الشبيه في سيناء وخاصة في الحرب الأهلية الوحشية في سوريا، تعزز دعمهم في الضفة".[2]

لكن إسرائيل تفضل دائماً نماذج جديدة لا تتمتع بالمصداقية والقبول الدولي حتى لا تحرجها أمام الرأي العام الدولي فهي دائماً تسعى وتروج رواية عدم وجود شريك فلسطيني. ويمكن أن تجد في الجماعات المسلحة ضالتها. وخصوصاً وأنها

---

[1] الكوفية، 2015، السلفية الجهادية في الضفة الغربية حقيقة ام صنيعة الاعلام الإسرائيلي، http://kofiapress.net/pages/print/15631

[2] المصدر ، 2013، خطر جديد في الضفة السلفية الجهادية ، http://www.al-masdar.net/%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

قادرة دائما على التعامل مع اى أخطار محيطة وخصوصاً جماعات مسلحة إسلامية ففي إحدى مقابلات "راديو دوتش فيلة" الألماني مع مراسل إذاعة إسرائيل قال: "إنه لا يوجد قلق إسرائيلي من وجود الجهاديين عند الحدود الإسرائيلية، لأن إسرائيل لديها القدرة على التعايش مع التنظيمات الجهادية فقد سبق لها أن تعايشت مع حماس وأن إسرائيل تخشى قوة الجيش المصري، أى الجيوش النظامية أكثر ما تخشى الجهاديين.[1]

ربما هذا الرد يفسر الترحيب الإسرائيلي دائما والجهوزية الإسرائيلية للتعامل مع سيناريوهات لتحلل الإقليم وازدياد وتصاعد الجماعات المسلحة فيه، ويمكن أن تبلور خطط لما بعد السلطة وترسيخ فكرة عدم وجود شريك فلسطيني حقيقي، في الوقت الذي تسيطر فيه حركة حماس على قطاع غزة إضافة إلى عدد كبير من التنظيمات والجماعات السلفية المحظورة دولياً، والضفة الغربية تتمدد فيها جماعات سلفية جهادية تولد خطراً على إسرائيل وهي أيضاً محظورة دولياً. وهذا يُريح إسرائيل من الضغط الدولي للتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين بحجة وجود الإرهاب والذي على العالم مساعدتها في مواجهته، ويوفر عليها إمكانية التنازل عن الأراضي.

كما اتضح ذلك من خلال بعض التقارير التي تفيد أن مراكز التقدير الاستراتيجي في إسرائيل تستعد لليوم الذي يلي نظام الأسد بإعداد بنك أهداف وخطط تحرص من خلالها على الترويج لفكرة تقسيم سوريا، على اعتبار أن مثل هذه الصيغة تفيد إسرائيل والغرب من خلال القضاء على ما كان يوصف إسرائيليًا بالتهديد السوري ممثلاً بالجيش العربي السوري، وعدم وجود جهة ذات سيادة كاملة تطالب بهضبة الجولان مما يعزز السيطرة الإسرائيلية على هضبة

[1] محمد، جاسم، 2013، المشروع الأمريكي الإخواني وتقسيم سيناء، جريدة العراق اليوم، العدد 1965، العراق، ص8

الجولان المحتلة، وتعزيز قدرات الردع الإسرائيلية كنتاج مباشر عن الخلل في ميزان معسكر قوى المقاومة.[1]

لذلك تعمل إسرائيل بقوة من أجل ربط الجماعات المسلحة في سيناء وسوريا بجماعات مسلحة في غزة والضفة الغربية وأن أفكار هذه الجماعات ستنتقل بقوة إلى غزة والضفة حيث أظهرت تقارير إسرائيلية بأنها تقدر عدد المتطوعين المنحدرين من قطاع غزة بنحو 30 متطوعاً، غالبيتهم العظمى من عناصر تنظيمات جهادية سلفية في القطاع، بعضهم عناصر في حماس انسحبوا منها وليس لهم انتماء تنظيمي وقد قتل ما لا يقل عن ثمانية.[2] وفلسطينيون معدودون من الضفة الغربية، وبضع عشرات من الفلسطينيين من سكان مخيمات اللاجئين في لبنان (وأبرزها مخيم عين الحلوة المجاور لمدينة صيدا) وفلسطينيون من سكّان سوريا والأردن[3] فالظاهرة تنطوي على أخطار محتملة بالنسبة لإسرائيل، لكون معظم المتطوعين متوقع التحاقهم وهم في سوريا بتنظيمات محسوبة على القاعدة والجهاد العالمي واكتساب الخبرة العسكرية والخضوع لعملية تعميق رؤيتهم الجهادية وتتوقع أن يقوموا وهم في سوريا بربط صلات مع عناصر في غزة والضفة الذين يحتمل لجوؤهم إلى محاولة تكليفهم بتنفيذ مهام بعد أن يكونوا قد عادوا إلى دولهم الأم.

مستقبل الجماعات المسلحة في فلسطين

تعتبر ظاهرة توجه العرب الإسرائيليين والفلسطينيين من قطاع غزة والضفة الغربية إلى سوريا ظاهرة ضيقة النطاق إذا قورنت بدول أخرى، ونعتقد بأن ذلك يعود أولاً وقبل كل شيء إلى المعوقات الأمنية واللوجستية المرتبطة بمغادرتهم. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أنه على الرغم من سيولة الحالة السياسية في المنطقة

[1] ساسة، 2015، تغلغل الجماعات الجهادية في سوريا القلق الدائم لإسرائيل، http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:http://www.sasapost.co/m/israel-and-the-jihadist-associations-in-syria

[2] مركز المعلومات، 2014، انضمام المتطوعين من العرب الإسرائيليين ومن الفلسطينيين الى صفوف المتمردين في سوريا، مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب على اسم اللواء مئير عميت في مركز تراث الاستخبارات، تقرير 2014/1/5، ص6

[3] المرجع السابق، ص1

العربيـة منـذ سـنة 2011 ومـا تـوفره مـن أجـواء داعمـة لتمـدد الجماعـات المسـلحة فـي فلسـطين، فـإن العامـل الأهـم فـي تحديـد مسـتقبلها يكمـن فـي موقـف حركـة "حمـاس" وخياراتهـا تجـاه قطـاع غـزة، فضـلاً عـن التطـورات السياسـية المحتملـة، وخصوصـاً فيمـا يتعلق بالاحتلال والجانب المصري.[1]

أمـا فـي الضـفة الغربيـة فانتشـار الجماعـات المسـلحة مرهـون بقـوة الأجهـزة الأمنيـة، إضـافة الـى نوايـا إسـرائيل الحقيقيـة فـي اسـتكمال مشـروع السـلام وإيجـاد شـريك فلسـطيني حقيقـي أم خلـق بـؤر تـوتر لتبقـى الحـال علـى مـا هـو عليـه، وتتـذرع بعـدم وجـود شـريك فلسـطيني وأنهـا لا تسـتطيع أن تـؤمن علـى نفسـها فـي ظـل ضـعف السـلطة الفلسطينية.

أمـا مـن ناحيـة أخـرى فـإن مسـتقبل الجماعـات المسـلحة فـي فلسـطين مـرتبط بالتمويـل أيضـاً، والأحـوال الفلسـطينية تختلـف كليـاً عـن أحـوال التنظيمـات الجهاديـة فـي سـيناء وسـوريا، حيـث أن الحـدود غيـر مسـيطر عليهـا بالكامـل إضـافة إلـى وجـود مـوارد يمكـن اسـتغلالها كـالنفط، وتـأمين دعـم مـالي مـن خـلال الحـدود والتهريـب، أمـا فـي الضـفة فهـذا لـيس أمـراً سـهلاً، أمـا غـزة لـم يعـد الأمـر سـهلاً كمـا كـان عليـه الأمـر قبـل يونيـو/2013 بعـد أن بـدأ الجـيش المصـري عملياتـه فـي سـيناء وعمليـات هـدم الأنفـاق والشروع في إنشاء منطقة عازلة بين غزة وسيناء.

[1] فارس، عوني، 2013، السلفية الجهادية في فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد شتاء 101، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شارع أنيس النصولي فردان، بيروت لبنان، ص48

ترجمات

متاعب في الجنة
الزعامة العربية في إسرائيل وتحديات الساعة

أ.زهير عكاشة

المصدر: معهد الأمن القومي الإسرائيلي

الكاتب: دورون ماتسا ومير إلران ومحمد أبو نصرة

التاريخ: يوليو 2016

تنظر هذه الورقة في شأن القيادة السياسية التي تمثلها القائمة المشتركة وفرص البقاء على الحياة من منطلق التحديات الصعبة التي تقف أمامها والتي تتمثل في التحديات الداخلية وأبرزها الفجوات الايدلوجية بين الأحزاب والتحديات الخارجية وعلى رأسها السياسة الحكومية والخطاب القومي المعادي لدى الشعب اليهودي. يسلط المقال الأضواء على خلفية إنشاء الحزب السياسي من ثلاث زوايا وهي الزاوية البرلمانية السياسية والزاوية العربية الداخلية والزاوية الإقليمية، كما يقيم

الأهمية الاستراتيجية للحزب وطبيعة الزعامة العربية والاستراتيجية القاسية التي تواجه القائمة العربية المشتركة على ضوء التغيرات التي طرأت على الوضع الأمني الإسرائيلي منذ خريف 2015، كما برز أهمية التطورات بالنسبة لبقاء هذه القيادة الجديدة وقدرتها على الاستمرار باستراتيجية العمل الاجتماعي التي تبنتها هذه القيادة وبالنسبة أيضا للمؤسسة الإسرائيلية والأغلبية اليهودية.

نشأة القائمة المشتركة:

يعتبر تشكيل القائمة المشتركة في يناير 2015 برئاسة ايمن عودة من حداش وهي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة بداية توجه جديد في السياسات العربية في اسرائيل. بعد سنين طويلة من معاناة الزعامة العربية من الانقسامات السياسية الداخلية شُيد نهج جديد لاصلاح الأمور. كان ذلك أهم وابرز تطور سياسي من نوعه في المجتمع العربي منذ نشأة لجنة المتابعة العربية العليا مطلع الثمانينات وتأسيس الأحزاب السياسية العربية التي حلت محل الأحزاب العربية ذات الانتماءات الأخرى والتي عملت تحت راية حزب مباي. والآن وبعد مضي عام على تأسيس القائمة المشتركة يبدو أن احداث أواخر 2015 وبدايات 2016 تشكل تحدياً رئيسيا لدورها وقيادتها وقد سببت هذه الأحداث شقوقاً أولية في رؤية وأهداف القائمة المشتركة. ولفهم معنى هذه التحديات بات من الضروري مراجعة المستويات الثلاثة التي تجسد تشكيل الحزب وهي البرلمانية السياسية والقطاعات الداخلية والمستوى العربي الإقليمي التي تشكل أساس حركة العدالة الاجتماعية في إسرائيل.

السياق البرلماني السياسي: نسبة الحسم الانتخابي الجديدة:

هناك جانب من وراء السياق البرلماني السياسي يقف خلف تشكيل القائمة المشتركة وهو مبادرة رئيس حزب إسرائيل بيتنا افيغدور ليبرمان لرفع نسبة الحسم في انتخابات

الكنيست العشرين (مارس 2015). ففي الوقت الذي وصف فيه هذا التحرك على انه جاء لتعزيز مبدأ الحكم عن طريق تقليص نفوذ الأحزاب السياسية الصغيرة في الكنيست إلا انه من المستحيل ضحد الاتهام القائل بأن مشروع القرار هذا يهدف إلى تقليص التمثيل العربي ولا سيما أحزاب مثل بلد(التجمع الديمقراطي الوطني) الذي ظل منذ التسعينيات يعتبر مقياسا للحديث الديمقراطي في إسرائيل. مشروع قانون رفع نسبة الحسم الانتخابي سبقه سلسلة من المبادرات التشريعية في الكنيست التاسعة عشر التي هدفت إلى إقصاء الأقلية العربية في إسرائيل من المسرح السياسي والثقافي كقانون المواطنة الذي قدمه عضو الكنيست أفي ديختر من كاديما آنذاك. ومع ذلك كان لمشروع القانون أثر عكسي حيث سارع من وتيرة تشكيل القائمة المشتركة وسجلت رقماً جديداً اذ حصل الحزب على 13 مقعداً في الكنيست العشرين.

السياق العربي الداخلي-أزمة القيادة في الوسط العربي:

قيل الكثير في السنوات الأخيرة عن أزمة القيادة في المجتمع الإسرائيلي. فمن المنظور العربي يعود أصل المشكلة إلى تردي تمثيل العرب في السياسات الإسرائيلية والقدرة المحدودة لأعضاء الكنيست العرب على ترجمة انتخابهم إلى إنجازات فعلية بحكم دخولهم المحدود إلى دائرة صنع القرار في الدولة ومواردها. الواقع هو انه منذ نشأة الدولة لم يحصل أن كان حزبا عربياً في الحكومة. فقط مرة واحدة في نهاية عهد رابين امتلكت الأحزاب العربية الصوت المؤرجح في الكنيست عند التصويت على اتفاقيات أوسلو. الرواية الشائعة في المسرح اليهودي العام تقول بأن أعضاء الكنيست العرب يفضلون التركيز على القضايا السياسية المتعلقة بالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني الذي اثر بدوره سلبا على مقدرتهم على تطوير

أجندة الجمهور العربي التي تفضل القضايا الاجتماعية والمدنية على الأهداف الوطنية.

لا شك أن الهبوط المضطرد في نسبة تصويت الناخبين العرب في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة (في الخمسينات بلغت نسبة المشاركين في العملية الانتخابية والذين يحق لهم التصويت 80% بينما بلغت نسبة الإقبال على التصويت عام 2009 53% فقط)، يعكس ليس فقط ابتعاد السكان العرب عن الدولة ومؤسساتها التمثيلية بل يعكس أيضا الانتقادات الموجهة لأعضاء الكنيست العرب انفسهم.

هذا الامتعاض تجلى في تأسيس منظمات المجتمع المدني في الوسط العربي بعضها يهودية عربية وبعضها الآخر عربية محضة مثل عدالة والمركز القانوني للدفاع عن حقوق المواطنين العرب في إسرائيل والتي لعبت بدورها دوراً هاماً في الوسط العربي من خلال التوسط بين هذه الشريحة وسلطات الدولة. نسبة هذا النفور بلغت ذروتها بنشر بيانات الرؤية العربية عامي 2006 و2007، عندما حل ممثلو منظمات المجتمع المدني من المثقفين العرب محل الأحزاب السياسية القديمة لتعبر عن المطالب الوطنية للأقلية العربية. ليس عجبا أن يكون احد مسببات نشر هذه الوثائق يكمن في الخلاف بين معدي هذه الرؤية وبين الأحزاب السياسية العربية حول اصل وشمولية الأفكار المطروحة في بيانات الرؤية.

حاولت الفصائل السياسية في خضم هذا الخلاف إسكات وحظر المؤلفين مما أدى إلى نهاية المطاف إلى حل هذه المبادرة.

فشل القيادة العربية المثقفة في تهميش القيادة السياسية القديمة خلق فراغاً سياسياً زاد من تردي أزمة القيادة المستمرة في الوسط العربي. لم يكن للجهود الموازية من

قبل الفرع الشمالي للحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح لتشكيل بديل ديني سياسي تأثيراً كبيراً. فالاستراتيجية التي اتبعتها الحركة في السنوات الأخيرة والتي تمثلت في التركيز على المسجد الأقصى وغيره من الأماكن المقدسة إضافة إلى العمل الاجتماعي المستمر داخل الوسط العربي واجهت مشاكل وصعوبات اغلبها بسبب اتخاذ إسرائيل إجراءات قانونية ضد زعيم الحركة. الصاعق الذي فجر المشكلة، كان الخطاب المتطرف الذي القاه الشيخ رائد صلاح في فبراير شباط 2007 في مظاهرة ضد بناء مدرج المغربي عند المسجد الأقصى. أدى هذا الخطاب الذي أشار فيه إيحاءً إلى الجهاد الدموي ضد الشعب اليهودي إلى إشعال فتيل أعمال عنيفة سجن صلاح بسببها عام 2013 بتهمة التحريض على العنف. بعد استنفاذ عملية الالتماس دخل صلاح السجن في مايو أيار 2016 لقضاء مدة محكوميته.

بيد أن الحركة الإسلامية تلقت ضربة أخرى قبل اعتقاله خلال إعلان مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر إخراج هذه الحركة عن القانون بعد اندلاع موجة العنف في خريف 2015 وتهم وقوف الشيخ رائد صلاح ونشطاء آخرين وراء كثير من الهجمات. وهكذا رسمت دولة إسرائيل خطوط واضحة لاستراتيجية الحركة الإسلامية الخاصة بالمسجد الأقصى لتجبر الأخيرة على إعادة تنظيم نفسها.

كان ذلك بمثابة الأرضية التي بني عليها الإعلان في إبريل 2016 عن الحركة الإسلامية الجديدة وهي حركة الوفاء والإصلاح برئاسة الشيخ حسام أبو ليل. من المبكر جداً تقييم آثار هذه التحركات على سياسات ووضع الحركة الدينية في الوسط العربي.

لاشك أن أزمة القيادة العربية تعكس أيضا الضعف النسبي لنمط الخطاب المتداول واستراتيجيات العمل السياسي ضمن ناحية كان الخطاب الوطني والذي استمر

بأكمله تقريبا في الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، ممثلا بالأحزاب السياسية العربية القديمة والمثقفين العرب من خلال تمثيل المواقف مثل وثيقة الرؤية العربية التي شكلت اختباراً لحدود الإجماع الإسرائيلي. اعربوا عن معارضتهم الواضحة للشروط الأساسية التي تحدد العلاقة بين الأقلية العربية والأغلبية اليهودية في وقت يحاول فيه إدخال تغيرات أساسية عبر نمط الاتحاد الكنائسي كالموجود في بلجيكا الذي يمنح الأقلية الوطنية حق الاعتراض على القرارات التي تؤثر عليها. أما من الناحية الأخرى فتتمثل في الخطاب الإسلامي الديني الذي يتحدى الترتيبات القائمة الخاصة بالكفاح باسم الأماكن المقدسة في القدس. ورغم الهوة التي يبدو أنها تفصل الخطاب السياسي عن الخطاب الديني إلا فهم يتشاطرون نفس القاسم المشترك وهو اختيار حدود التوافق الإسرائيلي، وإعلاء حدة الإحساس بالعداء ونفور اليهود من العرب وظهورهم كأطراف غير بناءة من حيث القدرة على الرقي بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية للجمهور العربي. وهكذا استعمل القادة السياسيين العرب أدوات عملت بشكل متزايد على قضم قاعدة التأييد لهم وأضحوا أناس لا وزن لهم.

السياق الإقليمي على ضوء الربيع العربي:

أن الأحداث التي اندلعت أواخر العام 2010 التي اطلق عليها اسم الربيع العربي كان لها أهميتها بالنسبة للجمهور العربي ليس لكونها تهدد بتفكيك النظام القديم لدى أنظمة الحكم العربية وإنشاء نظام جديد بدلا منها بل بسبب محاولة هذه الأحداث إعادة تعريف قواعد اللعبة السياسية العربية مثل ميدان التحرير والرغبة في رص الصفوف بين مدى واسع من الجماعات الاجتماعية النشطة والتي مثل كل منها على حدة أجندة سياسية مستقلة خاصة بها تتقاسم نفس الرغبة في تغيير النظام السياسي والاجتماعي. كان ذلك تعبيراً عن الحنين إلى النقاش الاجتماعي والسياسي حتى ولو كان ذلك على حساب طمس التباينات في المقاربات الايدلوجية لدى

الجماعات السياسية المختلفة على حساب رؤية واضحة حول أهداف الثورة. يفترض أن توفر الأحداث التي اندلعت في العالم العربي إلهاماً لدى العرب في إسرائيل. فالشراكة السياسية بين الأحزاب التقليدية المتنافسة لم تطمس وحدانيتها السياسية الخاصة بها بل شكل اطار عمل سياسي بقاسم أيدلوجي مشترك تستطيع من خلاله كل فئة من الفئات الانتخابية التوافق عليه. هذا القاسم المشترك الذي يرتكز على الخطاب الاجتماعي العلوي يشكل السياق الثالث الذي يقف خلف فكرة إنشاء القائمة المشتركة الاستراتيجية القيادة العربية الجديدة. يعتبر التركيز على العدالة الاجتماعية من قبل الجمهور العربي في صيف عام 2011 صدى للربيع العربي الذي بدأ أواخر عام 2010 الذي ألهمته الأزمة المالية العالمية في عامي 2008 و2009 مدشنة ولو مؤقتا حقبة الاهتمام بالقضايا الاجتماعية.

الخطاب الاجتماعي لم يتجاوز المجتمع العربي الذي تتاغم معه بشكل طبيعي اذا اخذ بعين الاعتبار المشاكل المدنية وعدم المساواة الاجتماعية التي تفصلها عن الأغلبية اليهودية. تشكيل القائمة المشتركة يتضمن أيضا تغيير مفهومي على الأقل ضمن القيادة العربية وقد تجلى ذلك في الرغبة في التشديد على الأهداف الاجتماعية والخطاب الاجتماعي في الايجندا الجديدة بدون إزالة الخطاب الوطني عن المائدة ودون إذابة الاختلافات السياسية بين أوساط الأحزاب السياسية العربية. وضع القضايا الاجتماعي على صدر القائمة لم يضعف الخطاب الديني والواضح أن ظهور الرغبة في تركيز خطاب الجمهور العربي على مستوى يوفر نوع من التلاقي المتزامن لتطلعات الجمهور العربي الاجتماعية والمدنية والجهود المبذولة لاستخدامها في تعزيز الوجود والتأثير السياسي جنباً إلى جنب مع قضايا ذات أهمية وطنية أوسع نطاقاً. تعيين أيمن عودة على رأس القائمة المشتركة لم يأت من قبيل الصدفة. فعودة وهو محامي تحت التدريب يمثل جيل الشباب لحداش التي استطاعت طيلة حياتها رفع رايتين في وقت واحد علما بأنها تبقى لغاية الآن سراً

لنواتها السياسية راية الهوية الوطنية الفلسطينية – العربية وراية المساواة الاجتماعية والمدنية للعرب في إسرائيل. لا شك أن القاعدة المنطقية العملياتية السياسية لحداش عشقت التغير الفكري الذي تجلى في تشكيله القائمة المشتركة وهذا يفسر الدور الريادي لحداش كحزب سياسي وكذلك الدور الريادي الشخصي الذي يلعبه عودة في هذه الخطوة التقويمية.

هناك مثال على الاستراتيجية السياسية الجديدة للقائمة المشتركة وهي تعتمد إلى حد بعيد على النهج المهجن لحداش ويتمثل ذلك في أول مشاهد عودة بعد انتخابات الكنيست وهي المبادرة إلى حل مشكلة وضع القرى البدوية غير المعترف بها في النقب علما بان عودة كان زعيماً لهذه القضية منذ عام 2009. حاول عودة من جانبه ربط هذه القضية بخطاب العدالة الاجتماعية. وفي هذا السياق لم تمثل استراتيجية العمل الاجتماعي المطبقة من قبل القائمة المشتركة من البداية انحساراً لأجندة سياسية سابقة ولم تحاول إطلاقاً تحديها بل كانت محاولة لاضفاء بعد سياسي ايدلوجي ذا مغزى شكل نبتة الخطاب الاجتماعي في المجال الإسرائيلي العام، ناهيك عن المجالين الإقليمي والدولي.

بحسب رؤية القائمة المشتركة وحسب رؤية زعيمها على وجه الخصوص تضم الاستراتيجية الاجتماعية الجديدة في ثناياها مزايا جماهيرية وسياسية واضحة منها القدرة على منح السكان العرب أجندة قائمة تقوم على تفهم عللها الاجتماعية والمدنية مع الاحتفاظ بالهوية الوطنية العربية ومنها أيضا القدرة على خلق واقع سياسي مشترك ووجود بين القوى المختلفة في المجتمع العربي وثالثها طمس عبر الخطاب الاجتماعي كافة التوترات الناجمة عن الخطاب الديني والقومي بين الوسط العربي من ناحية والسلطات الرسمية والوسط اليهودي من ناحية أخرى عن طريق تفضيل الرقي بالقضايا الاجتماعية والمدنية التي يبدو أن النظامين الحكومي

والبيروقراطي لهما مصلحة في تعزيزها. رابعاً، تعزيز احتمالية تدعم الأواصر مع المجتمع اليهودي.

ابرز مظاهر سعي عودة القائمة المشتركة لتطبيق الاستراتيجية الجديدة يتجلى في دعم المبادرة الحكومية التي اقرت في ديسمبر من العام 2015 القاضية باستثمار 10 مليار شيكل في الوسط العربي بغية تقليص الفجوة التي تفصلها عن المجتمع اليهودي الإسرائيلي. ينوى من صرف هذه الأموال تمويل برنامج طويل الأمد يهدف إلى التغلب على التمييز وإصلاح اليات توزيع الأموال الحكومية على القرى والبلدات العربية والدرزية والشركسية. لاشك أن الخطة الخمسية جلبت دعماً حماسيا من وزير المالية ومن ثم الميزانيات في وزارة المالية وكذلك من شخصيات سياسية ومهنية هامة كرئيس الدولة روفين رفلن. ولا يقل أهمية عن ذلك مشاركة عودة المكثفة التي بدأت في ديسمبر 2014 وضع البرنامج الذي يترأسه المشرف على الميزانية في وزارة المالية ضمن سياق (فريق المائة وعشرين يوماً). تبني البرامج دمج قيادة عربية فيه يعتبر سمة أساسية من سمات التوجه الحديث الذي سند إنشاء القائمة المشتركة.

صعوبات تواجه الرقي بالرؤية الاجتماعية على خلفية الأوضاع الأمنية:

شكلت التغيرات التي حصلت على مدى الشهور العشرة الأخيرة في الأوضاع الأمنية والسياسية في إسرائيل تحديات فورية ا مام استراتيجية القائمة المشتركة. فموجة الإرهاب الفلسطينية الأخيرة التي اندلعت خريف عام 2015 ولدت تغيرات أساسية في المناخ السياسي الإسرائيلي، حيث انجر من جديد الاهتمام العام نحو القضايا الأمنية. الواقع هو أن العنف خلق وضع ما بعد الصدمة في الوسط العربي الإسرائيلي، حيث شكل مظاهرات في القرى والبلدات العربية في أكتوبر ونوفمبر

وحوادث قليلة شارك فيها مواطنين عرب في أعمال إرهابية وقد أدى ذلك إلى إعادة وسم السكان العرب في الرأي العام اليهودي.

وفي سياسات تشبه التصنيف المألوف وهو " إمتداد للمجال الفلسطيني المعادي"

إن الهجوم الذي نفذه نشأت ملحم يوم السادس من يناير 2016 في تل أبيب وهو شاب من عرارة أجج من الخطاب القومي الانفصالي على حساب الخطاب الاحتماعي الشمولي وقد بات ذلك واضحاً خلال العديد من البيانات والتصريحات السياسية إلى حد كان لازماً أن يتوقف برنامج الخمس سنوات للمواطنين العرب على ضرورة جمع كافة الأسلحة النارية من جميع القرى والبلدات العربية مما زاد من الأعمال الشرطية وزارد أيضاً من تنفيذ قوانين البناء. التغيرات التي طرأت على الأوضاع الأمنية لم تؤدي إلى زيادة حدة التوتر والعداء للأقلية العربية وممثليها فحسب بل أيضاً الى زيادة الصعوبات التي تقف في طريق تنفيذ القائمة المشتركة لاستراتيجيتها. مثلت توليفة القائمة منذ البداية حداً محدوداً من التوافق بين شرائح منتخبي الأحزاب السياسية. عودة الخطاب القومي عند الجمهوريين العربي واليهودي أعاد بعض الأحزاب العربية ولا سيما بلد الى البرنامج السياسي المألوف وهو تأييد الكفاح الفلسطيني ضد اسرائيل ولو كان كفاحاً عنيفاً. أحد المظاهر البارزة لذلك تتمثل في الزيارة التي قامت بها عضو الكنيست نوال الزعبي يوم الثاني من ابريل عام 2016 برفقة جمال زحالقة وباسل غطاس وكلهم أعضاء كنيست من بلد للعائلات الفلسطينية في رام الله التي قتل أبناءها بعد تنفيذهم هجمات في القدس. شكل ذلك مشكلة أمام القائمة المشتركة التي عملت منذ اندلاع موجة العنف الأخيرة على تخفيض وتيرة الاتجاه الراديكالي واستعادة الخطاب المدني البرغماتي وقد تجلت هذه السياسة بوضوح في خريف عام 2015 عندما نجح عودة في منع ساسة عرب

مـن الـذهاب إلـى الحـرم القـدس وهـي خطـوة ربمـا فاقمـت بشـدة مـن التـوتر حيـال الجمهـور اليهـودي. مـع ذلـك ربمـا يكـون مـن المشـكوك فيـه أن تـؤدي هـذه الجهـود إلـى تغييـر الاتجـاه السـلبي للعـداء المتبـادل. لا زالـت تصـريحات كبـار الساسـة والمبـادرات التشـريعية الاقصـائية الهادفـة إلـى تقلـيص مجـال التمثيـل العربـي فـي السياسـات الاسـرائيلية مسـتمرة ويـأتي علـى رأس ذلـك القـانون الـذي أقـر فـي 20 يوليـو تمـوز مـن عـام 2016 الـذي يتـيح للكنيسـت بتصـويت 90 عضـو فصـل أي عضـو فـي البرلمـان علـى خلفيـة أفعـال أو تصـريحات تؤيـد الأعمـال الارهابيـة. ومـع أن بلـد لا زالـت الجنـاح الراديكـالي الأول الـذي يتـزعم الخطـاب القـومي تجـد حـداش التـي تمثـل المحـور المركـزي الأكثـر اعتـدالاً فـي القائمـة المشـتركة تنضـم إلـى أولئـك الـذين يسـتنكرون قيـام السـعودية باعتبار حزب الله منظمة ارهابية.

أهمية التغيرات : رؤى يهودية وعربية

إن التـردي الـذي طغـى علـى الأوضـاع الأمنيـة والتغيـرات السياسـية والاجتماعيـة التـي واكبـت ذلـك قـد تغيـر مـن الميـزان الحسـاس الـذي تسـعى القائمـة المشـتركة إلـى نصـبه بـين الخيـوط المختلفـة وبـين خطابـات الساسـة العـرب واليهـود كمـا أنهـا أيضـاً تظـل تعيـق توجـه عـودة نحـو تفضـيل الاسـتراتيجية الاجتماعيـة وتحقيقهـا علـى أفضـل نحـو. هـذا الواقـع المتبـدل الـذي تضـمن إنشـاء حكومـة يمينيـة واسـعة فـي اسـرائيل إضـافة إلـى ضـم اسـرائيل بيتنـا كشـريك ائتلافـي رفيـع لتثيـر التسـاؤلات حـول قـدرة القائمـة المشـتركة علـى تـوفير قائمـة سياسـية متنوعـة ومتعـددة الوجـوه تحـدد أسسـها وقواعـدها الفهميـة. مـن المفتـرض أن تسـيطر الأيجنـدا السياسـية لـدى القائمـة المشـتركة بحكـم الحاجـة السياسـية علـى الحفـاظ علـى وضـعها البرلمـاني . الأوضـاع السياسـية والأمنيـة التـي تحـد مـن قـدرتها علـى الرقـي بأجنـدتها الاقتصـادية والاجتماعيـة تشـكل وعلـى النقـيض مـن ذلـك الصـمغ الـذي يلصـق الأحـزاب بعضـها بـبعض مـن خـلال القاسـم الأساسـي المشـترك

للتضامن القومي العربي. بيد أن إحتمال أن تنجرف القائمة المشتركة نحو قطب الخطاب القومي ربما يقلص من قدرتها على تعزيز الايجندا الاجتماعية ويحدث تغيرات ايجابية فيما يتعلق بالقضايا التي تشكل الهم الأول لدى أغلبية الجمهور العربي في اسرائيل. هنا في مثل هذا السيناريو قد يضعف وضعها السياسي في الوسط العربي وقد تهمش القائمة المشتركة إلى حد اللاعقلانية السياسية التي شكلت مصير الأحزاب العربية التي سبقت إنشاء القائمة المشتركة. أصعب ما يكون في مثل هذه العملية هو إمكانية مقاطعة الانتخابات وبالتالي تراجع عدد أعضاء الكنيست العرب. أما من الناحية الأخرى فإن انخفاض وتيرة الأعمال الارهابية سيساعد عودة على الحفاظ على أهمية استراتيجية العمل الوطني الذي هو لب تأسيس القائمة المشتركة وربما يخلق حافزاً متجدداً لسفينة البرنامج الحكومي الداعي الى تعزيز الأسس الاقتصادية والاجتماعية للوسط العربي في اسرائيل. لو حدث فشل على هذا المستوى فلن يبشر ذلك بالخير بالنسبة لاسرائيل. تراجع القيادة العربية عن الاستراتيجية الاجتماعية والعودة إلى الخطاب القومي المألوف لن يفاقم إلا من حدة التوتر بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية إلى حد يمكن أن يلغي عنده البرنامج الحكومي الهادف إلى تضييق الفجوة ومساعدة الوسط العربي. مثل هذه التنبؤات غير المحمودة تتطلب من الحكومة الاسرائيلية وقف الانحدار السريع في العلاقات العربية – اليهودية والذي أصلاً تحرك بفعل العنف الفلسطيني والتوتر بين الوسطين العربي واليهودي. وقف هذا الاتجاه الخطير يتطلب أولاً الادراك بأن القائمة المشتركة بزعامة أيمن عودة وبإستراتيجية العمل الاجتماعي تمثل فرصة سانحة لتشكيل نمط العلاقات اليهودية العربية على أساس المصالح المشتركة. لربما يساعد هذا التفاهم كلا الجانبين على تشكيل صيغة تؤسس للتعايش بينهما ولا سيما دمج الأقلية العربية في الاقتصاد الوطني. أصبح هذا المفهوم جزء من البرنامج الانتخابي الحكومي في السنوات الأخيرة وجزء هام من توجه شامل بفضل الجهود

الاستراتيجية الهادفة إلى تقليص الاعتماد الاقتصادي للشرائح الضعيفة كالعرب والمتدينين المتشددين بدلاً من التوجه نحو خزينة الدولة. لا شك أن السير في هذا المنوال يبرء انتهاج سياسة برغماتية تهدف الى تقليص حدة العواطف والتحريض المناهض للعرب الآخذ بالتزايد والذي يتحمل عدد من الشخصيات رفيعة المستوى في الدولة المسؤولية عنه. كما يبرء أيضاً كبح جماح الخطاب القومي المتطرف في الوسط العربي والذي يؤثر حتى على المعتدلين في المعسكر. كلتا الزعامتين مطالبتين بلعب دور حاسم في هذه العملية خصوصاً فيما يخص كبح جماح الخطاب القومي المعادي بيد أن دور الدولة هو الدور الأهم. فمن أجل استعادة خطاب القضايا المدنية لابد أن تعدل الحكومة المبادرات التشريعية التي تستهدف الجمهور العربي وممثليه المنتخبين والاسراع في تنفيذ برنامج الخمس سنوات تنفيذاً كاملاً لمساعدة الوسط العربي في المجال الاقتصادي. يجب أن يتم ذلك بالتزامن مع المشاركة الفاعلة من قبل القيادات العربية كلجنة المتابعة العربية وجهود أيمن عودة أما البديل عن تلك السياسة فسيكون الانحدار السريع نحو الخطاب القومي المتطرف الذي يهدد المصالح الحيوية للأغلبية اليهودية والأقلية العربية كما يهدد الاستقرار الوطني ككل.

سقوط الديمنيو

الحرب في سوريا، أوروبا وتركيا

أ.زهير عكاشة

المصدر: مركز موشيه دايان للدراسات السياسية والأفريقية

الكاتب: بول ريفلن

التاريخ: أبريل 2016

أدت الحرب في سوريا الى مقتل نحو 450 ألف إنسان كما أن هناك حوالي 13.5 مليون نسمة أصبحوا بحاجة ماسة إلى المساعدات الانسانية بما فيهم 6 مليون طفل. هناك 4.7 مليون لاجئ في الدول المجاورة بما في ذلك 2.6 مليون في تركيا ومليون في لبنان و600 ألف في الأردن، تقدر خسارة الناتج المحلي الاجمالي في سوريا بنحو 275 مليار دولار وسيستغرق إعادة إعمار سوريا في حالة ما انتهت الحرب الآن سنوات طويلة. لهذه النكبة تأثيرات تتجاوز حدود الشرق الأوسط. تتناول هذه الدراسة الاقتصادية تداعيات تلك الأزمة على الاتحاد الأوروبي وتركيا.

وقعت الدول الأعضاء الـ 28 في الاتحاد الأوروبي إضافة إلى عشر دول شرق أوسطية ومن شمال أفريقيا وهي الجزائر ومصر والأردن وإسرائيل والعراق وليبيا وفلسطين

وسوريا (معلقة عضويتها) وتونس اتفاقاً يعرف باسم سياسة الجوار الأوروبية بهدف تحقيق الترابط السياسي والتكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد وهذه الدول. ورغم أن البحر الأبيض المتوسط هو الوحيد الذي يفصل هذه الدول عن بعضها البعض، إلا أن الخلافات الديمغرافية والاقتصادية واسعة. ففي عام 2014 بلغ مجموع عدد سكان دول الخليج ومن ضمنها إيران 350 مليون نسمة. بعد فترة طويلة من التحول الديمغرافي تتميز دول الاتحاد الأوروبي الآن بنسبة إخصاب متدنية كبيرة من حيث السن ولهذا المأزق الديمغرافي تداعيات اقتصادية واجتماعية مثل نقص فرص العمل. نسبة عدد الأطفال في الأسر في الدول الشرق أوسطية وشمال أفريقيا يفوق ضعفي عدد الأطفال في أسر دول الاتحاد الأوروبي وهذا بدوره أدى إلى زيادة ملموسة في عدد الشباب وزيادة كلية في عدد السكان الاجمالي.

جدول رقم 1 يوضح أن التناقض اقتصادي مثلما هو ديمغرافي:

معدل الدخل لدى دول الاتحاد الأوروبي أعلى بكثير مما هو عليه الحال في دول جنوب وشرق البحر المتوسط الواردة في الجدول. يبلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجتمعة باستثناء المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وعمان وقطر والامارات نحو 1.5 تريليون دولار أي 8 في المائة فقط من حجم الناتج المحلي الاجمالي لدول الاتحاد. إذا تم توسيع القائمة لتشمل سوريا والعراق وأفغانستان ودول الصحراء الغربية فستتسع الفجوة أكثر.

الاتحاد الأوروبي 28 دولة	الدخل المحلي الاجمالي بالمليار دولار	عدد السكان بالمليون	متوسط دخل الفرد
	18.510	508	36.437
ألمانيا	3.868	81	43.461
اليونان	236	11	21.455
الجزائر	214	39	5.487
مصر	287	90	3.189
لبنان	46	4.5	10.222
ليبيا	41	6.3	6.508
المغرب	110	34	3.235
فلسطين	13	4.3	3.023
تونس	49	11	4.545

تركيا	798	76	10.500

جدول رقم 1: الفجوة بين الشمال والجنوب لاحصائيات الكاتب أتت بناء على بيانات البنك الدولي

لاشك أن هذه الفجوات الديمغرافية والاقتصادية تشكل عوامل دفع وجذب توجه الهجرة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أوروبا بيد أن نورها خفت بفعل الحروب التي عصفت بهذه الدول وأجبرت الملايين على الفرار إلى أوروبا.

في عام 2015 فر نحو مليون مهاجر ولاجئ إلى أوروبا مقارنة بـ 280 ألف مهاجر عام 2014. أكثر من 135 ألف شخص وصلوا خلال الشهرين الأولين من عام 2016 ويصل نحو 2000 شخص يومياً إلى اليونان. أكثر من 80% من الذين يصلون بالقوارب إلى أوروبا هم من سوريا والعراق وأفغانستان. يتطلع المهاجرون إلى الوصول إلى الدول الغنية الشمالية في الاتحاد الأوروبية ولا سيما إلى ألمانيا والسويد التي لديها لغاية الآن سياسة ليبرالية نحو قبول اللاجئين.

يحدث ذلك على خلفية الهجمات الإرهابية من قبل تنظيم الدولة على أهداف أوروبية آخرها الهجومين الارهابيين في باريس في يناير 2015 وبروكسل عام (2016). أغلب المهاجرين هربوا عبر تركيا إلى اليونان ومن هناك وبصعوبة إلى ألمانيا. تأثيرات الهجرة الجماعية إلى أوروبا هي تأثيرات دارماتيكية أعادت فرض ضوابط حدودية في أغلب الدول الأعضاء في الاتحاد. في عام 1985 تم توقيع اتفاق شنجن من قبل الدول الخمسة الأعضاء آنذاك في السوق الأوروبية المشتركة. أنشئت منطقة شنجن بشكل منفصل عن السوق الأوروبية بعد عدم التوافق بين الدول الأعضاء في السوق على إلغاء الضوابط الحدودية. في التسعينات ألحق الاتفاق بميثاق شنجن الذي اقترح إلغاء الضوابط الحدودية الداخلية وسياسة التأشيرات المشتركة. ألغيت الضوابط الحدودية في منطقة الشنجن في 26 مارس آذار من عام 1995، وهي تتألف الآن من 26 دولة من ضمنها 4 دول ليست أعضاء في الاتحاد. ايرلندا وبريطانيا ليسا من ضمن الاتفاق وهما يفعلان ضوابط حدودية مع دول أخرى أعضاء في الاتحاد.

ولأجل تحسين مستوى ضبط تدفق اللاجئين أعادت ست دول أعضاء في الشنجن وهي النرويج والنمسا والسويد وألمانيا والمجر وسلوفينا فحص الضوابط الحدودية الداخلية في محاولة لوقف تدفق اللاجئين كما أن فرنسا ومالطا أعدتا ضوابط جديدة بسبب التهديدات الارهابية. أكثر الاجراءات دارماتيكية هي التي اتخذت من قبل السويد في نوفمبر 2015

عندما أعلنت أنها بصدد تشديد نظام منح اللجوء السياسي بعد أن وصل عدد الباحثين عن اللجوء إلى 10 آلاف في الأسبوع.

استقبلت السويد في عام 2015 163 ألف باحث عن اللجوء وهو أعلى رقم يستقبل في دول الاتحاد. تلقت الدنمارك 18 ألف طلب فقط ورفضت طلبات كثيرة من المتقدمين بفعل تشديد الاجراءات والتي شملت تخويل الشرطة تفتيش ملابس وأمتعة الباحثين عن اللجوء بحثاً عن أشياء ذات قيمة تباع لتسديد مصاريف البحث عنهم. ورداً على الاجراءات السويدية اتخذت الدنمارك أيضاً اجراءات لضبط الحدود علماً بأن مثل هذه الاجراءات تشكل تعليقاً للعمل بمنطقة الشن0جن اذ ينتج عنها خسران 0.8 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لدول الاتحاد وكذلك الأضرار بخطط التوحيد السياسي.

من ناحية أخرى يشير صندوق النقد الدولي إلى أن تدفق الباحثين عن اللجوء سيكون له تأثيرات توسعية فورية على الاقتصاد حيث ستزيد النفقات الاضافية العامة من الطلب المحلي والناتج المحلي الاجمالي على المدى القصير. سيكون هذا التأثير متواضعاً على الاتحاد ككل الذي سيرتفع مستوى الناتج المحلي الاجمالي نحو 0.1 في المائة عام 2017 لكنه سيكون أوضح في الدول التي تشكل وجهة البحث عن اللجوء . متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سيكون أقل لأنه يعكس أداء ضعيف لسوق العمل الخاص باللاجئين وكذلك القيود المفروضة على تشغيل اللاجئين في بعض دول الاتحاد. أما على المدى البعيد سيعتمد الأثر الاقتصادي على سرعة اندماج اللاجئين في سوق العمل. يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل عدد المتدفقين الجدد الى أوروبا الى 1.3 مليون شخص وهذا يعني انه بحلول العام 2017 قد يصل العدد الى 4 ملايين مهاجر جديد مع توقع المزيد.

استقبلت تركيا بحكم موقعها الجغرافي العدد الأعلى من المهاجرين القادمين من سوريا فضلاً عن أنها تشكل محطة ترانزيت للفارين من العراق وأفغانستان. لهذا السبب برزت تركيا كشريك رئيس في كفاح الاتحاد الأوروبي في الحد من أزمة اللاجئين. ومع ذلك لا تعد تركيا شريكاً سهلاً للاتحاد الأوروبي. فالمفاوضات بينها وبين الاتحاد على الانضمام اليه تجري منذ خمسين عاماً وهناك اعتقاد جازم بأن أي من الطرفين لا يريد إنهاء المفاوضات. أجرى حزب العدالة والتنمية في السنوات الأولى لتوليه الحكم كثير من الاصلاحات التي يطالب بها الاتحاد الأوروبي كشرط مسبق للموافقة على العضوية بيد أن السنوات الأخيرة شهدت تراجعاً كبيراً عن الديمقراطية في تركيا. أوضحت منظمة هيومان رايتس ووتش أن حزب العدالة

والتنمية بدأ رويداً رويداً لا يطيق المعارضة السياسية والاحتجاجات الشعبية وانتقادات وسائل الاعلام. بدأت الحكومة التي أعيد انتخابها للمرة الرابعة عام 2015 وبأغلبية برلمانية قوية تتدخل بشكل متزايد في شئون المحاكم والقضاه ليتوقف بذلك وضع استقلال القضاء وسيادة القانون كما أن تعطل العملية السلمية وتصاعد وتيرة الصراع بين القوات المسلحة وحزب العمال الكردستاني في الجنوب الشرقي من البلاد أدى الى تصاعد عدد القتلى في صفوف المدنيين وتضاعف انتهاكات حقوق الانسان. الاتحاد الأوروبي بحاجة الى تعاون تركيا في مجال كبح جماح تدفق اللاجئين. شجع الصدام الذي حصل بين روسيا وتركيا على خلفية اسقاط الأتراك المقاتلة الروسية فوق الأراضي التركية والاحتلال الروسي لاقليم القرم والصراع في أوكرانيا الأوروبيين على تقديم المساعدات للأتراك مقابل المساعدة في موضوع الهجرة. في السابع من مارس أذار الماضي من العام 2016 وافق الاتحاد الأوروبي على اعادة جميع المهاجرين غير المنظمين الذين عبروا من تركيا الى الجزر اليونانية الى تركيا على أن يتحمل الاتحاد نفقات اعادة توطين كل سوري قادم من اليونان في تركيا وتوطين سوريين من تركيا في دول الاتحاد ضمن اطار الالتزامات القائمة وتسريع تنفيذ خارطة طريق لبرلة التأشيرات للمواطنين الأكراد في موعد لا يتجاوز يونيو/ حزيران 2016 وتسريع صرف الثلاثة مليارات يورو لضمان تمويل أول مجموعة من المشاريع قبل نهاية مارس وإقرار تمويلات إضافية لصالح مرافق اللاجئين السوريين في تركيا والتحضير لفتح صفحة جديدة في المفاوضات الخاصة بانضمام تركيا بأسرع ما يكون والبناء على مقررات المجلس الأوروبي المنعقد في أكتوبر 2015 والعمل مع تركيا في المساعي المشتركة لتحسين الظروف الإنسانية داخل سوريا التي تتيح للسكان المحليين واللاجئين العيش في مناطق أكثر أمناً واستقراراً.

يشبه هذا الاتفاق إلى حد بعيد الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إيطاليا ومعمر القذافي الزعيم الليبي السابق علماً بأن القذافي الرجل القوي الذي اتفق مع إيطاليا قبل أن تساعد الولايات المتحدة وأوروبا في الاطاحة به على ابعاد اللاجئين عن شواطئه. وفي عام 2010 وأثناء زيارته إلى ايطاليا طالب القذافي بـ 6.6 مليار دولار سنوياً من رئيس الوزراء آنذاك سلفيو برلسكوني للاستمرار في كبح جماح تدفق اللاجئين من أفريقيا والشرق الأوسط الذين يحاولون الهروب إلى أوروبا عبر ايطاليا.

تواجه تركيا نفسها أزمات عديدة. كثفت قواتها المسلحة من عملياتها في المناطق الكردية الواقعة في جنوب وجنوب شرق البلاد وقتلت مئات الأشخاص وشردت عشرات الألوف منذ بداية هذا العام. فرضت الأحكام العرفية ونظام منع التجول بصرامة بمساندة الدبابات في مناطق واقعة قرب الحدود مع سوريا والعراق. المشكلة مع الأكراد ليست إلا واحدة من التحديات التي تواجه الرئيس التركي طيب رجب أردوغان. فتركيا في حالة حرب مع المليشيات الكردية السورية التي تحارب تنظيم الدولة في شمال سوريا لأنها تخشى أن تحاول المليشيات إنشاء كيان كردي منفصل يرتبط بالمنطقة الكردية ذات الحكم الذاتي في شمال العراق. تزايدت وتيرة التوتر في البلاد بعد تلاعب أردوغان في القضاء والتهديدات المتكررة بمحاكمة أعضاء البرلمان والزعماء المؤيدين للأكراد وكبح جماح وسائل الإعلام والفساد ومحاولة أردوغان لسن دستور جديد يعطيه صلاحيات رئاسية أكثر. كانت تركيا عرضة لهجمات إرهابية متكررة من قبل تنظيم الدولة وجماعات كردية. وفي الوقت الذي تتجه في الأمور إلى وقف لإطلاق النار في سوريا يبدو أن الوضع في تركيا أسوأ مما كان عليه.

الدبلوماسية بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية

أ.نهال ثابت

Le monde 26\7\2017

الكاتب : بيوتر سمولار .

أثناء إلقائه كلمة مطولة عن السياسة الإسرائيلية الخارجية في الخامس والعشرين من تموز الماضي، أمام لجنة مراقبة الدولة في الكنيست، استخدم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو خارطة العالم عليها الوان مختلفة توضح طبيعة علاقة إسرائيل بدول العالم. ونفى نتنياهو مصطلح عزل إسرائيل بل على العكس من ذلك اكد على تطور غير مسبوق في علاقات إسرائيل مع دول مثل الهند والصين والبلدان الأفريقية وعضو في جامعة الدول العربية. والمقصود هنا (المملكة العربية السعودية).

فيبدو أن زيارة رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات السياسية والإستراتيجية والقانونية ومستشار البلاط الملكي السعودي السيد أنور عشقي في هذا التوقيت على

رأس وفد رفيع المستوي من رجال الأعمال لهذه البلد التي لا تقيم السعودية علاقة دبلوماسية معها يثبت صحة إدعائه .

فمن المستحيل أن نتصور أن مثل هذه المبادرة لم يتم التنسيق لها من قبل الدولتين ، فأنور عشقي ذهب أولا عن طريق رام الله لإجراء محادثات مع رئيس السلطة الفلسطينية السيد محمود عباس، ثم سافر إلي القدس، وقد استغرق التعارف فترة طويلة مع مدير عام وزارة الخارجية دوري غولد حيث كانت المقابلة في احد الفنادق على ارض محايدة.

بنيامين نتانياهو احتفظ بحقيبة دبلوماسية للسيد غولد فهو منذ مارس 2015، وزيراً غير رسمي فهو المقرب من رئيس الوزراء نتانياهو، وهو من اصدر كتاب بعنوان (مملكة الكراهية) تحدث فيه عن كيفية دعم المملكة العربية السعودية للإرهاب العالمي الجديد.

تقارب جديد ومميز

في 4حزيران يونيه 2015 وبعد تولي جولد منصب المدير العام في وزارة الخارجية صافح وبشدة أنور عشقي في المؤتمر الذي عقد في واشنطن في ذلك التاريخ .

وقد صرح القائد السابق للجيش السعودي حين تم استضافته من قبل القناة الإسرائيلية في ذلك اليوم (انه يمكن أن نعمل سويا في اقرب وقت في حالة قبول إسرائيل بالمبادرة العربية).

وقد كانت الإشارة إلي مبادرة السلام السعودية التي قدمت في عام 2002 والتي لم يسبق حتى الآن أن ردت عليها إسرائيل بشكل رسمي ، ففي إحدى تصريحات نتانياهو خلال الأشهر القليلة الماضية تحدث انه علي استعداد للنظر

فـي نسـخة المبـادرة بعـد تعـديلها وتنقيحهـا ، بمـا فـي ذلـك عـودة الفلسـطينيين إلـي أراضـي 1967وتثبيت دولتهم مقابل اعتراف جامعة الدول العربية بدولة إسرائيل .

فمراهنـة الحكومـة الإسـرائيلية علـي التقـارب الفريـد مـن نوعـه وغيـر الظـاهر مـع المملكـة العربيـة السـعودية باسـم المخـاوف الأمنيـة المشـتركة والتهديـد الإيرانـي كـل ذلـك يواجـه صـعوبات، فالسـعودية والـدول العربيـة الأخـرى لـن تتخلـي عـن الجمـود السياسـي الواقــع بــين إســرائيل والفلســطينيين بســبب اســتمرار الاحــتلال وتشــجيعه علــي ضــم الأراضـي الفلسطينية من قبل المستوطنين والجيش .

كمـا وصـرح أنـور عشـقي فـي الإذاعـة الإسـرائيلية انـه لا يوجـد سـلام عربـي إلا بوجـود سـلام مـع الإخـوة الفلسـطينيين قـائم علـى تطبيـق مبـادرة السـلام العربيـة ، حينهـا ستقوم المملكة العربية السعودية بتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

كمـا والتقـي أنـور عشـقي ممثلـين عـن نـواب إسـرائيليون يـدعمون هـذه المبـادرة ، وقـد أعـرب المسـئولون عـن رغبـتهم فـي القيـام بزيـارة رسـميه إلـي المملكـة العربيـة السعودية.

وثائق

النص الكامل لخطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة 22 سبتمبر 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة السيد بيتر طومسون، رئيس الجمعية العامة،

معالي السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،،

كم كنت أتمنى أن أكون في غنى عن إلقاء هذا الخطاب، لو أن قضية شعبي قد وجدت حلاً عادلاً، وآذاناً صاغيةً، وقلوباً وضمائر تؤمن بضرورة رفع الظلم عنه، فكلكم تعلمون بأننا قد قبلنا الاحتكام للقانون الدولي، والشرعية الدولية وقراراتها، وقدمنا تضحية تاريخية جسيمة حين وافقت منظمة التحرير الفلسطينية،

الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على إقامة دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران 1967، بعاصمتها القدس الشرقية؛

فما هو المطلوب منا أكثر من ذلك؟

نحن لا زلنا ملتزمين بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل منذ العام 1993، ولكن على إسرائيل أن تبادلنا هذا الالتزام، والعمل على حل جميع قضايا الحل النهائي، والتوقف عن نشاطاتها الاستيطانية، واعتداءاتها على مدننا وقرانا ومخيماتنا، والتوقف عن سياساتها في العقاب الجماعي وعملياتها في هدم المنازل، والإعدامات الميدانية واعتقال أبناء شعبنا، وإطلاق سراح آلاف الأسرى والمعتقلين منهم، ووقف الاعتداءات على المسجد الأقصى المبارك. لأن كل هذه التصرفات لن تسمح بوجود مناخ للسلام في المنطقة.

فمن يريد السلام لا يمكن أن يقوم بمثل هذه الممارسات.

وفي هذا الصدد، نؤكد بأننا لن نقبل أبداً باستمرار الوضع القائم، ولن نقبل بامتهان كرامة شعبنا، ولن نقبل بالحلول المؤقتة والانتقالية، ولن يقبل شعبنا التخلي عن مؤسساته وإنجازاته الوطنية التي حققها بالتضحيات والمعاناة والألم، وسنحافظ على القرار الوطني الفلسطيني المستقل، وسنعمل على تحقيق أهداف شعبنا بالطرق السياسية والدبلوماسية، وباستخدام القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، من خلال الأمم المتحدة والمحافل الدولية كافة، وحشد الجهود العربية والدولية لذلك.

إننا أيها السادة، لن نقبل باستمرار الوضع القائم.

لقد كان من المفترض أن يؤدي اتفاق أوسلو في العام 1993، إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق استقلال دولة فلسطين، خلال خمس سنوات، إلا أن إسرائيل تنكرت للاتفاقات التي وقعت عليها، ولازالت تمعن في احتلالها، وتوسع نشاطها الاستيطاني غير القانوني وغير المشروع، الأمر الذي يقوض تطبيق حل الدولتين على حدود 1967.

فهل تريد الحكومة الإسرائيلية دولة واحدة؟

وبالرغم من إصدار مجلس الأمن إثني عشر قراراً ضد الاستيطان الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، إلا أن عدم تنفيذ أي من هذه القرارات، أدى إلى دفع إسرائيل للتمادي في استكمال مخططاتها للاستيلاء على مزيد من الأرض في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقد وصلت ممارسات المستوطنين الاسرائيليين العدوانية، إلى حد تشكيل مجموعات إرهابية، تحرق وتقتل عائلات بأكملها، وتدمر الممتلكات، وتقتلع الأشجار التي هي مصدر رزق أصحابها من الفلسطينيين.

ووصلت الأمور بغطرسة القوة والفجور السياسي الإسرائيلي، إلى محاولة تشريع المستوطنات والمستوطنين المغتصبين لأرضنا المحتلة منذ العام 1967، عندما ادعى رئيس الوزراء الإسرائيلي، أن طلب وقف الاستيطان وإخلاء هؤلاء المستوطنين يعتبر تطهيراً عرقياً. إن مثل هذا التشريع سوف يشكل خرقاً فاضحاً وصارخاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

فمن الذي يمارس التطهير العرقي؟

وفي هذا السياق فإنني أجدد التحذير، بأن ما تقوم به الحكومة الاسرائيلية من تنفيذ لخططها في التوسع الاستيطاني، سيقضى على ما تبقى من أمل لحل الدولتين على حدود 1967.

إن الاستيطان غير شرعي جملة وتفصيلا، إنه غير شرعي.

ولذلك، سوف نقوم بطرح مشروع قرار حول الاستيطان وإرهاب المستوطنين على مجلس الأمن، ونحن نقوم بمشاورات مكثفة مع الدول العربية والدول الصديقة بهذا الشأن.

ونأمل أن لا يستخدم أحد الفيتو.

إن التمييز العنصري الذي تطبقه إسرائيل حالياً على الفلسطينيين قد أصبح واقعاً يومياً، من خلال تقديم جميع التسهيلات للمستوطنين على أرضنا المحتلة، بما في ذلك توفير تراخيص البناء للمساكن والمصانع والمشاريع الاقتصادية والبنية

التحتية من شبكات طرق وكهرباء ومياه، في الوقت الذي تمنع فيه الفلسطينيين أصحاب الأرض من التصرف بها، كما تصدر الأوامر العسكرية لمنعهم من استخدام غالبية أراضيهم في الضفة الغربية، بما فيها القدس والأغوار والشواطئ الفلسطينية على البحر الميت، وتستمر في حصار قطاع غزة، وتغيير هوية وطابع مدينة القدس الشرقية المحتلة، والاعتداء على مقدساتنا المسيحية والإسلامية، وبخاصة المسجد الأقصى.

إن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على مقدساتنا الإسلامية والمسيحية هو لعب بالنار، فلا أحد يعرف إلى أين ستصل الأمور إذا استمرت هذه الاعتداءات.

إن هذه السياسات والإجراءات والممارسات الإسرائيلية كانت سبباً في إفشال الجهود الدولية، وبخاصة جهود الرباعية الدولية، على مدى ثلاثة عشر عاماً؛ كما أفشلت إسرائيل الجهود الأمريكية عبر الإدارات المتعاقبة.

وهنا أود أن أتوجه إليكم مرة أخرى، وأدعوكم لتوفير الحماية الدولية لشعبنا الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال منذ العام 1967 في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، وأتقدم بالشكر للأمين العام للأمم المتحدة، ولأعضاء مجلس الأمن الذين خصصوا جلسة خاصة – Arria Formula– للبحث في إمكانية توفير الحماية الدولية لشعبنا، وأرجو أن يستمر هذا الجهد.

وإذا لم توفروا لنا أنتم الحماية الدولية فمن الذي سيوفرها لنا، اسأل إذا لم تستطع الأمم المتحدة أن توفر الحماية لنا فمن الذي يستطيع أن يوفرها.

السيد الرئيس، السيدات والسادة

تحاول إسرائيل اليوم التهرب من المؤتمر الدولي للسلام، الذي اقترحته فرنسا، وأجمعت عليه غالبية دول العالم، وانعقد اجتماع في باريس من أجل التحضير له، شاركت فيه 28 دولة وثلاث منظمات دولية، والذي نأمل أن يفضي لوضع آليةٍ وسقفٍ زمنيٍ محدد لإنهاء الاحتلال، وفق قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ

الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، التي تنص على حلٍ عادلٍ ومتفقٍ عليه لقضية اللاجئين وفق القرار 194.

آملين من جميع دول العالم دعم عقد المؤتمر الدولي للسلام قبل نهاية هذا العام.

وهنا نتساءل: إذا لم يكن هناك مؤتمر دولي للسلام ولا مفاوضات مباشرة، بيننا وبين الإسرائيليين، فكيف يصنع السلام، لا مؤتمر دولي ولا مفاوضات ويتحدثون عن السلام، فكيف يصنع السلام.

سيدي الرئيس

بدلاً من أن تعترف إسرائيل بما ارتكبته ولازالت من فظائع بحق شعبنا، يخرج علينا رئيس الحكومة الإسرائيلية، بانتقاد لخطابنا في القمة العربية بنواكشوط لأننا أتينا فيه على ذكر وعد بلفور.

وأنا أقول له، بأن اعترافنا السياسي بوجود دولة إسرائيل، الذي صدر في العام 1993، ولا زال قائماً حتى الآن، ليس اعترافاً مجانياً، فعلى إسرائيل أن تقابله باعتراف مماثل بدولة فلسطين، وبإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولتنا، لتعيش دولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل، في أمن وسلام، وحسن جوار، كل منهما في حدود آمنة ومعترف بها.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

لا توجد خصومة بيننا وبين الديانة اليهودية وأتباعها أبداً، إن خصومتنا وتناقضنا هما مع الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا. فنحن نحترم الديانة اليهودية، إنها ديانة سماوية نحترمها كما نحترم بقية الأديان، وندين الكارثة التي حلت باليهود خلال الحرب العالمية الثانية في أوروبا ونعتبرها من أبشع الجرائم التي حلت بالبشرية.

إن تحقيق مصالحة تاريخية بين الفلسطينيين والإسرائيليين يقتضي بأن تعترف إسرائيل بمسؤوليتها عن النكبة التي حلت بشعبنا الفلسطيني ولازالت، الأمر

الـذي سـيفتح صـفحة جديـدة مـن التعـايش، ويسـهم فـي مـد الجسـور بـدلاً مـن بنـاء الجـدران، وأعتقـد أن مبـادرة السـلام العربيـة تقـدم حـلاً خلاقـاً، ومـع ذلـك فـلا زالـت إسرائيل تصـر علـى أخـذ مـا تريـده مـن تلـك المبـادرة، لإقامـة علاقـات مـع الـدول العربيـة أولاً، دون أن تنهـي احتلالهـا لفلسـطين، وهـذا بحـد ذاتـه وصـفة أكيـدة لاسـتمرار الصـراع والنزاع في منطقتنا، وهو ما لا نقبل به، ولا يقبل به أحد.

السيد الرئيس، السيدات والسادة

مـع انتهـاء العـام الحـالي يكـون قـد مضـى مئـة عـام علـى صـدور وعـد بلفـور، وسـبعون عامـاً علـى نكبـة شـعبنا الفلسـطيني، وخمسـون عامـاً علـى احـتلال إسـرائيل للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة.

نعـم لقـد مضـى مائـة عـام علـى صـدور وعـد بلفـور المشـؤوم، الـذي أعطـى بموجبـه البريطـانيون دون وجـه حـق، أرض فلسـطين لغيـر شـعبها، مؤسسـين بـذلك لنكبـة الشـعب الفلسـطيني، بفقدانـه لأرضـه ونزوحـه عنهـا، ولـم يكتفـوا بـذلك، فجـاء الانتـداب البريطـاني ليتـرجم الوعـد إلـى إجـراءات وسياسـيات سـاهمت فـي ارتكـاب أبشـع الجـرائم بحـق شـعب آمـن ومطمـئن فـي وطنـه، لـم يعتـد علـى أحـد ولـم يشـارك فـي حـرب ضد أحد.

ولـذلك نـدعو بريطانيـا وفـي الـذكرى المئويـة لهـذا الوعـد المشـؤوم، هـذه الصـفقة المشـؤومة، أن تسـتخلص العبـر والـدروس، وأن تتحمـل المسـؤولية التاريخيـة والقانونيـة والسياسـية والماديـة والمعنويـة لنتـائج هـذا الوعـد بمـا فـي ذلـك الاعتـذار مـن الشـعب الفلسـطيني لمـا حـل بـه مـن نكبـات ومـآس وظلـم، وتصـحيح هـذه الكارثـة التاريخيـة ومعالجـة نتائجهـا، علـى الأقـل بـالاعتراف بالدولـة الفلسـطينية، هـذا هـو المطلـوب مـن بريطانيا بعد الذي ارتكبته بحق الشعب الفلسطيني.

ومـن ناحيـة أخـرى، فقـد قامـت إسـرائيل ومنـذ العـام 1948 بالاعتـداء علـى الشـرعية الدوليـة عبـر انتهاكهـا لقـرار الجمعيـة العامـة رقـم 181، المعـروف بقـرار التقسـيم، الـذي نـص علـى قيـام دولتـين علـى أرض فلسـطين التاريخيـة، وفـق خطـة تقسـيم محـددة، بقيـام القـوات الإسـرائيلية بالسـيطرة علـى أكثـر ممـا خصـص لهـا، وهـو

انتهاك صريح للبنود 39، و41 و42 من ميثاق الأمم المتحدة، حيث جاء في الفقرة (ج) من قرار التقسيم "أن مجلس الأمن يعتبر كل محاولة ترمي إلى تغيير التسوية التي يهدف إليها هذا القرار بالقوة تهديداً للسلم أو قطعاً أو خرقاً له أو عملاً عدوانياً بموجب نص المادة 39 من الميثاق"، إلا أنه وللأسف لم يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته بمحاسبة إسرائيل على سيطرتها على أراض مخصصة للدولة الفلسطينية وفق قرار التقسيم.

إنني أدعوكم لقراءة هذا القرار مرة أخرى.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إننا نبذل قصارى جهودنا من أجل إرساء أسس ثقافة السلام بين أبناء شعبنا، ونحن نقف ضد الإرهاب بصوره وأشكاله كافة، وندينه، من أية جهة كان مصدره، فمنطقتنا هي أكبر ضحاياه، وتعيش في خضمه منذ عدة سنوات، ونحن ندعم وحدة الشعب والأرض والتوصل الى حل سياسي، لجميع الصراعات في سوريا وليبيا والعراق وغيرها، وندعم في ذات الوقت الجهود الدولية التي تقودها المملكة العربية السعودية الشقيقة لتعزيز أسس الشرعية في اليمن الشقيق، ومواجهة قوى الإرهاب والتطرف والطائفية ودعاة العنف، وأدعو الجميع للوقوف صفاً واحداً ضد الإرهاب، الذي لا دين له.

في هذا السياق أريد التأكيد مرة أخرى، بأنه لا يمكن الانتصار على الإرهاب والتطرف، وتحقيق الأمن، والاستقرار في منطقتنا، إلا عبر إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ونيل الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله، إذن محاربة الإرهاب تبدأ من هنا، وجود حل سياسي للقضية الفلسطينية سيختفي الإرهاب مرة واحدة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إننا مستمرون كذلك في جهودنا المخلصة لتحقيق المصالحة الفلسطينية، عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية وفق برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ومستمرون أيضاً في إعادة الاعمار في قطاع غزة للتخفيف من معاناة شعبنا ورفع الحصار عنه.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إن يدنا لا زالت ممدودة لصنع السلام، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: هل يوجد في قيادة إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، من يريد أن يقيم سلاماً حقيقياً يتخلى فيه عن عقلية الهيمنة، والتوسع، والاستيطان، بالذهاب نحو الاعتراف بحقوق شعبنا، ورفع الظلم التاريخي الذي وقع عليه؟ إن تنكر إسرائيل لما وقعت عليه، وعدم وفائها بالتزاماتها، أدى إلى ما نحن عليه الآن حيث الجمود والطريق المسدود، وإن دولة فلسطين العضو المراقب في الأمم المتحدة، والتي حظيت بتصويت 138 دولة إلى جانبها، هي دولة تحت الاحتلال، وإن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني حيثما وجد، تمثل بلجنتها التنفيذية حكومة الشعب الفلسطيني، وإن المجلس الوطني الفلسطيني هو برلمان دولة فلسطين؛ وذلك وفق القرار الأممي 19/67 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2012؛ إننا لا نزال نعول على المجتمع الدولي، لم نفقد الأمل بعد، بتحمل مسؤولياته، نخص بالذكر تلك الدول التي أجحفت بحقوق شعبنا في العمل على إنهاء محنته.

وندعو دول العالم التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين أن تقوم بذلك. لإن من يؤمن بحل الدولتين عليه أن يعترف بهما وليس بدولة واحدة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

أمام الدورة ال 71 للجمعية العامة أدعوكم لاعتماد عام 2017، عاماً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا وشعبنا، ففي حزيران عام 2017، يكون قد انقضى نصف قرنٍ على هذا الاحتلال البغيض.

وأدعوكم لتبني قرار جديد بعد قرار رفع مكانة دولة فلسطين في العام 2012، وذلك بإعطاء حق تقديم وتبني القرارات للدول المراقبة.

وأطلب دعمكم للجهد الذي تبذله دولة فلسطين من أجل رفع مكانتها القانونية والسياسية وذلك من خلال إعطائها مسؤوليات إضافية لتولي رئاسة لجان

ومجموعات دولية، علماً بأننا، بدعمكم، نواصل السعي من أجل نيل العضوية الكاملة في المنظمة الدولية.

وبناءً على ما تقدم فإن المجتمع الدولي مطالب أكثر من أي وقت مضى بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، وهو كما تعلمون، أطول وآخر احتلال في تاريخنا، وإن انتصار المجتمع الدولي لحقوق شعبنا وتمكينه من نيلها، ورفع الظلم الواقع عليه منذ قرابة سبعة عقود، هو فرصة فريدة ليسود الاستقرار والسلام والتعايش في ربوع منطقتنا، وبين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، ومن أجل مستقبل أفضل لأجيالنا الحاضرة والقادمة، وهو البداية والأساس لإنهاء التطرف والعنف في منطقتنا والعالم.

أشكركم على حسن الاستماع، وأتمنى من صميم قلبي أن ينتهي الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا وأن يتم القضاء على الإرهاب، وتنتهي النزاعات ويعم السلام في منطقتنا، وفي جميع أنحاء العالم؛ وسنظل وشعبنا نطرق باب السلام، ونعمل من أجل نيل شعبنا لحريته واستقلاله، وسنبقى صامدين على أرضنا، نعمل ونبني لمستقبل أجيالنا القادمة.

آمل أن لا اضطر لتكرار هذا الخطاب مرة أخرى، لأن عليكم مسؤولية جعل عام 2017 عاماً لإنهاء الاحتلال، فهل أنتم فاعلون؟ هل أنتم فاعلون، أرجو ذلك. والسلام عليكم

المصدر :

https://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=139239

النص الكامل لخطاب الرئيس محمود عباس أمام البرلمان الأوروبي

2016/6/23

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد مارتن شولتز، رئيس البرلمان الأوروبي

السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

بداية أشكركم على دعوتكم لي للتحدث مجدداً أمام برلمانكم العتيد، وأود أن أعبر لكم عن إعجابنا الكبير بالنموذج الديمقراطي، الذي ترسون قواعده في ظل تعدد الحكومات واللغات والثقافات، وهو الذي يعبر عن الحضارة العريقة، والثقافة الراقية والمبادئ الإنسانية التي تمثلها شعوبكم الأوربية، وكما أعبر عن الاحترام والتقدير لمواقفكم المشرفة من أجل إرساء أسس الحق والعدل والسلام في وطني فلسطين.

ويسرني أن أنقل إليكم تحيات شعبنا، الذي يتطلع إلى برلمانكم الموقر ومن خلاله إلى اتحادكم بمفوضياته المتخصصة، ودوله الأعضاء، للعمل على تمكين شعبنا من استعادة حقوقه، ونيل حريته واستقلاله، كما ونثمن أشكال الدعم كافة، التي تقدمونها للشعب الفلسطيني، وبخاصة لتمكينه من النهوض باقتصاده، وبناء مؤسسات دولته المستقلة القادمة، وبما يجعله قادراً على إرساء أسس نظام ديمقراطي شفاف ومسؤول يطبق المعايير الدولية في ظل سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

ولا يفوتني هنا، أن أشيد بتصويت برلمانكم، وتوصيته للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للاعتراف بدولة فلسطين، والشكر موصول كذلك لبرلمانات الدول الأعضاء، التي بدورها هي الأخرى قد أوصت لحكوماتها بالاعتراف بدولة فلسطين، وأود هنا أن أذكر، بأن من يؤمن بحل الدولتين، أن يعترف بالدولتين وليس بدولة واحدة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

لقد مرت مائة سنة على وعد بلفور الصادر عام 1917، وثمانٍ وستون سنة على النكبة، التي ارتكبت خلالها القوات الإسرائيلية عام 1948 جرائم قتل ومجازر مروعة، تسببت في تشريد مئات الآلاف من أبناء شعبنا الآمنين وأحالتهم إلى لاجئين، وقامت بإزالة أكثر من 488 قرية وبلدة عن الوجود، والتي عاش فيها شعبنا منذ آلاف السنين.

وفي عام 1967، قامت إسرائيل باحتلال مدينة القدس الشرقية وباقي أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، ونزح جراء ذلك مئات الألوف من شعبنا، ومازال شعبنا يرزح تحت الاحتلال.

وباختصار فإن أقل ما يقال، حول المشهد الفلسطيني، هو أن فلسطين الوطن والشعب، بتاريخها وتراثها وهويتها وكيانها الجيوسياسي قد تعرضت لمجزرة تاريخية وعملية سطو لا مثيل لها، في القرن العشرين ولازالت مستمرة في القرن الحادي والعشرين، تحت نظر وسمع المجتمع الدولي وقواه الفاعلة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إن الفصول السوداء التي عاشها شعبنا، لازالت مستمرة، فشعبنا في داخل فلسطين يعيش طغيان الاحتلال، بإجراءاته التعسفية وعنصريته البغيضة، أما شعبنا الذي يعيش لاجئاً في الشتات، فلازال يعيش البؤس والحرمان.

لكننا عقدنا العزم على الصمود، والبقاء على أرضنا، والعمل على الخلاص من الاحتلال الإسرائيلي، بالطرق السياسية والدبلوماسية والسلمية، وقد قطعنا شوطاً كبيراً، ونجحنا على المستوى الدولي.

ولكننا لا زلنا نراوح مكاننا على مستوى العلاقة مع إسرائيل، ولقد حاولنا جاهدين العودة لتنفيذ الاتفاقات الموقعة، واحترام الالتزامات المترتبة علينا وعليهم، لكنهم يرفضون تنفيذ الحد الأدنى منها، ويمعنون في تكريس احتلالهم والسيطرة على جميع مناحي حياتنا.

وفي هذا الصدد، يعملون على تغيير واقع مدينة القدس وهويتها التاريخية، وامتهان مقدساتها المسيحية والإسلامية، والاستيطان مستمر بتسارع في كل مكان، إضافة لمصادرة الأراضي، وهدم المنازل والمنشآت، واعتقال الآلاف.

ومن ناحية أخرى، فإن إسرائيل تشهد هذه الأيام جنوحاً مستمراً للعنف، وتطرفاً متصاعداً انعكس في ممارسات المستوطنين وارهابهم، كما حدث في حرق عائلة دوابشة، والشاب أبوخضير، وكذلك الممارسات الوحشية للجيش الإسرائيلي وعمليات القتل التي ترتكب خارج القانون، وقد وصل هذا التطرف إلى حدٍ جَعلَ عدداً من الساسة والمسؤولين الإسرائيليين يوجهون الانتقادات لحكومتهم، مثل هرتسوغ، زعيم المعارضة، ويعلون وزير الجيش المستقيل، وإيهود باراك رئيس الوزراء الأسبق، ونائب رئيس الأركان، وعدد من الإعلاميين، وكلهم قالوا إن إسرائيل تمارس وتوسع من سلوكها الفاشي والعنصري، على حد تعبيرهم.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إن قرار التقسيم 181 الذي اتخذته الأمم المتحدة قضى باقتسام أرض فلسطين التاريخية بين دولتين مناصفة تقريباً، غير أن إسرائيل قد سيطرت بالقوة العسكرية على 78% من أرض فلسطين التاريخية في العام 1948، ولم تكتفِ بذلك بل احتلت ما تبقى منها في العام 1967.

وبالرغم من القرارات الدولية، والجهود المبذولة من المجتمع الدولي، وفق رؤية حل الدولتين، فلا زالت دولة فلسطين لم تنل استقلالها، مع أنها أصبحت دولة

فـي منظومـة الأمـم المتحـدة منـذ 2012، وانضـمت للعديـد مـن المنظمـات والمعاهـدات الدولية، وحظيت باعتراف 138 دولة.

ومـع ذلـك ومـن أجـل السـلام، ووضـع حدّ لعقـود طويلـة مـن الصـراع، واللجـوء، والتشـرد، والشـتات لشـعبنا، قبلنـا بإقامـة دولـة فلسـطين المسـتقلة علـى أقـل مـن ربـع مسـاحة فلسـطين التاريخيـة، وفـق حـدود العـام 1967، وبـالرغم مـن هـذه التضـحية الكبيـرة، لا زلنـا منـذ مـؤتمر مدريـد واتفاقيـة أوسـلو نـدور فـي الحلقـة المفرغـة للمفاوضـات مـن أجـل المفاوضـات، التـي تفرضـها إسـرائيل فـي لعبـة كسـب الوقـت، لإقامـة حقـائق علـى الأرض تجعـل فكـرة حـل الـدولتين بعيـدة التحقيـق، ولا زالـت مسـتمرة فـي اسـتيطانها ومصادرتها لأراضينا، وبناء جدار العزل العنصري عليها .

هـذا وقـد شـنت إسـرائيل، وفـي ظـرف سـت سـنوات ثلاثـة حـروب علـى غـزة، وقتلـت الآلاف، بـل إنهـا أزالـت وجـود عشـرات الأسـر الفلسـطينية عـن الوجـود، ودمـرت الآلاف مـن المسـاكن والمنشـآت فـي قطـاع غـزة، ومنـذ احـتلال إسـرائيل للضـفة الغربيـة والقـدس الشـرقية وقطـاع غـزة دخـل السـجون الإسـرائيلية مليـون فلسـطيني، ولا زال هنـاك في سجون إسرائيل 7000 أسيراً؛

وإننـا نتسـاءل فـي ظـل هـذا الواقـع المريـر والخطيـر، ألـم يحـن الوقـت، أيتهـا السـيدات والسـادة، أن ينتهـي الاحـتلال الإسـرائيلي لفلسـطين؟ ولمـاذا لا تطبـق القـوانين والقـرارات الدوليـة علـى إسـرائيل؟ ولمـاذا تظـل قـرارات مجلـس الأمـن والجمعيـة العامـة، مجـرد حبـر علـى ورق حينمـا يتعلـق الأمـر بفلسـطين وحقـوق الشـعب الفلسـطيني؟ وإلـى متـى سـتظل إسـرائيل تفلـت مـن العقـاب وتتهـرب مـن اسـتحقاقات السـلام، والاعتـراف بالظلم والجرم التاريخي الذي ألحقته بالشعب الفلسطيني؟

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إن شـعبنا يتطلـع للحيـاة بحريـة وكرامـة فـي وطنـه مثـل بـاقي الشـعوب، ولـن يقبـل باسـتمرار الاحـتلال والاسـتيطان المفـروض عليـه مـن شـعب آخـر، مهمـا كـان حجـم العـذابات والتضـحيات. فنرجـوكم، أيهـا الأصـدقاء، أن تسـاعدونا علـى إزالـة أسـباب

الإحباط وفقدان الأمل التي يعيشها شعبنا، والتخلص من أطول احتلال عرفه التاريخ المعاصر.

أيعقل أن يظل شعبنا الفلسطيني، وهو واحد من أعرق شعوب المنطقة والعالم ثقافة ومعرفة محروماً من أن تكون له دولته الخاصة به؟ أما آن الأوان لأن يتمتع بحريته دون قيود وعقبات وعراقيل وحواجز عسكرية وبوابات وجسور تفتح وتغلق حسب هوى ومزاج جيش الاحتلال الإسرائيلي؟

نعم، أيتها السيدات والسادة، لقد أحالت إسرائيل قوة الاحتلال وطننا فلسطين إلى سجن كبير لشعبنا.

وهنا أجدد التأكيد أمامكم، بأننا لا نريد إزالة وجود أحد عن الخارطة الجغرافية السياسية كما يزعم البعض، ولكننا لن نسمح لأحد بأن يزيل وجودنا من على أرضنا، وحقنا فيها. وإن استمرار التنكر لحقوق شعبنا في وطنه لا يخدم سوى المتطرفين، ويولد الإرهاب والعنف، ويمنح المنادين بهما ذريعة لذلك، فلا تجعلوا من قضية فلسطين والقدس الشريف ذريعة لهؤلاء وأولئك، وإنما اجعلوا منهما نموذجاً للعدل والسلام والحرية والإنصاف .

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إننا نتطلع إلى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وبرلمانه العريق، من أجل استمرار بذل الجهود ولعب دور سياسي ودبلوماسي فاعل، وصولاً لحل سلمي عادل ودائم في منطقتنا، وفق حل الدولتين على أساس 1967 وقرارات الشرعية الدولية، فكل من إسرائيل وفلسطين تربطهما مع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات شراكة وجوار وعضوية مشتركة في الإتحاد من أجل المتوسط، الأمر الذي يؤهل الاتحاد الأوروبي لكي يلعب هذا الدور، وعلى نحو يحقق الأمن والاستقرار للجميع.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

ولكي أكون واضحاً وصريحاً كما هي عادتي دائماً في حواراتي، وقد أجيب بذلك على بعض التساؤلات التي قد تراود البعض، نحن مع حل الدولتين، وإقامة

دولة فلسطين وفق حدود الرابع من حزيران 1967، وتكون عاصمتها القدس الشرقية، ولا نمانع من التبادلية الطفيفة والمحدودة بالقيمة والمثل.

وأن تتم معالجة قضية اللاجئين وفق القرار 194، وكما نصت على ذلك المبادرة العربية للسلام، بقولها حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين.

هذا وقد اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل، ومساهمة منا في ضمان الأمن للجميع، أعلنا استعدادنا لبحث وجود طرف ثالث، وإجراء ترتيبات أمن إقليمي، غير أننا نرفض الحلول الانتقالية، ونرفض الدولة ذات الحدود المؤقتة، ونريد لمبادرة السلام العربية أن تطبق كما أقرت دون تعديلات.

وهناك قضية يثيرها الإسرائيليون، وهي التحريض، ورغم أن التحريض الإسرائيلي لا ينقطع وممارسات الاحتلال والمستوطنين لا تتوقف، ولمعالجة هذه الظاهرة، فإننا نطالب بإعادة تفعيل اللجنة الثلاثية المشكلة من إسرائيل وفلسطين والولايات المتحدة الأمريكية، في سنة 1998 مع السيد نتنياهو شخصياً، ونرحب بدخول الاتحاد الأوروبي كطرف رابع في هذه اللجنة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

أؤكد لكم بأن فلسطين، إذا ما تم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والاستيطان، ونالت استقلالها وسيادتها، وهذا ما يجب أن يكون في أسرع وقت، فإنها تستطيع أن تمثل إضافة حضارية ونوعية في منطقتنا، وتكون واحة للاستقرار وستكون مصدر تفاعل ثقافي وحضاري راقٍ ومسؤولٍ، وستكون عاصمتها القدس الشرقية مفتوحة الأبواب لجميع أتباع الديانات السماوية الثلاث دون تمييز.

كما وأنها ستكون قادرة على إدارة شؤونها المالية والتنموية، وزيادة مواردها الاقتصادية، خاصة عند استعادة ستين في المائة من أراضي الضفة الغربية، التي لا زالت تحت الاحتلال المعروفة بمنطقة"c" الأمر الذي سيمكننا من استغلالها والاستثمار فيها بإقامة المشاريع الزراعية والصناعية وتشغيل عشرات آلاف الشباب، إضافة لاستغلال مواردنا الطبيعة من غاز ونفط، وتوليد الطاقة النظيفة البديلة، فلدينا كذلك في فلسطين منطقة الأغوار، والبحر الميت، لإقامة مشاريع تنموية

وسياحية، ولدينا السياحة الدينية الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية، وبيت لحم وسواهما.

نعم لدينا مقومات ومؤسسات دولةٍ، ساهم الاتحاد الأوروبي مشكوراً ودول صديقة وشقيقة في بنائها ودعمها، ولا زالوا، وسوف نستمر في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، لأن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ليس خاضعاً للمفاوضات مع إسرائيل، ونريد استمرار مساعدتكم بذلك، ولدينا كذلك عشرات المعاهد والجامعات العاملة، والتي تتمتع بمستوى جيد، وتسهم في بناء نهضة تعليمية وتربوية في بلادنا، وهي مؤسسات بحثية وعلمية مختلطة، سواء على مستوى الكادر التعليمي أم على مستوى الطلبة فنحن مجتمع حر، ومنفتح، تتمتع فيه المرأة مثلها مثل الرجل بذات الحقوق والواجبات، والكل سواء أمام القانون.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

في الثالث من هذا الشهر، عقد في باريس إجتماعٌ وزاريٌ، وفق المبادرة الفرنسية، ضم 28 دولة وثلاث منظمات دولية، ونحن إذ نثمن هذا الجهد القيم والنبيل، فإننا نتطلع لرؤيته يتمخض عن انعقاد مؤتمر دولي للسلام، وفقاً للقانون الدولي والشرعية الدولية، وقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، ومبادرة السلام العربية كما اعتمدت في قمة بيروت عام 2002، وخارطة الطريق والاتفاقات الموقعة، وتحديد سقوف زمنية للمفاوضات والتنفيذ، إضافة إلى تشكيل آلية وإطار للمتابعة، مثلاً (7+2)، على غرار ما تم مع إيران.

وكما تبنى المجلس الوزاري الأوروبي في اجتماعه الأخير، البيان الختامي لاجتماعات باريس في الثالث من يونيو 2016، فإننا والأشقاء العرب والغالبية العظمى من دول العالم ندعم هذا الجهد الفرنسي، وقد أكد لي الرئيس فرانسوا هولاند قبل أيام أن فرنسا عاقدة العزم على الاستمرار وصولاً إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام قبل نهاية العام، وشدد على وجوب بدء التحضير لعقد وإنجاح المؤتمر، وذلك من خلال فرق عمل متخصصة لهذا الغرض، وأكدت له دعمنا الكامل لهذه

الجهود، وأكرر أمامكم أننا كفلسطينيين وكعرب نقف معكم في خندق واحد لهزيمة الإرهاب والتطرف.

وهذا لن يتحقق إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود1967، وبعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إن عدم قيام دولة فلسطين، وإفشال فكرة حل الدولتين من شأنه أن يطيل عمر الصراع والنزاع، وهو لن يخدم إلا المتطرفين، ودعاة العنف والإرهاب، الذي تعيش على وقعه هذه الأيام دول عديدة في منطقتنا، وتسبب في موجات نزوح اللاجئين التي تتدفق على أوروبا، ومن ضمنهم اللاجئون الفلسطينيون الهاربون معهم، الذين نأمل أن تتم معاملتهم بنفس معاملة اللاجئين الآخرين، بعد أن فقدو كل شيء فارين من ويلات الحرب والقتل والإرهاب الذي ندينه أياً كان مصدره، ولا بد من هزيمة الإرهاب وحل هذه النزاعات، التي مع الأسف الشديد لا يوجد آفاق لحلها في المستقبل المنظور.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

أما على صعيد الوضع الداخلي الفلسطيني، فإننا نعمل على توحيد أرضنا وشعبنا، وإنهاء الحصار عن قطاع غزة، ولا زلنا نعمل على إنهاء الانقسام، من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية تلتزم بسياسات منظمة التحرير الفلسطينية، وتعهداتها الدولية والإقليمية، والذهاب لانتخابات رئاسية وبرلمانية بأسرع وقت ممكن. وبهذه المناسبة، فإننا نتقدم بالشكر الجزيل للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على ما تقدمه من أجل إعادة إعمار ما دمره الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة .

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إن يدنا ممدودة للسلام، ولدينا الإرادة والتصميم لتحقيقه، فهل لديكم مثل هذه الإرادة؟ وهل لديكم الاستعداد لأن تراجعوا مواقفكم، وأن تقروا بالظلم التاريخي الذي

ألحقته دولتكم بشعبنا وحقوقه؟ فمثلما لكم روايتكم، نحن أيضاً لنا روايتنا، وهي رواية صادقة، فوجودنا على هذه الأرض لم ينقطع منذ فجر التاريخ وإلى اليوم، وحقوقنا ثابتة في أرضنا ومقدساتنا المسيحية والإسلامية، فالسلام والمصالحة الحقيقية لا يكونان إلا بالاعتراف بحقوقنا وإصلاح الضرر.

وإنني أؤكد لكم بأنه ليس من صالح أحد تحويل الصراع من صراع سياسي إلى صراع ديني، وإن السلام هو مصلحة للجميع، وآمل أن يكون كذلك بالنسبة لكم، أيها الجيران؟ فتعالوا لنصنع سلاماً يدوم، بعيداً عن القوة والهيمنة والسيطرة والتوسع والإستيطان، فالسلام والتعايش المبني على أسس العدل والحق والاحترام لكرامة وإنسانية وحرية كل طرف وعلى قدم المساواة، هو الضمانة الحقيقية للأمن والاستقرار والمستقبل الواعد لأجيالنا وأجيالكم القادمة .

وفي الختام، أشكركم مرة أخرى، سيادة الرئيس والسيدات والسادة أعضاء البرلمان، وأعول وشعبي على دعمكم وجهودكم النبيلة من أجل تحقيق السلام في منطقتنا.

وعاشت الصداقة الفلسطينية – الأوروبية، ولتكن فلسطين الأرض المقدسة واحة أمن وسلام لشعبها ولجيرانها وللعالم أجمع.

والسلام عليكم

المصدر : https://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=127456

نص بيان اللجنة التنفيذية حول تقرير "الرباعية الدولية" - 3 يوليو 2016

اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس في تاريخ 2016/7/3، حيث استمعت من السيد الرئيس إلى تقرير مفصل حول جولته الأخيرة، والتي شملت المملكة العربية السعودية، والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة قطر، والاتحاد الأوروبي، وجمهورية النمسا.

وتوقفت اللجنة التنفيذية أمام تقرير اللجنة الرباعية الدولية الصادر في تاريخ 2016/7/1، وبعد دراسته بعمق أكدت على:

1- تشدد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن جوهر المشكلة يتمثل بالاحتلال الإسرائيلي وجرائمه وعدوانه المتواصل، وأن أي محاولة للمساواة بين (سلطة الاحتلال) إسرائيل والشعب الفلسطيني تحت الاحتلال يعتبر إفلاساً أخلاقياً.

2-تؤكد اللجنة التنفيذية أن الاحتلال الإسرائيلي يشكل أعلى درجات الإرهاب والتحريض والعنصرية والأبرثايد، وخلافاً للطلب الوارد في تقرير الرباعية بأن على الشعب الفلسطيني أن يوقف العنف والإرهاب والتحريض والكراهية، فإن جريمة حرق الطفل محمد أبو خضير، وقتل الطفل محمد الدرة، وحرق الرضيع علي دوابشة ابن 8 أشهر وأمه وأبيه وأخيه، وإعدام عبد الرحيم الشريف، ومحمود بدارنة، وإحراق المساجد والكنائس والمدارس والإعدامات الميدانية والعقوبات الجماعية وهدم

البيوت والتطهير العرقي والاغتيالات والاعتقالات، واستخدام المواطنيين كدروع بشرية وفرض الحقائق من خلال جدران الفصل العنصري والاستيطان والحصار الخانق المفروض على قطاع غزة منذ سنوات طويلة، والتصريحات البذيئة والعنصرية والفاشية التي تصدر يومياً من أكثر من وزير ومسؤول إسرائيلي، تشكل جميعها علامات واضحة على عمق الإرهاب والتحريض والعنصرية الممارس من قبل سلطة الاحتلال (إسرائيل) الأمر الذي قرر من قام بصياغة التقرير تجاهله تماماً.

3-إن تقرير اللجنة الرباعية يطالب بشكل غير مباشر أن يقبل الشعب الفلسطيني بوضع الاحتلال والوضع القائم، ويحاول إدارة المشكلة بدلاً من طرح أسس وركائز الحل الدائم والشامل والعادل المرتكزة على تجفيف مستنقع الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وبعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضايا الوضع النهائي كافة وعلى رأسها قضية اللاجئين والأسرى استناداً لقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة.

4-إن على أمريكا، روسيا، الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وبالتعاون مع المبادرة الفرنسية تحديد موعداً لعقد مؤتمر دولي للسلام كامل الصلاحيات لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وخاصة "242"، "338"، "252"، "476"، "478"، "1397"، "1860"، وقرارات الجمعية العامة "194" و "67/19"، وبهدف تحقيق انسحاب سلطة الاحتلال (إسرائيل) من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 وفي مقدمتها القدس الشرقية، والجولان العربي السوري المحتل، وما تبقى من أراضي لبنانية تحت الاحتلال، ضمن سقوف زمنية محددة للمفاوضات وللتنفيذ، ومن خلال إطار دولي لديه أدوات إلزامية للتأكد من تنفيذ الاتفاقات.

5-إن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهي تتابع عن كثب وبشكل مستمر الأوضاع في منطقتنا والحرب المعلنة على الإرهاب، تؤكد بأن الانتصار على الإرهاب يبدأ بالكف عن التعامل مع إسرائيل كدولة فوق القانون.

6-إن إلـزام الحكومـة الإسـرائيلية بتنفيـذ قـرارات الشـرعية الدوليـة والقـانون الـدولي يعتبـر أسـاس لعقـد مـؤتمر دولـي للسـلام وإطـلاق عمليـة سـلام ذات مغـزى، وإن علـى أمريكـا، روسـيا، الاتحـاد الأوروبـي والأمـم المتحـدة وبالتعـاون مـع المبـادرة الفرنسـية وهـي قـادرة أن تلـزم سـلطة الاحـتلال (إسـرائيل) بقبـول مبـدأ الـدولتين علـى حـدود 1967 وبوقـف كافـة النشـاطات الاسـتيطانية الإسـرائيلية وبمـا يشـمل القـدس الشـرقية، وأن تحـدد سـقوفاً زمنيـة للمفاوضـات والتنفيـذ، وأن تنشـئ إطـاراً دوليـاً مرجعيـاً للمفاوضـات، وأن تضـمن تنفيـذ الالتزامـات التـي ترتبـت علـى الجـانبين مـن الاتفاقـات الموقعـة، وبمـا يضـمن الإفـراج عـن الدفعـة الرابعـة مـن أسـرى مـا قبـل أوسـلو، ذلـك إن أرادت فعـلاً عقـد مـؤتمر دولـي لإطـلاق عمليـة سـلام ذات مغـزى ومصـداقية تـؤدي إلـى إنهـاء الصـراع وتجسـيد دولـة فلسـطين كاملـة السـيادة نـاجزة الاسـتقلال علـى حـدود الرابـع مـن حزيـران 1967 وبعاصـمتها القـدس الشـرقية، وكـذلك طـرح مسـألة الحمايـة الدوليـة للشـعب الفلسطيني في اجتماع خاص (Arria Formula) في مجلس الأمن الدولي.

7-اسـتعدادها لاسـتمرار التعـاون مـع أمريكـا، روسـيا، الاتحـاد الأوروبـي والأمـم المتحـدة علـى أسـاس مواقفهـا السـابقة المحـددة فـي خارطـة الطريـق ومبـادرة السـلام العربيـة وقـرارات الشـرعية الدوليـة ذات العلاقـة والالتـزام المتبـادل بتنفيـذ الاتفاقـات الموقعـة ذلـك أن التقريـر الأخيـر للرباعيـة الصـادر يـوم 2016/7/1، يشـكل خروجـاً فاضـحاً عـن القـانون الـدولي والشـرعية الدوليـة ذات العلاقـة، وخارطـة الطريـق، ومبـادرة السـلام العربيـة، والاتفاقـات الموقعـة، ويخفـض سـقف الموقـف الـدولي مـن قـرارات الشـرعية الدوليـة ذات الصـلة بالقضـية الفلسـطينية، وأكـدت رفضـها الحـازم للمقاربـات التي تضمنتها توصيات التقرير.

8-إن أسـس وركـائز السـلام العـادل والشـامل والـدائم محـددة فـي القـانون الـدولي والشـرعية الدوليـة، وأن أي محاولـة للخـروج علـى هـذه الأسـس والركـائز لـن يكتـب لهـا النجاح، ولن تؤسس لخلق واقع والتزامات جديدة.

ورحبـت اللجنـة التنفيذيـة ببيـان الاشـتراكية الدوليـة يـوم 2016/7/2 وبمـا تضـمنه مـن تأكيـد للإنهـاء التـام والكامـل للاحـتلال، والاعتـراف الفـوري بدولـة فلسـطينية في حدود الرابع من حزيران عام 1967 وبعاصمتها القدس الشرقية.

وتوقفت اللجنة التنفيذية أمام الأحداث المأساوية التي وقعت في عدد من مدننا وقرانا وخاصة في مدينتي نابلس ويعبد والتي ذهب ضحيتها خمسة من أبناء شعبنا، واللجنة التنفيذية وهي تتقدم من عائلات الضحايا بأحر التعازي وأصدق مشاعر المواساة، تؤكد رفضها المطلق لأخذ القانون باليد، وكافة محاولات خلق الفوضى والفلتان الأمني، وإنها تتابع من خلال السيد الرئيس محمود عباس مع الأجهزة الأمنية مجريات التحقيق وتطورات الوضع الميداني، مؤكدة بأن القيادة الفلسطينية ستحاسب وبلا هوادة كل من يخل ويعبث بأمن الوطن والمواطن في هذه الظروف المصيرية والعصيبة.

ففي الوقت الذي تسعى فيه دولة فلسطين المحتلة لتجميع الطاقات والإمكانات لعقد مؤتمر دولي للسلام كامل الصلاحيات لتحقيق استقلال دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وبعاصمتها القدس الشرقية، ومواجهة العدوان الإسرائيلي المتواصل على أبناء شعبنا الفلسطيني العظيم، وترسيخ صورة دولة فلسطين دولة القانون والمؤسسات، لن نقبل بانتشار الفوضى التي تخدم الاحتلال الإسرائيلي وتساهم في تفكيك النسيج المجتمعي الذي حافظ عليه أبناء الشعب الفلسطيني لقرون من الزمن، وتدمير المجتمع الفلسطيني نواة الدولة الفلسطينية الديمقراطية العصرية، دولة سيادة القانون والسلاح الشرعي الواحد والسلطة الواحدة.

ورحبت اللجنة التنفيذية بقرار مجلس الوزراء إجراء الانتخابات المحلية في شهر تشرين أول (أكتوبر) 2016، وأكدت على أهمية ذلك وعلى ضرورة أن تجري هذه الانتخابات في جميع الهيئات المحلية الفلسطينية في جميع محافظات دولة فلسطين المحتلة (الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة)، باعتبارها حقا من حقوق الممارسة الديمقراطية للمواطن الفلسطيني لا يجوز الانتقاص منه، وباعتبارها مدخلاً للانتخابات الرئاسية والتشريعية، وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني.

وأكدت اللجنة التنفيذية أن تحقيق المصالحة الفلسطينية من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية، ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية وإجراء الانتخابات العامة، يشكل نقطة الارتكاز القادرة على تمكين شعبنا من مواجهة مخططات سلطة

الاحتلال (إسرائيل)، الهادفة لتدمير خيار الدولتين واستبداله بمبدأ الدولة بنظامين (الأبرثايد)، وإبقاء الأوضاع على ما هي عليه من خلال المستوطنات والإملاءات وفرض الحقائق على الأرض، وخاصة في مدينة القدس المحتلة، والإعدامات الميدانية والعقوبات الجماعية وهدم البيوت واحتجاز جثامين الشهداء والحصار والإغلاق وقرصنة أموال الشعب الفلسطيني.

وتوقفت اللجنة التنفيذية أمام التوصيات التي رفعتها اللجنة المكلفة ببحث أوضاع ومهمات دوائر المنظمة والعلاقة بين هذه الدوائر وبين كل من الصندوق القومي وأمانة سر اللجنة التنفيذية، وكلفت أمين السر بمتابعة هذا الموضوع مع الجهات المعنية وتقديم مشروع قرار لمرسوم رئاسي بهذا الخصوص في الجلسة القادمة للجنة التنفيذية.

ووجهت اللجنة التنفيذية التحية للأسرى والمعتقلين وإلى المضربين عن الطعام وخاصة بلال كايد المضرب عن الطعام رفضاً للاعتقال الإداري.

وتقدمت اللجنة التنفيذية من شعبنا الفلسطيني وللشعوب العربية والإسلامية بأحر التهاني بمناسبة حلول عيد الفطر السعيد، آملة أن يعيده علينا وقد بدأ تجسيد استقلال دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران 1967.

المجد والخلود للشهداء، الحرية للأسرى، الشفاء للجرحى

عاشت فلسطين

المصدر: ttps://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=128809

وثيقة – النص الكامل لـ" إعلان نواكشوط" للقمة العربية 25 يوليو 2016

يؤكد القادة العرب التزامهم بانتهاج أنجع السبل العملية من أجل التصدي لكل التهديدات والمخاطر التي تواجه الأمن القومي العربي، بتطوير آليات مكافحة الإرهاب أيا كانت صورة، وتعزيز الأمن والسلم العربيين بنشر قيم السلام والوسطية والحوار ودرء ثقافة التطرف والغلو ودعايات الفتنة وإثارة الكراهية، للارتقاء بمجتمعاتنا إلى مستوى الدفاع عن نفسها وصيانة تماسكها واستقلالها سبيلا إلى ارتياد مستقبل عربي آمن زاهر.

ويؤكد القادة العرب مجددا مركزية القضية الفلسطينية في عملنا العربي المشترك، والمضي قدما في دعم صمود الشعب الفلسطيني في وجه العدوان الإسرائيلي الممنهج، وعلى تكريس الجهود كافة في سبيل حل شامل عادل ودائم يستند إلى مبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد وقواعد القانون الدولي والقرارات الأممية ذات الصلة.

ويرحب القادة العرب في هذا السياق بالمبادرة الفرنسية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام يمهد له بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، بما يكفل حق الشعب الفلسطيني (وفق إطار زمني) في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، كاملة السيادة على مجالها الجوي ومياهها الإقليمية وحدودها الدولية، مطالبين المجتمع الدولي بتنفيذ القرارات الدولية القاضية بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والانسحاب من كامل الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري والأراضي المحتلة في جنوب لبنان إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967.

ويشدد القادة العرب في إعلانهم على إيمانهم الراسخ بضرورة توثيق أواصر الأخوة وتماسك الصف العربي انطلاقا من وحدة الهدف والمصير وتطوير العلاقات

البينية وتجاوز الخلافات القائمة والتأسيس لعمل عربي بناء، يراعي متغيرات المرحلة وتطلعات الشعب العربي وينطلق من التشبث بالطرق الودية في معالجة الأزمات العربية وبتحقيق المصالحة الوطنية وتسوية الاختلافات المرحلية، سداً لذريعة التدخل الأجنبي والمساس بالشؤون الداخلية للبلاد العربية.

ويدعو القادة العرب الأطراف في ليبيا إلى السعي الحثيث لاستكمال بناء الدولة من جديد والتصدي للجماعات الإرهابية.

ويناشد القادة العرب الفرقاء في اليمن تغليب منطق الحوار والعمل على الخروج من مسار الكويت بنتائج إيجابية تعيد لليمن أمنه واستقراره ووحدة أراضيه في أقرب وقت.

ويأمل القادة العرب بأن يتوصل الأشقاء في سورية إلى حل سياسي يعتمد على مقومات الحفاظ على وحدة سورية ويصون استقلالها وكرامة شعبها.

ويؤكد القادة العرب على دعم العراق في الحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه ومساندته في مواجهته للجماعات الإرهابية وتحرير أراضيه من تنظيم "داعش" الإرهابي.

ويرحب القادة بالتقدم المحرز على صعيد المصالحة الوطنية الصومالية وإعادة بناء مؤسسات الدولة.

ويؤكد القادة تضامنهم مع جمهورية السودان في جهودها لتعزيز السلام والتنمية في ربوعها وصون سيادتها الوطنية والترحيب بعملية الحوار الوطني الجارية والجهود المتصلة بتفعيل مبادرة السودان الخاصة بالأمن الغذائي العربي كأحد ركائز الأمن القومي العربي.

ويعلن القادة العرب عن رغبتهم في خلق بيئة نابذة للغلو والتطرف من خلال العمل على ترسيخ الممارسة الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وتوسيع مشاركة المرأة والنهوض بالشباب لتوظيف طاقاته وإمكانياته وحيويته في الرقي بالمجتمعات العربية وفي تقلد مواقع اتخاذ القرار لتعزيز انتمائه للمجتمع

وفاعليته فيه وتحصينه بالعلم والوعي من الوقوع فريسة لتنظيمات العنف والهجرة غير الشرعية.

ويعرب القادة العرب عن حرصهم على إرساء قيم التضامن والتكافل بين الدول العربية ودعم القدرات البشرية ورعاية العلماء العرب وإيلاء عناية خاصة للعمالة العربية وتمكينها من تبوء الصدارة في فرص التشغيل داخل الفضاء العربي توطيداً لعرى الأخوة وحفاظاً على هويتنا ومقوماتنا الثقافية والحضارية.

ويؤكد القادة على التصميم على صيانة وحدتنا الثقافية وتشبثنا باللغة العربية الفصحى رمز الهوية العربية ووعاء الفكر والثقافة العربية والعمل على ترقيتها وتطويرها بسن التشريعات الوطنية الكفيلة بحمايتها وصيانة تراثها وتمكينها من استيعاب العلم الحديث والتقنية الدقيقة ومن المساهمة في الثورة العملية والمجتمع الرقمي وبنشرها على المستوى الإقليمي كرافد من روافدنا الثقافية والحضارية في المنطقة والعمل على تعزيز مكانتها دوليا لإثراء الثقافات العالمية والحضارة الإنسانية.

ويؤكد القادة سعيهم في سبيل تطوير منظومة العمل العربي المشترك وآلياته وتوسيع مضامينه وتكليف المؤسسات العربية المشتركة بالعمل على تطوير أنظمة وأساليب عملها والاسراع في تنفيذ مشاريع التكامل العربي القائمة وتوسيع فرص الاستثمارات بين الدول العربية وإيجاد آليات لمساعدة الدول العربية الأقل نموا وتأهيل اقتصادياتها، وتوجيه الاستثمارات العربية في القطاعين العام والخاص نحو تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تستهدف الشباب وتنشيط الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة والتقليل من المخاطر البيئية وفقا لمرجعيات قمة باريس الأخيرة حول المخاطر البيئية.

ويشير القادة العرب إلى دعمهم جهود الإغاثة الإنسانية العربية والدولية الرامية إلى تقديم المساعدات العاجلة للمتضررين من الحروب والنزاعات من لاجئين ومهجرين ونازحين ولتطوير آليات العمل الإنساني والإغاثي العربي واستحداث

الآليات اللازمة داخل المنظومة العربية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة ومساعدة المتضررين والدول المضيفة لهم.

ويجدد القادة الدعوة إلى إلزام إسرائيل الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي واخضاع منشآتها وبرامجها النووية للرقابة الدولية ونظام الضمانات الشاملة وتوجيه وزراء الخارجية العرب لمراجعة مختلف قضايا نزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ودراسة كل البدائل المتاحة للحفاظ على الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي وتأكيد ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

ويشدد القادة على أهمية الدعوة إلى سبل التعاون والشراكة مع مختلف الدول الصاعدة ومع التكتلات والمنظمات الإقليمية والدولية في إطار المنتديات والأطر المؤسسية القائمة بين جامعة الدول العربية وهذه الأطراف والتي يشكل التعاون العربي– الإفريقي فيها بعداً استراتيجيا مهما، وصولا إلى بناء شراكات فاعلة تحقق مصالح جميع الأطراف وتسهم في ازدهار التعاون الدولي، وفي هذا الإطار نرحب بعقد الدورة الرابعة للقمة العربية – الأفريقية في مالابو عاصمة غينيا الاستوائية في نوفمبر المقبل.

ويرحب القادة بتعيين أحمد أبو الغيط أميناً عاماً لجامعة الدول العربية متمنين له كل التوفيق في أداء مهماته ومعربين عن جزيل الشكر والتقدير للدكتور نبيل العربي الأمين العام السابق للجامعة على جهوده السابقة.

نواكشوط – 25 يوليو (تموز) 2016

المصدر : https://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=131836